

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثلجي - الأغواط
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



أثر تحسين مناخ الاستثمار على تدفقات
الاستثمار الأجنبي المباشر
(دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2012)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير
تخصص دراسات مالية

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
قويدري محمد

من إعداد:
قرساس حياة

أعضاء لجنة المناقشة

جامعة الاغواط
جامعة الاغواط
جامعة الاغواط
جامعة الاغواط
جامعة الاغواط

رئيسا
مشرفا ومقررا
مناقشا
مناقشا
مناقشا

د بلخضر عبد القادر
أ.د قويدري محمد
د أولاد العيد سعد
د ساحي مصطفى
د مدوخ ماجدة

السنة الجامعية 2015-2016

شكر وتقدير

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقنا لإنجاز هذا

العمل ، فهو القائل

(لئن شكرتم لأزيدنكم)

لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان

والتقدير للأستاذ الدكتور المشرف على هذا

العمل قويدري محمد ، الذي لم يبخل علي

بنصائحه وتوجيهاته ، وعلى تواضعه الالتماسي

في المعاملة.

فكان نعم المشرف.

كما أتقدم بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة

على قبولهم مناقشة المذكرة ، وعلى مجهوداتهم

الجبارة في تصحيح الأخطاء والنقائص في سبيل

تحصيل أكبر استفادة من الدراسة.

ملخص:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المتغيرات المؤثرة في تطور اقتصاديات الدول ونموها، حيث كان هذا النوع من الاستثمار ولا يزال من العوامل الرئيسية للتنمية والنمو الاقتصادي، مما جعله محل تنافس من طرف الدول، حيث أصبحت كل دولة تسعى لتوفير مناخ استثمار ملائم له وذلك في ظل التحديات الراهنة و المتمثلة في ضرورة التكيف مع التطورات العالمية الحالية بدءاً بالعملة وظهور المنظمة العالمية للتجارة وانتشار التكتلات الإقليمية والدولية وانتهاءً بالأزمة العالمية (2008) التي ألقت بظلالها على كثير من الاقتصاديات.

والدول العربية كغيرها من دول العالم فهي تسعى جاهدة لتحسين بيئة الأعمال فيها وذلك ما أشارت إليه العديد من المؤشرات الدولية كمؤشر تقييم المخاطر القطرية، ومؤشر سهولة أداء الأعمال، والتصنيف الائتماني السيادي. والجزائر باعتبارها إحدى الدول العربية فقد أبدت هي الأخرى رغبة واضحة في تحسين مناخها الاستثماري وذلك من خلال القيام بإصلاحات اقتصادية وسياسية وأمنية، إضافة إلى سن القوانين والتشريعات الناضمة للاستثمار .

الكلمات المفتاحية:

مناخ الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤشرات الدولية، المخاطر القطرية، بيئة الأعمال،

Résumé:

L'investissement étranger direct est l'une des variables les plus influentes dans le développement des économies et de la croissance nationale, où ce type d'investissement est toujours un facteur important pour le développement et la croissance économique, l'obligeant à remplacer la concurrence par les pays, dans lequel tous les pays cherchant à fournir un investissement approprié de son environnement et à la lumière des défis actuels et de la nécessité d'adapter aux évolutions mondiales actuelles commencent à la mondialisation et l'émergence de l'Organisation mondiale du commerce et la prolifération des blocs régionaux et internationaux et la fin de la crise mondiale qui a jeté une ombre sur de nombreuses économies.

Et les pays arabes, comme les autres pays du monde cherchent à améliorer l'environnement des affaires et il est appelé par de nombreux indices internationaux comme un indicateur de l'évaluation du risque pays, la facilité de faire Business Index, la cote de crédit souverain.

Et l'Algérie comme l'un des pays arabes ont montré que l'autre est une volonté claire d'améliorer leur climat d'investissement par le biais de réformes politiques et de la sécurité économique, ainsi que la promulgation des lois et règlements régissant l'investissement.

Mots clés:

Le climat d'investissement, l'investissement direct étranger, les indices internationaux, le risque pays, l'environnement des affaires,

شكر وتقدير

الملخص

فهرس المحتويات .

قائمة الجداول .

قائمة الأشكال .

مقدمة عامة (أ- خ)

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الاستثمار (01- 62)

02.....	تمهيد
03.....	المبحث الأول: الإطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر
03.....	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله
07.....	المطلب الثاني: أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
12.....	المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر
17.....	المبحث الثاني: توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر
17.....	المطلب الأول: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر
21.....	المطلب الثاني: أثر أهم الأزمات المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر
27.....	المطلب الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2012-2015)
34.....	المبحث الثالث: أساسيات حول مناخ الاستثمار
34.....	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول مناخ الاستثمار
39.....	المطلب الثاني: مقومات مناخ الاستثمار
45.....	المطلب الثالث: سياسات تحسين مناخ الاستثمار
51.....	المبحث الرابع: مناخ الاستثمار على المستوى الدولي
51.....	المطلب الأول: مناخ الاستثمار في ظل العولمة
56.....	المطلب الثاني: تجارب بعض الدول في تحسين مناخ الاستثمار
62.....	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار وفق بعض المؤشرات الدولية (63- 109)

تمهيد.....	64
المبحث الأول: تقييم مناخ الاستثمار وفق التصنيف الائتماني السيادي.....	65
المطلب الأول: أساسيات التصنيف الائتماني السيادي.....	65
المطلب الثاني: وكالات التصنيف الائتماني.....	69
المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار لبعض الدول وفق مؤشر الجدارة الائتمانية السيادية.....	74
المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار وفق مؤشرات تقييم المخاطر القطرية.....	80
المطلب الأول: المؤشر المركب للمخاطر القطرية.....	80
المطلب الثاني: مؤشرات أخرى لتقييم المخاطر القطرية.....	85
المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار لبعض الدول وفق بعض مؤشرات المخاطر القطرية.....	88
المبحث الثالث: تقييم مناخ الاستثمار وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال.....	95
المطلب الأول: المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال (مؤشر بيئة أداء الأعمال).....	95
المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار لبعض الدول وفق المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال ومؤشراته الفرعية.....	100
خلاصة الفصل.....	109

الفصل الثالث: أثر مناخ الاستثمار على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (110- 158)

تمهيد.....	111
المبحث الأول: أهم سمات مناخ الاستثمار في الجزائر.....	112
المطلب الأول: مقومات مناخ الاستثمار في الجزائر.....	112
المطلب الثاني: الإطار القانوني لتطوير مناخ الاستثمار في الجزائر.....	116
المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الدولية.....	123
المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	129
المطلب الأول: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	129
المطلب الثاني: دراسة مقارنة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الجزائر، مصر، المغرب.....	134
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	140
المبحث الثالث: أثر المخاطر القطرية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	145
المطلب الأول: أساسيات الاقتصاد القياسي.....	145

المطلب الثاني: دراسة قياسية لأثر المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	150
خلاصة الفصل.....	158
خاتمة.....	160
قائمة المراجع.....	165

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم	28
02	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية لعامي 2012-2015	30
03	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية لعامي 2012-2015	32
04	الرموز المستعملة من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية	76
05	التقييم السيادي للدول العربية خلال الفترة 2010 و 2012	77
06	التقييم السيادي الموحد للدول العربية حتى 2012/03/31	79
07	مؤشر المخاطر السياسية	82
08	مؤشر المخاطر الاقتصادية	83
09	مؤشر المخاطر المالية	84
10	وضع الدول العربية وفق المؤشر المركب للمخاطر القطرية	98
11	وضع الدول العربية وفق مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية	91
12	تقييم وضع الدول العربية وفق مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية	92
13	تقييم الدول العربية وفق مؤشر دان اند براد ستريت	94
14	ترتيب بعض الدول العربية على أساس سهولة أداء أنشطة الأعمال	101
15	ترتيب الدول العربية وفق مؤشرات: بدء المشروع، استخراج التراخيص، تسجيل الممتلكات	103
16	ترتيب الدول العربية وفق مؤشرات: الحصول على الائتمان ، حماية المستثمر ، دفع الضرائب	105
17	ترتيب الدول العربية وفق مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر إنفاذ العقود، مؤشر تسوية حالة التعثر	107
18	نسب أرصدة الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (2009-2013).	116
19	ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي للفترة (2011-2012) و(2012-2013)	124
20	ترتيب الجزائر وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2009-2013).	126
21	ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2009-2013	128
22	حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2004-2013)	130

23	المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال 2003-2009 ونصيب الاستثمارات الأجنبية منها	131
24	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر خلال الفترة (2004-2013).	133
25	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2002-2012)	138
26	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (2005-2009)	139
27	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب خلال السداسي الأول من سنة 2010	140
28	الاستثمارات الأجنبية المباشر في الجزائر خلال 1994-2012	151
29	تقييم الجزائر وفق مؤشر تقييم المخاطر القطرية للفترة 1994 - 2012	152

الرقم	العنوان	الصفحة
01	دورة حياة المنتج الدولي	11
02	توزيع مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج ما بين أهم خمس بلدان المنشأ في 1914.	18
03	توزيع مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج ما بين أهم خمس بلدان المنشأ في 1945.	19
04	مخزون الاستثمارات المباشرة في الخارج ، بالنسبة المئوية من المخزون العالمي لأكبر البلدان المصدرة له .	21
05	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 1980-2006 (مليار دولار)	23
06	يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر 2007-2009 (مليار دولار)	26
04	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر، مصر، المغرب	135

مقدمة

مقدمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجي في الوقت الحاضر، نتيجة للمزايا العديدة الناجمة عنه، كتوفير رؤوس الأموال، والتقنية العالية، والخبرة الفنية والإدارية، ورفع كفاءة الإنتاج، وغير ذلك من المزايا، لذلك اتجهت العديد من دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية إلى محاولة جذب هذه الاستثمارات إلى أراضيها بهدف تحقيق تلك المزايا والاستفادة منها في خدمة اقتصادياتها الوطنية.

ولعل ما يؤكد زيادة أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي هو ما تصدره مختلف الهيئات والمؤسسات الدولية منها والإقليمية، كالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، والبنك الدولي، والمؤسسة العالمية للتجارة والتنمية وغيرهم من المؤسسات التي تصدر إحصائيات وبيانات تبرز تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف دول العالم.

هذه الأهمية المتزايدة لهذا النوع من الاستثمار جعل العديد من الدول تتنافس لتقديم الحوافز والإغراءات لجذبه واستقطابه فأصبح نجاح أي دولة من الدول يعتمد بالأساس على قدرتها في تحسين بيئة الاستثمار فيها وذلك في ظل الظروف والتطورات العالمية الراهنة.

والجزائر كغيرها من دول العالم، ورغبة منها في جذب المستثمرين الأجانب إليها تسعى جاهدة لتوفير الظروف الملائمة من خلال تنويع الحوافز والامتيازات والتسهيلات وكذا تهيئة بيئتها الاستثمارية لتكون أكثر ملائمة.

من هذا المنطلق تبرز لنا إشكالية البحث كما يلي :

"إلى أي مدى يمكن أن يؤثر تحسين مناخ الاستثمار على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ؟ وكيف كانت

تجربة الجزائر في هذا الخصوص؟"

تتفرع الإشكالية إلى الأسئلة التالية:

- 1- كيف يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الأهداف الاقتصادية؟
- 2- ما هي محددات مناخ الاستثمار اللازمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟
- 3- ما هي أهم المؤشرات الدولية الدالة على حقيقة مناخ الاستثمار ؟
- 4- ما هو واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وما هي الجهود المبذولة لتحسينه؟
- 5- كيف يؤثر مناخ الاستثمار على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر؟

الفرضيات:

قمنا بصياغة الفرضيات التالية والتي نراها أكثر الإجابات احتمالا عن الأسئلة التي تم صياغتها وتتمثل في:

- 1- لا يمكن أن يتوطن الاستثمار الأجنبي المباشر إلا في بيئة مواتية .
- 2- يتمثل دور المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار في تحديد موقع الدول من الخريطة الاستثمارية العالمية.
- 3- بقدر تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر، بقدر ما تزيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الدور الذي يلعبه مناخ الاستثمار في تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعتمد تدفق هذا الأخير على توفر بيئة أعمال ملائمة تبنى على عدة عوامل اقتصادية (كاستقرار السياسات الاقتصادية الكلية، خاصة التحكم في العجز المالي والتجاري، ومعدل التضخم)، بالإضافة إلى ذلك فإن مناخ الاستثمار يعتمد إلى حد كبير على تحسين البيئة القانونية والمتمثلة على وجه الخصوص في إصدار القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار والتجارة .

ضاف إلى ذلك مجموعة العوامل غير الاقتصادية والتي تشكل في مجملها تحديات حقيقية أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وغير ذلك من العوامل التي من شأنها أن تزيد أو تنقص في فعالية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أهداف الدراسة:

يتناول هذا البحث دراسة وتحليل أهمية مناخ الاستثمار في التأثير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث ترصد هذه الدراسة توجهات وتقلبات هذا الأخير والأسباب التي تتحكم فيه جذبا أو طردا من منطقة إلى أخرى.

يهدف البحث إلى الأهداف التالية:

- إعطاء صورة حول مناخ الاستثمار من خلال التطرق إلى مختلف مكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وكذا القانونية والتنظيمات الإدارية.
- إعطاء رؤية حول مستقبل تحسين مناخ الاستثمار في ضوء تحديات القرن الواحد والعشرون.
- عرض مؤشرات دولية وإقليمية من جهات متخصصة متعارف عليها: يمكن من خلالها معرفة مدى ملائمة مناخ بعض الدول محل الدراسة لاستقطاب رأس المال الأجنبي.
- إبراز أهمية مناخ الاستثمار الجيد غى الجزائر في اتخاذ القرار الاستثماري.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجين أساسيين هما: المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث تم التطرق الى المنهج الوصفي من خلال استعراض أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وكذا مناخ الاستثمار وذلك بتسليط الضوء على بعض جوانبهما.

أما عن المنهج التحليلي فقد تم الاعتماد عليه من خلال عرض مؤشرات وبيانات من هيئات ومؤسسات دولية وإقليمية حول مناخ الاستثمار لبعض الدول العربية، لنستخدمه في الأخير لتقديم نموذج قياسي نحاول من خلاله تفسير أثر تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الأدوات المستخدمة في الدراسة:

الأدوات المستخدمة في الدراسة هي:

- أدوات التحليل الاقتصادي الكلي، كالناتج المحلي الإجمالي، النمو الاقتصادي.... الخ.
- الإحصائيات والتقارير والنشريات والدوريات الصادرة عن الهيئات الدولية والإقليمية.

الدراسات السابقة:

يوجد العديد من الدراسات على المستوى العالمي والإقليمي لبحث المسائل المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الاستثمار وفي مايلي نتطرق لنماذج من هذه الدراسات:

Saskia K.S. Wilhelms, "L'investissement étranger direct et ses éléments - Agence des États-Unis pour le déterminants dans les économies naissantes", Washington, juillet 1998 développement international,

هذه الدراسة حاولت تحليل العناصر المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في 67 دولة نامية للفترة بين 1978-1995، توصل صاحبها إلى أن العوامل على مستوى القطاع أو على مستوى المؤسسة هي أقل أهمية مقارنة بالعناصر المحددة على مستوى البلدان وتتمثل هذه العوامل في التكيف الحكومي، التكيف السوق، التكيف فيما يخص التعليم التكيف الثقافي الاجتماعي.

أشارت هذه الدراسة إلى خصائص الاستثمار الأجنبي في الصين، حيث صاحب الدراسة أرسدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة لدولة الصين، وحاول من خلال ذلك يقدر مدى انعكاس ذلك على التنمية الراهنة، ليتناول بعدها بالتحليل تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال الفترة الممتدة بين 1978-2007 ، وأظهر من خلال ذلك الصعوبات التي تتلقاها الدول لاكتساب التقنيات الحديثة التي تسعى لها.

ليخلص في الأخير إلى أن دولة الصين وبالرغم من كونها دولة نامية وبالرغم من الحجم الضئيل للاستثمار الوارد والصادر لمختلف دول العالم إلا أنها تسعى جاهدة إلى استقطاب أكبر قدر منه، من خلال تقديم الحوافز وتحسين مناخ الاستثمار لديها.

Husni Ali KHRAWISH, Walid Zakaria SIAM, déterminants of direct foreign investment : Evidence from Jordon, business and economic horizons, volume 1, issue 1, 2010.

سعت الدراسة من خلال استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد ، وبالاتماد على النموذج الذي وضعه (Chan and Gemayel 2004) إلى اختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمخاطر الاقتصادية والمالية في الاقتصاد الأردني للفترة الممتدة بين 1997 و 2007 .

حيث كشف التحليل أن هناك علاقة ايجابية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية والمالية، ويرى صاحب الدراسة أن تقديم الحوافز المالية (مثل منح الامتيازات الضريبية ، الإعانات النقدية)، تحسين البنية التحتية، تنمية المهارات المحلية لتلبية احتياجات المستثمرين، إنشاء وكالات ترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق واسع، تحسين البيئة التشريعية، التقليل من البيروقراطية ، كلها عوامل تساعد على الزيادة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

Iuliana MATEL. International. Jorنال of Economics and Finance. Nol 2.No5 2010.

تناولت الدراسة بيئة الأعمال من خلال دراسة قياسية لمعرفة العلاقة بين المخاطر السياسية والاستثمار الأجنبي المباشر لـ 33 دولة نامية وذلك خلال الفترة الممتدة بين 1986 و 2008 وقد خلصت الدراسة من خلال الاعتماد على نموذجين أحدهما ثابت والآخر ديناميكي، إلى أن زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إنما يتوقف بشكل كبير على توفير بيئة أعمال ملائمة من خلال العمل على تنفيذ سياسات اقتصادية سليمة، توفير الاستقرار السياسي والاجتماعي والبنية التحتية إضافة إلى تعزيز الحكم الرشيد.

- دراسة عبد الحميد بوخاري، " واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية"، مجلة الباحث، العدد 10 ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2012.

أشارت هذه الدراسة إلى ما اعتمدته عدد من المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية لتزويد المستثمرين وصانعي القرار بالمعلومات الرقمية التي تساعد في اتخاذ القرار من خلال عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعد في معرفة وضع كل دولة، حيث أشار صاحب الدراسة إلى ترتيب بعض الدول العربية بالاعتماد على هذه المؤشرات وجهود هذه الدول الترويجية لتحسين مناخها ولجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات.

وقد خلصت الدراسة إلى أن ما بذلته معظم الدول العربية في السنوات الأخيرة من جهود لتحسين مناخ الاستثمار فيها تبقى غير كافية رغم توفر المعطيات والوسائل والمقومات لتحسين مناخ الاستثمار على المستويين القطري والإقليمي.

- بلاسم جميل خلف، الاستثمار الأجنبي المباشر بين محددات العولمة وإشكالية البيئة الاستثمارية العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013.

تناولت الدراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئة الاستثمارية العراقية، من خلال الإشارة إلى بعض المفاهيم المتعلقة بهما، وقد خلصت الدراسة إلى أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر عرف تراجعاً كبيراً في العراق وذلك نتيجة جملة من الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية غير المواتية، بالإضافة إلى غياب الأمن فضلاً عن الفساد المالي والإداري، انعدام البنى التحتية، غياب القوانين النازمة للاستثمار.

لذا يرى صاحب الدراسة أنه ولأجل جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق لابد من اتخاذ الحكومة مجموعة من السياسات والاستراتيجيات الشاملة التي من شأنها أن تجعل البيئة الاستثمارية العراقية من بيئة طاردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى بيئة جاذبة لها.

- عبود زرقين، نورة ييري، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب: دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة (1996-2012)، بحوث اقتصادية عربية، العددان 67-68، 2014.

اعتمدت الدراسة على نموذج قياسي للتعرف على العوامل المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، تونس، والمغرب، خلال الفترة الممتدة بين 1996-2012 وذلك من أجل معرفة الإجراءات التي يمكن إتباعها لجذب هذا النوع من الاستثمار.

وقد خلصت الدراسة في تحليلها النظري والقياسي إلى أن مناخ الاستثمار لهذه الدول متنوع وخصب لكنه يحتاج إلى مقومات كبيرة لتفعيله، حيث أنه وحسب صاحب الدراسة فإن هذه الدول احتلت مراتب متأخرة ضمن التقارير الدولية المتعلقة بمناخ الاستثمار.

هيكل الدراسة:

تحتوي الدراسة على ثلاثة فصول، يكون تفصيلها كالاتي:

الفصل الأول: احتوى على أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بمناخ الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ذكر المفهوم، الأهمية الأشكال وغير ذلك من المفاهيم.

الفصل الثاني: تطرقنا فيه إلى تقييم مناخ الاستثمار لبعض الدول من خلال بعض المؤشرات الدولية الصادرة عن مؤسسات وهيئات متخصصة

الفصل الثالث: تناولنا فيه كيفية تأثير مناخ الاستثمار على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذلك من خلال التطرق الى دراسة قياسية توضح اثر المخاطر القطرية (باعتبارها مكون من مكونات مناخ الاستثمار) على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

هناك مجموعة من الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذا البحث وأهمها: اتساع الموضوع وتشعبه، والصعوبة في الحصول على البيانات والإحصائيات وعدم تطابقها بين المصادر الدولية والوطنية.

حدود الدراسة:

الحدود الجغرافية: امتدت الحدود الجغرافية للدراسة في دراسة الدول العربية بشكل عام ليتم التركيز على الجزائر بشكل خاص.

الحدود الزمنية: تمثلت الحدود الزمنية في دراسة حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين 1994-2012

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي للاستثمار
الأجنبي المباشر ومناخ الاستثمار

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة تجلت بوضوح مع مطلع القرن العشرين، لتبرز بقوة بعد الحرب العالمية الثانية، مما جعلها محل اهتمام العديد من الاقتصاديين ورجال الأعمال وكذا متخذي القرارات الاستثمارية، وذلك باعتبارها أهم مصدر من مصادر التمويل الدولية، التي تلجأ إليها العديد من دول العالم خاصة تلك التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها، غير أنه ليس بإمكان أي دولة أن تستفيد من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر إذا لم تتوفر على مناخ استثمار ملائم.

وتتباين بيئة الاستثمار لكل دولة حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتحديات التي تواجهها، لذلك تسعى أغلب دول العالم في التعرف على نقاط القوة والضعف في بيئتها الاستثمارية، وعلى أساس ما ذكرناه سنعالج في هذا الفصل المفاهيم الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في مفهومه وأشكاله والنظريات المفسرة له وكذا تدفقاته على المستوى الدولي والعربي واثار الأزمات المالية عليه، وهذا ما يتناوله الجزء الأول من البحث، أما الجزء الثاني فسنخصصه للتعرف أكثر على مناخ الاستثمار من خلال ذكر مفهومه ومقوماته وسياسات تحسينه، لنتطرق بعد ذلك إلى مناخ الاستثمار على المستوى الدولي وذلك من خلال الإشارة إلى بيئة الاستثمار في ظل العولمة وتجارب بعض الدول في مجال تحسين مناخ الاستثمار .

المبحث الأول: الإطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا الجوهرية الهامة المستخدمة في مسيرة التنمية الاقتصادية، حيث أصبح في الوقت الراهن من أهم مصادر التمويل الخارجي، نتيجة للمزايا العديدة الناجمة عنه، وعلى هذا الأساس تسعى مختلف دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية لجذب أكبر قدر ممكن منه، ومن خلال هذا المبحث نتناول أساسيات هذا النوع من الاستثمار.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية متداخلة الجوانب، وفي هذا السياق يمكن فهم هذه الظاهرة من خلال إعطاء تعريف لها وأهم أشكالها وذلك كما يلي:

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

قبل تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر سنحاول التمييز بين مصطلحين، الاستثمار بالمعنى المالي والاستثمار بالمعنى الاقتصادي، وذلك كما يلي:

- 1- مفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي:** في الاقتصاد غالباً ما يقصد بالاستثمار اكتساب الموجودات المادية، على أن توظيف الأموال يعتبر مساهمة في الإنتاج، أي إضافة منفعة أو خلق قيمة تكون على شكل سلع وخدمات.¹
- 2- مفهوم الاستثمار بالمعنى المالي:** يعرف بأنه توظيف الأموال بموجود واحد أو أكثر والتي يمسك فيها المال لمدة زمنية مستقبلية معينة.²

وكتعريف شامل للاستثمار فيعرف على أنه توظيف الأموال المتاحة في اقتناء أو توظيف أصول، بقصد استغلالها لتحقيق أغراض المستثمر، ومن ثم يقوم الاستثمار على أربعة مقومات هي:³ المواد المتاحة، المستثمر، الأصول، أغراض المستثمر، الثروة المتراكمة.

تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك تبعاً لتعدد الاقتصاديين وكذا المدارس الاقتصادية المختلفة المتعاقبة على السواء والذين ساهموا في وصفه وتحديد مفهومه. وعلى هذا الأساس يمكن ذكر بعض التعاريف أهمها:

¹ سيد سالم عرفة، إدارة المخاطر الاستثمارية، دار الراية، عمان، 2009، ص 15.

² سليمان عمر عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 23.

³ علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص 4.

حيث يعرف بأنه: "تلك العملية التي تقوم من خلالها مؤسسة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج موطنها الأصلي بقصد المشاركة الفعلية وممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات".¹

ويعرف أيضا على أنه: "تملك المستثمر الأجنبي جزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته بالكامل على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات في الدول المضيفة".²

وعرفه صندوق النقد الدولي FMI على أنه: "ذلك الاستثمار الذي يتيح لمستثمر مقيم في دولة ما حيازة حصة ثابتة في مشروع دولة أجنبية تؤهله لإدارة المشروع بشكل جزئي أو كلي".³

أما بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD فتعرفه بكونه: "ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد، حيث يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير التي ينتمي إلى جنسيتها".⁴

أما بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية OCDE فنعرفه بأنه: "عبارة عن ذلك النشاط القائم على أساس تحقيق علاقة اقتصادية دائمة مع المؤسسات، وذلك الاستثمار الذي يعطي إمكانية التأثير الحقيقي على تسيير المؤسسات".⁵ وذلك باستخدام الوسائل التالية:⁶

- إما الاستثمار عبر إنشاء مؤسسة جديدة أو ملحقة أو فرع.... إلخ؛
- المساهمة في مؤسسة كانت قائمة من قبل، أو المساهمة في مؤسسة جديدة؛
- إقراض طويل المدى.

¹ عمر هاشم محمد صدقة ، ضمانات الإستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 10.

² عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص 13.

³ محمد قويدري، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، 17 أبريل 2006، ص 286

⁴ UNCTAD, **FDI and stocks**, Unctad Training Manual on Statistics for FDI and Operation TNC, volume 1, Unctad nation , 2009, p 35

⁵ GUERID Omar, **l'Investissement Direct étranger en Algérie, Impacts Opportunités et entraves**, recherche économique et managériales, BESKRA, juin, 2008, p 21.

⁶ فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص 12.

و بالموازاة فقد عرفته المنظمة العالمية للتجارة OMC على أنه : "ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصولا في بلدان أخرى (دول مضيفة) وذلك مع نية تسييرها"¹ ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "ذلك الاستثمار الناشئ عبر الحدود والذي يفضي إلى قيام المستثمر سواء كان مؤسسة عمومية أو خاصة، شخص أو مجموعة من الأشخاص الطبيعيين بتملك جزء أو كل حصص المشروع الاستثماري، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع بشكل كلي أو جزئي، وهذا بغية جني الأرباح وتعظيم المنافع .

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر أشكال عديدة، ولكل شكل خصائص تميزه نظرا لأهدافه وطبيعته وأهميته ونذكر من أهمها:

1- الأشكال الكلاسيكية للاستثمار الأجنبي المباشر: وتتمثل هذه الأشكال فيما يلي :

1-1 الاستثمار المشترك: وهو كل استثمار يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة دولية النشاط، ويتم في شكل مشروعات اقتصادية، وينطوي على عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية.

وبالتالي فالاستثمار المشترك هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي، والطرف الوطني هنا قد يكون قطاعا خاصا أو عاما، ومشاركة الطرف الأجنبي هنا قد يأخذ عدة أشكال سواء في شكل مالي أو خبرة ومعرفة أو عمل وتكنولوجيا أو تقديم معلومات أو تقديم السوق.²

2-1 إنشاء فرع جديد: بمعنى إنشاء وحدات جديدة للإنتاج أو ما يسمى ex-nihilo، كان يعتبر الشكل الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى غاية سنوات السبعينيات، أي كانت معظم استثمارات الشركات العملاقة التابعة للدول الصناعية التي توطنت في الدول الصناعية المتقدمة نفسها وحتى الدول النامية يطغى عليها هذا الشكل.

وبموجب هذا النوع من الاستثمار يتسنى لتلك الشركات من اختيار موقع إنشائه، ومن ثم تحمل مسؤولية توفير رأسماله والتقنيات التكنولوجية وتحمل مسؤولية التخطيط الاستراتيجي والأهداف المسطرة وكل ما يتعلق بنشاطه.... الخ، إلى جانب هذا تجدر الإشارة إلى أن هذه الشركات تضمن تبعية هذا الفرع لها فيما يخص كل الاختصاصات

¹ OMC, **Commerce et Investissements étranger Direct**, rapport de l'OMC, 09 octobre 1996.p 22.

² حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير مدرسة الدكتوراه، تسيير مناجمت، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011، ص 93

والتفويضات المتعلقة بمختلف الأنشطة (الإنتاج، التمويل، التسويق، المبيعات... الخ) وذلك وفقا لما تم الاتفاق بينها وبين الدول المضيفة.¹

1-3 الاندماج والاستحواذ: يقصد بالاندماج اتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين كيان جديد، أما الاستحواذ فينشأ عند قيام إحدى الشركات بالاستيلاء على شركة أخرى، حيث تظل الشركة الأولى قائمة بينما تختفي الثانية.

وقد أصبحت عمليات الاندماج والاستحواذ سمة بارزة حيث تستهدف من خلالها الشركات متعددة الجنسيات تعزيز قدراتها التنافسية، وزيادة امتدادها الجغرافي، وتوسيع حصتها في السوق العالمي، وفي هذا السياق تشير بعض الإحصائيات إلى أن حجم انصهار أو اندماج الشركات الصغيرة في الكبيرة تزداد بنسبة 15% سنويا للفترة بين 1986-1996.²

2- الأشكال الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر: ومن هذه الأشكال نذكر مايلي:

1-2 عقد الإجازة: وهو الذي يمنح بموجبة المتعامل الأجنبي للطرف المحلي الحصول على التكنولوجيا أو المعرفة مقابل ثمن معين يدفعه الطرف المحلي سواء عن طريق مبلغ جزائي أو عن طريق نسبة من المبيعات أو باشتراك المتعامل الأجنبي في رأس مال الطرف المتلقي، وبالتالي في الأرباح أو المواد التي يتم إنتاجها باستعمال التكنولوجيا المرخص بها.

2-2 عقد استعمال العلامة التجارية: يمكن اعتباره نوع من عقود الإجازة أو المساعدة التقنية ويحصل المرخص له في هذا العقد على جملة من العناصر تحتوي إضافة إلى العلامة على الاحتكار أو الامتياز بالبيع محليا ومساعدة في التسيير مقابل مبلغ جزائي أو إتاوة، والالتزام باحترام بعض قواعد الشركة المرخصة.³

3-2 اتفاقية التراخيص: والتي بموجبها تلتزم الشركة الأجنبية تجاه البلد المضيف بتوريد التكنولوجيا والمعارف التقنية، مقابل مبلغ جزائي وحصولها على نسبة من المبيعات والأرباح المحققة بالإضافة إلى إمكانية اقتنائها بمواد أولية بأسعار منخفضة كما هو الشأن في اتفاقية التبادل التعويضي والتسوية بالمنتج.

¹ فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مع دراسة مقارنة بين الجزائر مصر والسعودية، مرجع سبق ذكره، ص 24-25.

² عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2007-2008، ص 46.

³ بن داويدة وهيبة، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2004) مع التركيز على حالة الجزائر مصر والمغرب وتونس، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004-2005، ص 19.

2-4 عقود التسيير: والتي بمقتضاها تقوم الشركات الأجنبية بإدارة جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري في البلد المضيف مع التزامها بتكوين وتأهيل العمال المحليين خلال فترة العقد، وذلك لقاء عوائد مادية.

2-5 عقود منتج ومفتاح في اليد: حيث يتضمن العقد قيام المستثمر الأجنبي بإجراء دراسة الجدوى على المشروع الاستثماري وتقديم كافة تصميماته وطرق تشغيله والتكنولوجيا اللازمة له وصيانتها، وتتفاوت صلاحيات الشركات الأجنبية حسبما تتضمنه بنود العقد، فقد تتوقف عند انطلاق عملية الاستغلال كما يمكن أن تستمر إلى غاية الوصول إلى نسبة معينة من الإنتاج.

2-6 اتفاقيات توزيع الإنتاج: يشيع استخدام هذا النوع من الاتفاقيات في قطاع المحروقات، حيث تلتزم الشركات الأجنبية بما لديها من قدرات تمويلية وتكنولوجية وتسييرية وتسويقية بالاستكشاف والتنقيب مقابل الحصول على نسبة معينة من الإنتاج وتقل - في الغالب - عن حصة البلد المضيف.

2-7 عقود المناولة الدولية: وتسمى أيضا التعاقد من الباطن، حيث تلتزم الشركة الأجنبية (اتجاه شركة وطنية) بإنجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج أو توريد الآلات والمعدات وقطع الغيار الخاصة بمنتج معين ويمكن التمييز بين أربعة أنواع لعقود المناولة هي:

- قد يكون بين مستثمرين مستقلين عن بعضهما في بلدان مختلفة؛
- قد يكون بين فروع شركة متعددة الجنسيات وشركة محلية داخل الدولة المضيضة؛
- قد يكون بين شركة متعددة الجنسيات وإحدى فروعها ولكن في بلدان مختلفة؛
- قد يكون بين فرعين من فروع شركات متعددة الجنسيات مختلفين وتقعان في نفس الدولة.¹

المطلب الثاني: أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد توالى واختلقت النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك لاختلاف المدارس الاقتصادية، حيث قدمت كل مدرسة تفسيراً يتمشى والفرضيات التي تقوم عليها ما جعل الأمر لا يركز على أساس موحد بل تعددت الأسس.

¹ محمد قويدري، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 287.

وفي هذا السياق سنحاول بلورة أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك على النحو التالي:

1- نظرية عدم كمال السوق: لقد اعتمدت العديد من الدراسات النظرية على عدم كمال السوق كمسبب لقيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر خارج حدودها المحلية، وتخضع لسوق احتكار القلة والتي من شأنها أن تؤثر على سلوك الشركات وتدفعها إلى تدويل نشاطها، ويقر رواد هذا الاتجاه، كريموند فيرنون RAYMOND VERNON وستيفن هيمر HAYMEN STEVEN وشارل كيند لبرغر KIND LEBERGER أن قدرة الشركات على الاستثمار في الخارج إنما يتوقف على مدى تمتعها بميزات احتكارية تمكنها من المنافسة في البلد المضيف.¹

ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفرها لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:²

- اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي؛
- توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما هو متوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية؛
- قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج، والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها أقل كلفة وسعرا بالمقارنة مع المشروعات المحلية التي تنتج بكلفة وسعر أعلى؛
- اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور؛
- الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها، والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية؛
- الخصائص الإدارية المتمثلة في الخصائص التكنولوجية والتنظيمية والإدارية والتكاملية والتي تتيح لها قدرة أكبر على المنافسة، ونتيجة للقوة التنافسية الأكبر والمستندة إلى قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات السابقة، فإنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق هذه الدول بسبب ضعف المنافسة في هذه الأسواق، ونتيجة نواقص السوق، أي وجود السوق غير التامة أي غير الكاملة.

¹ رفيق نازاري، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008، ص 11.

² فيليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص ص 180-181.

2- نظرية الميزة الاحتكارية: ظهر النموذج الاحتكاري أولاً في تحليل هايمر HAYMEN (1960-1966) عن الشركات متعددة الجنسيات.

وفقاً لهذا النموذج فإن الدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في السيطرة على السوق الخارجي، حيث أن الشركات تتجه للاستثمار بالخارج فقط إذا تمتعت بمزايا لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدولة المضيفة، كما ينبغي أن تكون هناك عوائق - عدم كمال السوق - تمنع الشركات المحلية من الحصول على المزايا التي تتمتع بها الشركات الأجنبية، هذه المزايا التنافسية تظهر في عدة أشكال منها تميز المنتجات بسبب الفجوة التكنولوجية بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية، وكذا انخفاض تكلفة الوحدة بسبب إتباع نظام اقتصاديات الحجم أو بسبب التميز الإداري والضريبي، ومهارات التسويق التي تتمتع بها الشركة الأجنبية.

وكان هايمر أول من أوضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، هو رغبة الشركة في تعظيم العائد اعتماداً على المزايا التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق احتكارية.¹

واستناداً إلى أطروحة هايمر أوضح كيند لبرغر أن هناك أربعة أشكال من نقائص السوق تؤدي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، وتمثلت تلك النقائص في: عدم كمال المنافسة في كل من سوق السلع، وسوق عوامل الإنتاج، واقتصاديات الإنتاج الواسع النطاق، والتحديات الحكومية، فالنظرية الاحتكارية تؤكد على نموذج الاستثمار الدفاعي، حيث أن الشركات الكبرى تبادر وتتجه لإنشاء فروع لها بالخارج لغرض القضاء على منافسيها.²

3- نظرية الحماية: ويقصد بالحماية الممارسة الوقائية التي تقوم بها شركات الاستثمار لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الخاصة بالابتكارات الجديدة في مجالات الإنتاج والتسويق وغيرها إلى الجهات المحلية في أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى، وذلك لأطول فترة زمنية ممكنة، أي أن شركات الاستثمار الأجنبي تستهدف زيادة عوائدها إلى أقصى حد ممكن، عن طريق حماية أنشطتها الخاصة كالبحث والتطوير، والابتكارات التكنولوجية، والعمليات الإنتاجية الجديدة، والقيام بها داخل الشركة الأجنبية وفروعها وعدم السماح بخروجها إلى المشروعات الأخرى في الدول المستقبلية لهذه الشركات.³

¹ بيوض محمد العبد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية (دراسة مقارنة، تونس، الجزائر، المغرب)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 20

² رفيق نازاري، مرجع سبق ذكره، ص 12.

³ فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 182.

ويلاحظ أن ممارسة الحماية من الممكن أن تتحقق بأساليب بديلة متاحة الآن، مثل التعديلات التي وردت على اتفاقية الجات، والتي تهدف إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، وتنص الاتفاقية على تعديل القوانين بالدول المتقدمة خلال عام، والنامية خلال خمسة أعوام، والأقل نموًا خلال إحدى عشر عامًا.¹

4- نظرية دورة حياة المنتج: تهتم هذه النظرية بتفسير مبررات التجارة الدولية، ولا شك في أن تناول نظرية دورة حياة المنتج الدولي يمكن أيضا أن يقدم لنا تفسيراً لأسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة، كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها توضح كيفية وأسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم.²

إن نظرية حياة المنتج كما صاغها فيرنون Vernon عام 1966 خلال بحثه عن مصدر الميزة الاحتكارية للشركات الأمريكية، تحاول الإجابة عن تساؤل هام مفاده: لماذا يكون مصدر المنشآت التي تتمتع بميزة احتكارية غالباً البلاد المتقدمة؟ ويرى فيرنون أن إنتاج سلعة جديدة أو تطويرها أو إبداع تقنية إنتاج، يخضع ذلك كله إلى تخصيص موارد مالية معتبرة للبحث والتطوير، حيث تتمركز كل الشركات في الدول المتقدمة ومنها الولايات المتحدة الأمريكية لأنها تتمتع بكثافة البحث العلمي.³

إن دورة حياة المنتج لفيرنون (Vernon) أضافت بعداً زمنياً لنظرية الميزة الاحتكارية فإن هذا النموذج يساعد في توضيح لماذا انتقلت الصناعات التحويلية الأمريكية من التصدير إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.⁴

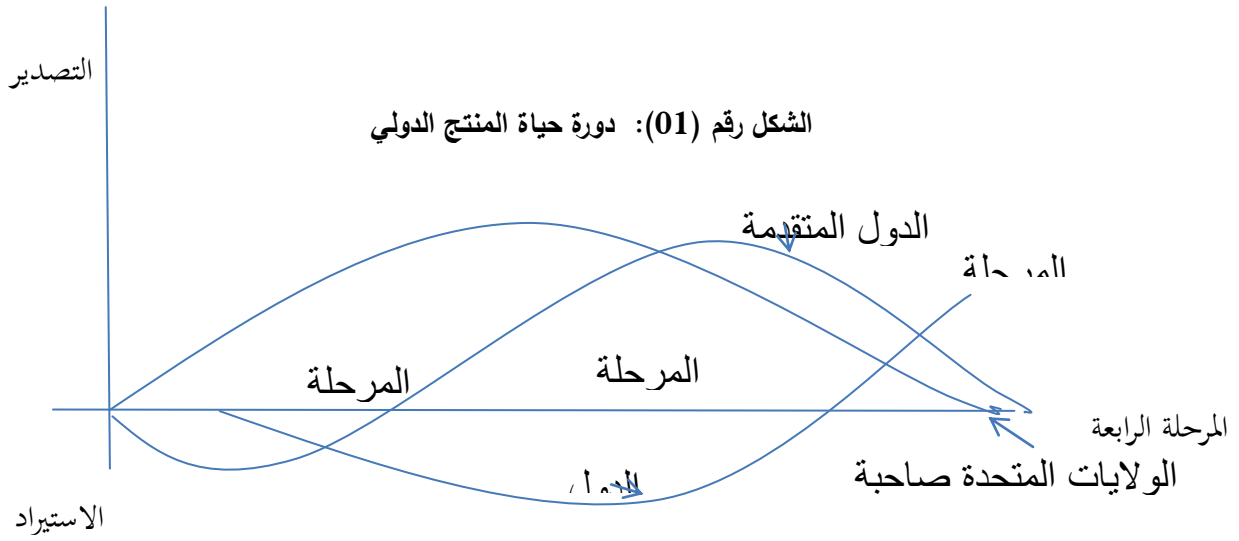
وقد قدم فيرنون (Vernon) هذا النموذج في أربعة مراحل أساسية على النحو التالي:¹

¹ منور أو سرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، ماي 2005، ص 112.

² فيصل حبيب حافظ، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 30.

³ قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية (الإشارة لحالة الجزائر)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 60.

⁴ محمد صالح القريشي، المالية الدولية، الوراق، عمان، 2007، ص 165.



المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتب الإشعاع، بيروت، 2001، ص 401

المرحلة الأولى: مرحلة إعداد المنتج

ففي هذه المرحلة ومن أجل تقديم المنتج يستلزم تخصيص مبالغ ضخمة للبحث والتطوير، وكذا توفير اليد العاملة المؤهلة، ومنه يجب الأخذ بعين الاعتبار تكاليف هذه المرحلة، ولذلك يجب إنتاج هذا المنتج لأول مرة في الدول المتقدمة التي تملك الأسواق الكبيرة .

المرحلة الثانية: مرحلة النمو

بعد مرحلة إعداد المنتج سوف تكون مرحلة نشوء المنتجات في الدول ذات الطلب الفعال وبالتالي تكون مرحلة التسويق على المستوى المحلي، وبفضل المعلومة المرتدة في الأسواق يتم العمل على تطوير وتحسين المنتج .

المرحلة الثالثة: مرحلة النضج

ويتم في هذه المرحلة تخفيض التكاليف المتعلقة بالمنتج ويزداد الطلب عليه ومنه إن تحليل سلوكيات الشركات قد يؤكد على أنها تمتاز بمنتج ذي تكنولوجيا عالية مما يسمح لها بتصديره إلى الأسواق الخارجية ويتم إنتاجه في الدول المتقدمة.

¹ سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009 - 2010، ص 35 - 36.

المرحلة الرابعة: مرحلة التدهور

يصل المنتج إلى مرحلة التدهور عندما تفقد الشركة احتكارها التكنولوجي، حيث تتميز هذه المرحلة بالمعرفة الدقيقة لتكنولوجيا المنتج وشروط تسويقه من طرف الشركات الأخرى، حيث ينتقل إنتاج المنتج إلى الدول النامية وهذا ما يفسر قيام الاستثمار الأجنبي في هذه الدول، من خلال هذه الممارسات العملية لشركات متعددة الجنسيات، تؤكد مبادئ نظرية حياة المنتج الدولي.

5- **نظرية الموقع:** وهذه النظرية تركز على المحددات والعوامل الخاصة بالبيئة والموقع التي تؤثر على قرار إقامة الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة، نظرا لتأكيد هذه العوامل وارتباطها بتكاليف إقامة المشروع وإنتاجه وتشغيله وتسويقه وإدارته والتي من بينها:¹

- العوامل ذات الصلة بالتكاليف كالقرب من المواد الخام والمواد الأولية والأيدي العاملة بالذات ما يتصل منها بانخفاض الأجور، ونوعية عنصر العمل المطلوب، ومدى توفير رأس مال وتكاليف النقل والتسهيلات الإنتاجية الأخرى؛
- العوامل التسويقية والمتمثلة في درجة المنافسة في الأسواق، ومانفذ التوزيع وحجم الأسواق ومعدل نموها وما إلى ذلك؛
- الإجراءات الحمائية وضوابط التجارة الخارجية كنظام الحصص والضرائب الجمركية؛
- العوامل المرتبطة بالبيئة التي تعمل فيها مشروعات الاستثمار مثل الاستقرار السياسي ... الخ؛
- الحوافز والتسهيلات التي تمنحها الدولة المضيفة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية؛
- عوامل أخرى ترتبط بالأرباح والمبيعات المتوقعة، والقيود على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال ومدى توفير الشروات الطبيعية وغير ذلك .

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

بحسب ما شهدته الساحة العالمية الاقتصادية بخصوص مختلف التوجهات والتطورات التي ميزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فإن هذا الأخير له مزايا وعيوب عديدة، فبالرغم من تعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى الدولي، إلا أن الجدوى منها لا تزال محط جدل بين الاقتصاديين، ففي حين يرى البعض أنها تحقق منافع عامة

¹ فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 183 - 184.

لاقتصاديات الدول، يرى البعض الآخر أن النتائج السلبية الناجمة عنها أكبر بكثير من النتائج الإيجابية، و نظرا لذلك كان من المفيد عرض أهم مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك كمايلي :

أولا: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر تحقيق عدة مزايا نذكر منها:

1- على مستوى العمل: قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توفير مناصب شغل وهذا ما يساعد من التخفيف من شبح البطالة.

حيث أن تنقل الشركات الأجنبية والمنافسة بينهما يعمل على استقطاب اليد العاملة المؤهلة بأجور منخفضة،و يمكن أن يؤدي إلى زيادة رفع مستويات الأجور نظرا لزيادة الطلب على اليد العاملة المتخصصة.

2- على مستوى الاقتصاد الوطني: من الممكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النشاط الاقتصادي الوطني وهذا عن طريق استخدام الموارد المحلية، وبإمكانه أيضا توفير بعض المستلزمات والموارد اللازمة للإنتاج في قطاعات أخرى كانت تستورد في السابق، كما أن هذه المشاريع تساهم في توسيع النشاط الاقتصادي، وهذا نتيجة الترابطات الأمامية والخلفية بين المشروعات الأجنبية و الوطنية.

بالإضافة لذلك يمكن أن تؤدي هذه الاستثمارات إلى زيادة إيرادات الدولة في شكل رسوم وضرائب تفرض على هذه المشاريع عند إقامتها أو على نشاطها عند قيامها بعملية الإنتاج و التسويق والتصدير ¹.

3- على المستوى التكنولوجي ومؤهلات التسيير و التنظيم: يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى التكنولوجي ومؤهلات التسيير و التنظيم كمايلي:

3-1 نقل التكنولوجيا: هناك عدة تعاريف أعطيت للتكنولوجيا نذكر منها:

تعرف على أنها: " التكنولوجيا هي التطبيق العلمي للابتكارات والاختراعات العلمية في المجالات والأنشطة الاقتصادية"

وتعرف أيضا التكنولوجيا بأنها: " فن الإنتاج، أي الأساليب والوسائل المستخدمة في عمليات الإنتاج"

¹ بلعيد بلوج، الآثار المترتبة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة ، مجلة العلوم الإنسانية ، بسكرة، العدد 3، 2002، ص ص 62 63.

من المسلم به عامة أن عملية الاختراع وتطبيق الاختراعات شاقة وطويلة وباهظة التكاليف وعلى هذا الأساس فإن البلدان النامية ورغبة منها في تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وسعيها منها للنهوض بركب التقدم التكنولوجي اتجهت الكثير منها إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بدلا من العمل على توفير متطلبات التكنولوجيا التي من العسير عليها توفيرها خاصة في الأجل القصير.

فالاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبحت وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا، والإنتاج، والمهارات، والقدرات الابتكارية، والأساليب التنظيمية والإدارية، وتدريب العمالة المحلية، كما أصبح يساهم في سد الفجوة بين دول العالم (الدول المتقدمة والدول النامية)، حيث استطاعت بعض الدول النامية بفضل الاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تقيم مشروعات ضخمة ذات مستوى تقني متقدم مثل المشروعات البتروكيميائية.

إلى جانب ذلك فهو يساهم في تنمية أنشطة البحث والتطوير، كما يساهم في رفع كفاءة العمال في الدول المضيفة، حيث تتميز الآلات والمعدات التي يستخدمها المستثمر الأجنبي بدرجة عالية من التكنولوجيا ويقوم بتدريب العمال على استخدام المعدات مما يزيد في كفاءتهم وينعكس ذلك على إنتاجيتهم.¹

2-3 نقل مؤهلات التنظيم والتسيير : يؤخذ من النتائج الميدانية في الكثير من دول العالم أن ثمة ارتباطا وثيقا بين عامل التنظيم والإدارة وكذلك التنمية الاقتصادية، وبالتالي فالتنظيم المحكم والإدارة الجيدة والفعالة تؤدي إلى نجاح التنمية الاقتصادية وفي حالة العكس يؤدي إلى بطلها.

والملاحظ بخصوص الدول العربية مثلا أن الكثير منها تغيب فيها فعالية الإدارة التنظيم وعدم كفاءتها عبر غياب الأساليب الحديثة للإدارة والنقص الفادح في البرامج التكوينية، وكذلك عدم الاهتمام برأس المال البشري، الأمر الذي يساعد على بطئ وتيرة التنمية فيها.

إذن إن عملية جذب المستثمر الأجنبي تمكن هذه الأخيرة من الاستفادة من عدة مزايا في هذا الشأن إذ أن أهميته تبرز في هذا السياق من خلال:

- انه عامل من عوامل نقل مؤهلات التسيير والإدارة فهو يساهم في إقحام أساليب إدارية حديثة ومتطورة؛
- تنمية المهارات الإدارية للمؤسسات الحالية في حال المحاكاة أو عبر إثارة حماسها في تنمية الإدارة بما حتى تكون قادرة على منافسة الشركات الأجنبية.¹

¹ نزيه عبد المقصود مبروك ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2006، ص ص 443 - 445 .

4- على مستوى المديونية: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا بديلا للمديونية إذ لا يترتب عليه أية التزامات بالدفع على عاتق الدولة، وباعتبار الدول النامية تشكو من مصاعب تسيير الديون الخارجية فهي تعمل على

استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.²

5- عامل مهم لتقديم عمليات الخصخصة: لا تقتصر الأهمية على كونه مصدرا مهما لمصادر التمويل الخارجي ولا حتى عنصرا مكتملا للموارد المحلية لأجل تمويل مستويات الاستثمار اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو والتنمية الاقتصادية، بل تتعداها لتتخذ مجالات أخرى.

ومن بين تلك المجالات التي تمكن أن تشغلها أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخصخصة وهي مجموعة من التدابير التي استخدمتها دولة ما لتحويل مؤسسات القطاع العام إلى ملكية القطاع الخاص.

باعتبار أن عملية الخصخصة هي إجراء من إجراءات تكييف الاقتصاديات مع التحولات العالمية واندماجها في الاقتصاد العالمي، فحذب الاستثمار الأجنبي المباشر هو سبيل حقيقي لتسريع وتيرتها، ومن ثم تسهيل عملية الاندماج.³

ثانيا: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن الإشارة إلى بعض عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك كما يلي:⁴

1- على مستوى ميزان المدفوعات: يمكن تلخيصها فيما يلي:

- نشاط الشركات متعددة الجنسيات سوف يدفع الدولة المضيفة إلى استيراد السلع الوسيطة والخدمات، إضافة إلى تحويل الأرباح إلى الخارج، ودفع الفوائد على التمويل الخارجي، ودفع مقابل براءات الاختراع والمعونة التقنية، وعلاوة على هذا تحويل العمال الأجانب جزءا من أجورهم إلى دولهم؛

¹ فارس فضيل، هل يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مظهرا للعولمة الاقتصادية وإلى أي مدى تبرز أهميته للاقتصاديات النامية، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير والتجارة، الجزائر، العدد 10، 2004، ص ص 243-244.

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 252.

³ فارس فضيل، هل يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر، مظهرا للعولمة الاقتصادية وإلى أي مدى تبرز أهميته للاقتصاديات النامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 236-237.

⁴ جميلة الجوزي، أسس الاقتصاد الدولي، النظريات والممارسات، دار أسامة، الجزائر، 2013، ص ص 241-243.

- تلجأ الشركات متعددة الجنسيات في حالة التكامل العمودي لفروعها إلى تسعير الصادرات من السلع والخدمات إلى بعض فروعها بأقل من قيمتها، وذلك لنقل عبء الضرائب من دولة ذات معدلات ضريبية مرتفعة إلى أخرى ذات معدلات منخفضة .

2- على مستوى المديونية الخارجية: يظهر ذلك لما يتم تحويل أرباح الشركات الأجنبية إلى الخارج ودفع الفوائد على التمويل الخارجي، وتحويل جزء من مرتبات العمال الأجانب.

3- على مستوى الدخل وأنماط الإنتاج والاستهلاك: يترتب عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء في الدول المضيفة بسبب سوء توزيع الدخل، حيث يتمتع العاملون في

الشركات الأجنبية بأجور مرتفعة مقارنة بأجور العمال في الشركات الوطنية.

4- على مستوى السياسة الاقتصادية والسيادة الوطنية: يؤدي نشاط الشركات متعددة الجنسيات إلى إمكانية حصولها على التمويل اللازم في شكل قروض دولية، وهو ما قد يضلل مفعول السياسات الاقتصادية الكلية التي تستخدمها الدول المضيفة لضمان التوازن الداخلي والخارجي.

كما يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق طبقة من المنتفعين في الدول المضيفة ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات الأجنبية، مما يشكل هؤلاء مجموعة ضغط للدفاع عن تلك الشركات ووجودها في بلادهم.

5- على مستوى البيئة: تتسبب أنشطة الشركات متعددة الجنسيات التي تتوطن في الدول النامية في تفاقم مشكلة البيئة، خاصة في الصناعات الإستخراجية وذلك لأنها تستند إلى تقنيات محظورة في مواطنها الأصلية، بسبب الاهتمام المتزايد بالبيئة في الدول المتقدمة أما الدول النامية المضيفة لهذه الاستثمارات فعادة لا تبالي ولا تولي البيئة نفس درجة الاهتمام.

6- على مستوى العمالة: إذا اتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل إنشاء وحدة إنتاج جديدة فإنه يوفر مناصب عمل أكثر من مناصب العمل الناجمة عن عمليات الاندماج أو الاستحواذ، إلا أن الشركات متعددة الجنسيات أصبحت تفضل النمو الخارجي على حساب الاستثمار من عدم حيث نجد أن 95 % من العمل المرتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية الثمانينات من القرن العشرين ناتج عن عمليات الاستحواذ أما الباقي فهو ناتج عن الشركات الجديدة، ذلك ما أثر سلباً على العمالة.

المبحث الثاني: توجهات الاستثمار الاجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر واحدا من أهم المتغيرات الاقتصادية التي لها الدور الحاسم في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية، وهذا ما جعله محط اهتمام اغلب دول العالم، وعلى هذا الأساس سنحاول من خلال هذا المبحث الإشارة الى توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التطرق الى التاريخي وكذا ذكر تدفقاته وكذا مدى تأثير أهم الأزمات عليه.

المطلب الاول: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

إن الدراسات التاريخية للعلاقات الاقتصادية الدولية تؤكد بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة عرفت نمواً معتبراً لها منذ القرن الثامن عشر، وكانت تنتقل بحرية تامة من دولة لأخرى، مما ساعد على نموها واستمرار تطورها¹. وبسبب التدرج التاريخي و التطور الذي تعرفه هذه الظاهرة ، سنحاول تقسيم الفترات حسب أهمية كل فترة وهي كالآتي:

اولا: الاستثمارات الأجنبية من 1850 إلى 1914 "السيادة البريطانية".

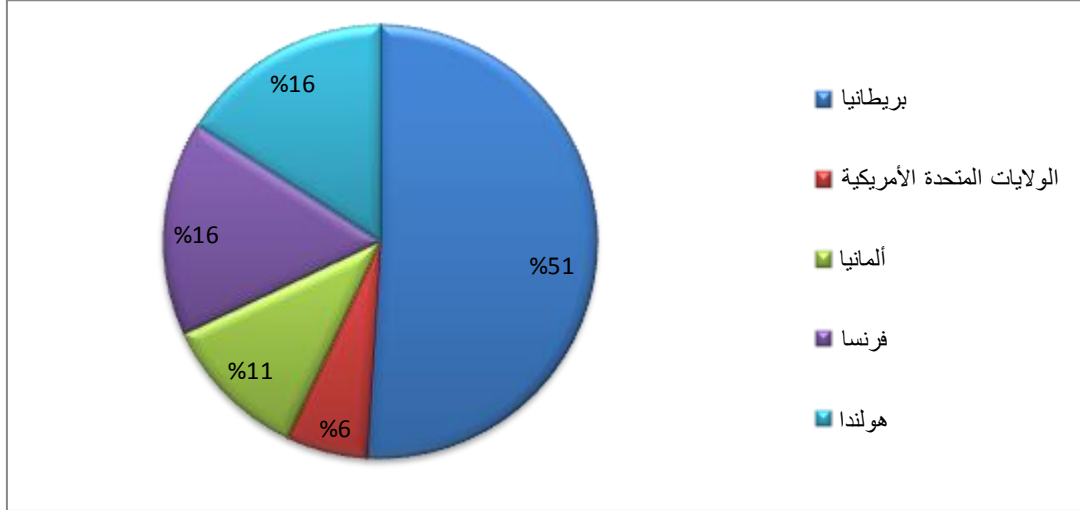
عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج تطورا ملحوظا ، ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إذن أنه ابتداء من 1850 سمحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتسريع عملية إنشاء السكك الحديدية لاسيما في ألمانيا وإسبانيا ، وقد صدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي من الدول الأوروبية وعلى وجه الخصوص بريطانيا.

إذن فالهيمنة المتزايدة للقروض البريطانية في الخارج ، و الدور الكبير الذي لعبته هذه الدولة في التمويل الدولي واعتبارها كسوق أساسية ، اعتبرت من بين أهم أسباب تسريع تدويل الاقتصاد البريطاني من 1850 إلى غاية الحرب العالمية الأولى.²

¹ بوزيان عبد الباسط، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسينة بن بوعلي شلف، 2006-2007. ص 21.

² يحاوي سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 51

شكل رقم (02): توزيع مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج ما بين أهم خمس بلدان المنشأ في 1914.



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على حنان شناق، مرجع سبق ذكره، ص 13

ثانيا: فترة ما بين الحربين العالميتين (1914-1945)

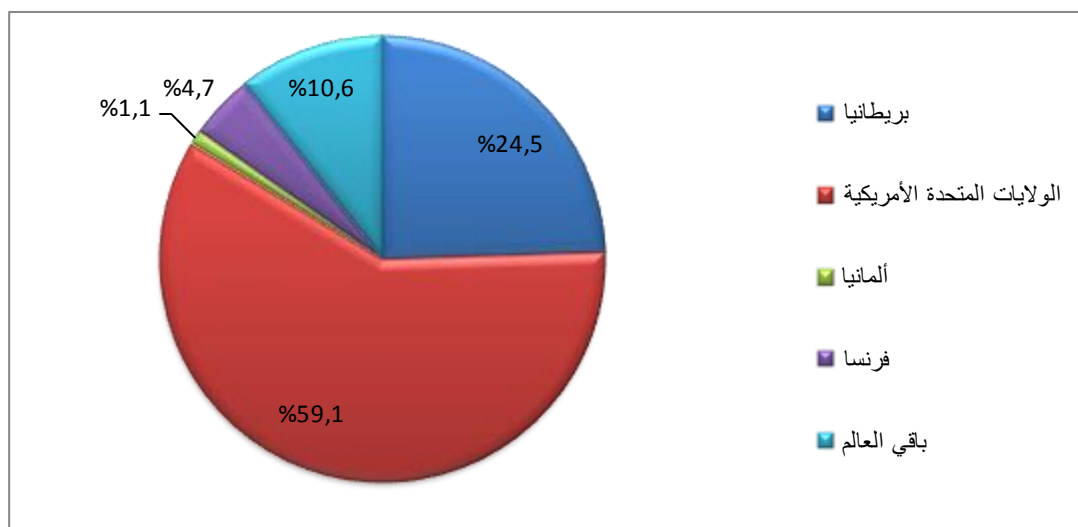
في هذه الفترة تراجع الاستثمار الدولي وتباطأ تدفق رؤوس الأموال، ومن بين عوامل تثبيط توسع الشركات الدولية نجد: التخوف من نشوء حرب أخرى بعدما انتهت في عام 1918، الاعتماد على السياسة الحمائية بغرض تدعيم الصناعات المحلية وحمايتها من منافسة السلع المستوردة، اتخاذ إجراءات الرقابة على النقد وهذا فضلا عن نشوب أزمة الكساد الكبير (1929-1933) وكذا تكون منظومة الاقتصاد الاشتراكي، لذلك لم يعد النظام الرأسمالي النظام الوحيد في العالم.

كما أصبحت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى الدولة القوية والمهيمنة على الاستثمارات الدولية باعتبارها المستثمر الأول لرؤوس الأموال والمصدر لها، وقد شملت هذه الهيمنة عدة قطاعات (كالسيارات، البترول وغيرها) وذلك بإنشاء أضخم الشركات، كما وجهت ثلثي العمليات الاستثمارية نحو البلدان النامية قصد ضمان الحصول على المواد الأولية بصفة مستمرة.¹

كما كانت الاستثمارات الأجنبية في هذه الفترة تتوزع كما يلي:

¹ حنان شناق، تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 14

شكل رقم (03): توزيع مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج ما بين أهم خمس بلدان المنشأ في 1945.



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على حنان شناق، مرجع سبق ذكره، ص 15

ثالثا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فترة (بعد الحرب العالمية الثانية إلى نهاية السبعينات)

تميزت هذه الفترة بتوسع وازدهار الإستثمار الأجنبي المباشر وخصوصا ما بين الحرب الكورية (1950-1953) والأزمة البترولية الأولى (1973-1974)، وحازت الاستثمارات الأمريكية عموما النسبة الأكبر حيث ارتفعت حصتها من مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة من اقل من 20 % إلى 28 %.

اما الدول النامية فاتبعت إستراتيجية مستندة على الاقتصاد الموجه والمغلق خلال الخمسينات والستينات،¹ وفي نهاية 1970 تغيرت الوضعية بالنسبة للدول النامية و بعدها اعتبرت هذه الأخيرة دول مستضيفه للاستثمارات الأجنبية المباشرة فقط أصبحت بلدانا مستثمرة ، حيث ظهرت مجموعة من الدول النامية مثل الأرجنتين و البرازيل وكوريا الجنوبية والهند كمصدر لتدفقات الاستثمارات المباشرة إلى الخارج، والتي اتجهت نحو البلدان المجاورة غير أن حجم الاستثمارات المباشرة لديها قد أستثمر في الانخفاض ، وذلك بسبب وقف الاستثمار في الموارد الطبيعية والخدمات العمومية ، بينما أصبحت أوروبا الغربية أول منطقة لجذب هذا النوع من حركات رؤوس الأموال.²

¹ عمر يحياوي، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر لفترة 2002 - 2010)،

مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 115

² يحياوي سمير، مرجع سبق ذكره، ص 54.

رابعاً: فترة السبعينات إلى الآن

لقد حدث تحول كبير في مصادر التمويل للدول النامية في السنوات الأخيرة، حيث تقلصت مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي وكذا البنك الدولي، على حين اكتسب التمويل من المصادر الخاصة أهمية متزايدة خلال عقد التسعينات، وحل محل المعونة الرسمية وحل الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية، كما حلت التدفقات الخاصة في شكل استثمار أجنبي مباشر وكذلك في صورة متدفقات أسهم وسندات محل القروض البنكية التجارية بسبب مشاكل عدم سداد القروض، وقد أصبح الاستثمار الأجنبي من أهم مصادر التمويل بل ومن أهم التدفقات الرأسمالية للدول النامية على الإطلاق.¹

وحسب التقارير الدولية، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال عام 1998 قد بلغت حوالي 440 مليار دولار، وهي بذلك حققت زيادة مقدارها 10 % مقارنة بعام 1997 ، وإذا تحدثنا عن تقسيم هذه الاستثمارات بين الدول، فقد بلغت حصة الدول النامية 37 % ، و حصلت الدول التي هي في مرحلة الانتقال 5 % كذلك فقد أشارت الإحصائيات الدولية أن التقديرات الأولية للتدفقات الاستثمارية المباشرة بلغت حوالي 1119 مليار دولار في عام 2000 ، أي بزيادة نسبتها 14 % مقارنة بعام 1999 ، قدرت حصة الدول المتقدمة منها بحوالي 80 % أي ما يقارب 899 مليار دولار، بينما بلغت حصة الدول النامية 17 % ، أما الدول المنتقلة حوالي 3% أي ما يقارب 30 مليار دولار ، هذه الأرقام تشير إلى أن التدفقات الاستثمارية المباشرة تزداد بحجم كبير خلال هذه الفترة.

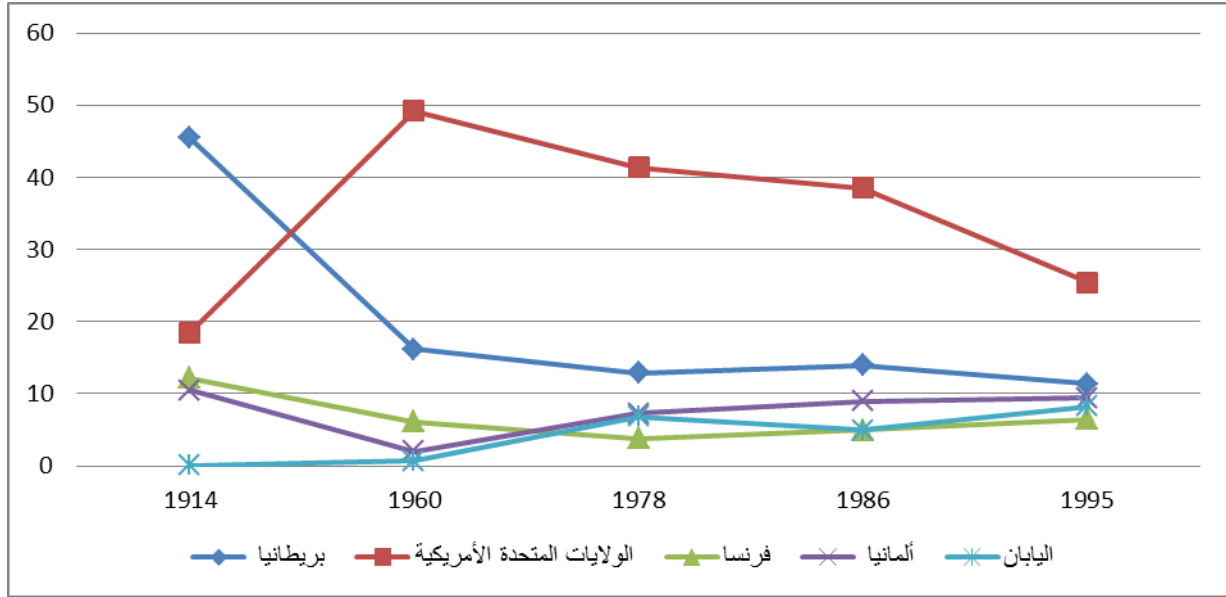
لقد تركزت أغلب الاستثمارات في الدول المتقدمة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، أما بالنسبة للدول النامية فتركزت أساساً في منطقة آسيا كجمهورية الصين الشعبية وهونغ كونغ، أما أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول أمريكا اللاتينية فقد تركزت في دولتي البرازيل والأرجنتين،²

وفيما يلي يمكن إعطاء شكل يمثل نسبة تطور مخزون الاستثمارات المباشرة في الدول الخمس الأكثر تصنيفاً في العالم، وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا و ألمانيا وفرنسا واليابان.

¹ منور اوسرير، عليان نذير، مرجع سبق ذكره، ص ص 104-105

² عمار زودة، مرجع سبق ذكره، ص 35

شكل رقم (04) مخزون الاستثمارات المباشرة في الخارج ، بالنسبة المئوية من المخزون العالمي لأكثر البلدان المصدرة له .



المصدر: يحيوي سمير، مرجع سبق ذكره، ص 55.

المطلب الثاني: اثر أهم الأزمات المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

يشهد العالم اليوم العديد من التغيرات والتحولات التي من شأنها التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ولعل أهم هذه التغيرات الأزمات المالية التي تعصف بمختلف اقتصاديات الدول، ومن خلال هذا المطلب سنتناول أهم الأزمات التي كان لها التأثير على هذه الاستثمارات.

يمكن الإشارة إلى أهم الأزمات المالية وذلك كمايلي:¹

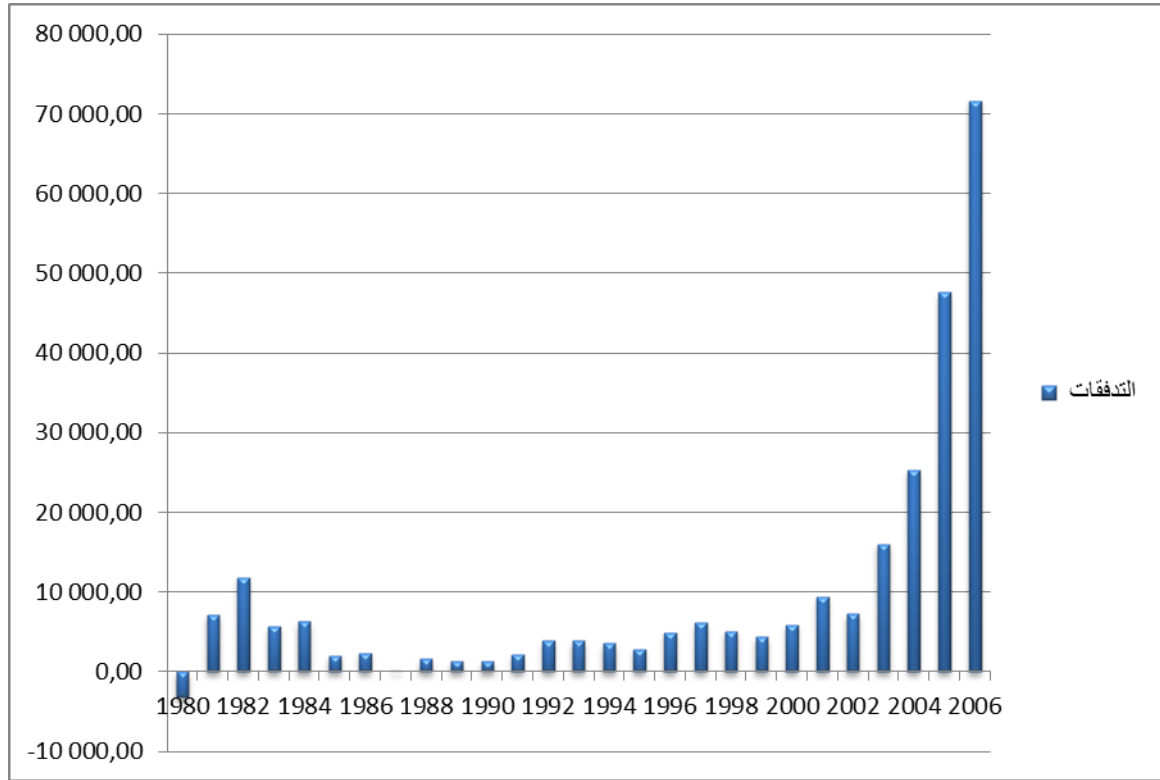
- في سنة 1929 م، انهارت بورصة " وول ستريت " ومع هذه الأزمة، بدأ الكساد الكبير في الولايات المتحدة الأمريكية، وامتد تأثيره إلى كل العالم، وبخاصة إلى أوروبا، وبذلك تعد أقوى أزمة اقتصادية عالمية في القرن الماضي.
- وفي 1982 م، حدثت أزمة ديون بنكية والتي أتت بعد أحداث قطاع البتر ول عام 1973 م، إثر تراكم ديون الدول النامية لتغطية العجز في موازين مدفوعات هذه الدول، وعدم استعمال هته القروض في الإستثمار، مما أدى

¹ بن عامر مصطفى، أثر الأزمات المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص ص 46-49

إلى حدوث الأزمة البترولية الثانية عام 1978 م وزيادة حدتها، كل هذا جعل دول الأزمة تستدين وبأسعار فائدة جد عالية وعلى المدى القصير، فكانت هته الديون سببا في حالة الذعر العالمي، وكانت أزمة المكسيك أول رد فعل لهته الأحداث..

- وفي 19 أكتوبر 1987 م، إنهارت بورصة "وول ستريت" أيضا، وخسر مؤشر داو جونز ب % 22.6 في يوم واحد بعد تسجيله عجزا تجاريا كبيرا، كما تراجعت مؤشرات البورصات الأخرى نتيجة تداخل أسواق المال العالمية، وعند بلوغ الإرتفاع في أسعار الفائدة 400 نقطة جاء الإنهيار مسجلا أكبر إنهيار تاريخي في يوم واحد في بورصة الأسهم، وتدخل البنك المركزي الأمريكي في النهاية.
- وفي سنة 1990 م، حدثت أزمة المحروقات إثر حرب الكويت، فكان لهذه الأزمة أثرا في أسعار النفط في السوق العالمي.
- وفي سنة 1994 م، تعرضت المكسيك لأزمة مالية عصفت "بالبيزو" المكسيكي حتى بلغ معدل التضخم % 2.
- وفي سنة 1997 م، تعرضت دول من جنوب شرق آسيا لأزمة مالية شديدة، بعد أن شهدت عقدين كاملين من الراج، وصفه صندوق النقد الدولي بالمعجزة الآسيوية.
- وفي شهر أوت 1998 م، شهدت روسيا أزمة مالية إرتبطت في جزء منها بالأزمة المالية الآسيوية، فآثار "الروبل" الروسي بخسارة % 60 من قيمته خلال أحد عشر يوما فقط من بينها % 17.13 في يوم 27 أوت وحده، فكانت أطول أزمة إقتصادية في تاريخ روسيا والإتحاد السوفياتي سابقا.
- وفي أفريل 2000 م، سجل مؤشر "ناسداك" للأسهم الأنترنت والتكنولوجيا تراجعا بنسبة % 27 خلال أسبوعين فقط، وبنسبة % 39.3 على مدى سنة، وانعكس هذا التراجع على كل مجالات النشاط الإقتصادي، وذلك رغم أنه شهد أوج رواجه في شهر مارس الذي سبق الأزمة، حيث سجل رقما قياسيا بلغ 504862 نقطة، وذلك ما عرف "بالفقاعة التكنولوجية"
- وفي 11 سبتمبر 2001 م، إثر إعتداءات الحادي عشر من سبتمبر الشهيرة، وأقفلت بورصة نيويورك لمدة أسبوع كامل، كما تعرض مؤشر "داو جونز" الأكبر تراجع في تاريخه إذ بلغ عدد النقاط 68481 نقطة، أي ما يعادل %7.3

الشكل رقم: (05) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 1980-2006 (مليار دولار)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD للفترة 1970-2013

من خلال تحليلنا للشكل السابق، والذي يمثل تطور التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، نلاحظ أن أداء الاستثمار لم يكن في مستوى مقبول، حيث عانت التدفقات العالمية الواردة شيئاً من الركود في سنوات الثمانينات، وبالطبع فهي أقل من ذلك، خلال فترة السبعينات، حيث سجلت هذه التدفقات مستوى ضعيف سنة 1980 ليرتفع قليلاً سنة 1981 لكن أزمة 1982 أثقلت كاهل الاقتصاد العالمي، وسجل كأضعف مستوى سنة 1983، كما كان لازمة المحروقات 1990 الأثر على تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما أن التدفقات الواردة شهدت تراجعاً آخر بحلول سنة 2000، إثر حدوث أزمة فقاعات الإنترنت وما صاحبه من تراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، كما كان لأحداث 11 سبتمبر 2001 الأثر الفعال على تدفقات الاستثمار الأجنبي على المستوى العالمي، حيث سجلت تراجعاً معتبراً وصل إلى 565159,5231 مليون دولار كأدنى مستوى سنة 2003، ليعود التدفق العالمي إلى التزايد من جديد ابتداءً

من 2004 ليبلغ أوجه عام 2007¹. لتظهر بوادر الأزمة المالية العالمية التي عرفها العالم عام 2008 كأكبر الأزمات التي تركت أثرا عميقا على مختلف اقتصاديات الدول وعلى هذا الأساس سنتطرق لهذه الأزمة بنوع من التفصيل .

أولا: طبيعة وأسباب الأزمة المالية العالمية (2008)

في هذا الإطار نشير وبالرغم من عدم وجود تعريف محدد للأزمة، إلا أن معظم التعاريف المقدمة لها تتفق على كونها اختلالا عميقا واضطرابا حاد ومفاجئا في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعها انهيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها، وتمتد آثار ذلك كله إلى القطاعات الأخرى.²

تعود جذور الأزمة العالمية التي شهدتها العالم في 2008 إلى نهاية 2000 وبداية 2001 حيث أظهرت معظم التوقعات الاقتصادية وجود احتمالات كبيرة لحدوث حالة من الركود الاقتصادي ستلقي بظلالها على الاقتصاد الأمريكي بعد حوالي 10 سنوات من التوسع والانتعاش تعزي أصول الأزمة إلى التوسع في منح الائتمان، والمتاجرة بالقروض، وخلق الودائع بنسب مفرطة، والتعامل بالمشتقات المالية القائمة على المقامرة والمراهنة، والدخول في عمليات استثمارية ذات مخاطر عالية لا تتناسب وقدرة تحمل المؤسسات التمويلية.³

إن السبب الرئيسي للأزمة هو موضوع الرهن العقاري، حيث يعتبر العقار في أمريكا أكبر مصدر للإقراض والاقتراض، ومع رواج وانتعاش سوق العقارات الأمريكية المعروفة ب (sub – prime) التي تمنح الراغبين في السكن قروض من دون الاشتراط بأن يكون للمقترض سجل مالي قوي، وما زاد في انتعاشها أيضا انخفاض معدلات الفائدة، بعد ذلك قامت البنوك بتحويل هذه البنوك إلى سندات وطرحها للتداول في البورصة من خلال البيع لشركات التوريق، إذ شهدت قيمة العقارات ارتفاعا لم يسبق له مثيل وارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة في البورصة الأمر الذي أدى إلى إقبال هائل لدى الأمريكيين لشراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار، وزاد التوسع والتساهل في منح القروض حتى شمل أصحاب الدخول الضعيفة والذي لم يكن لهم القدرة على التسديد.⁴

¹ بن عامر مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 124.

² نبيل جعفر عبد الرضا، عدنان فرحان الجوارين، تاريخ الأزمات الاقتصادية في العالم، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 2014، ص 20.

³ عمر يحياوي، مرجع سبق ذكره ، ص 58 .

⁴ بوهزة محمد، مرزوقي رفيق، الأزمة المالية العالمية وآثرها على الاقتصاديات العربية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية بالحكومة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص 3.

وفي ظل التداين المفرط لهذه العائلات وعدم قدرتها على تسديد الديون انهارت كامل المنظومة بدأ ب " مؤسسات إعادة تمويل الديون" إلى شركات التأمين ثم البنوك.

وعموما يرجع الكثير سبب الأزمات المالية بشكل عام إلى طبيعة النظام الرأس المالي وآليات عمله.¹

ثانيا: تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي

خلفت الأزمة المالية العالمية التي ضربت النظام الرأسمالي، الكثير من الآثار والتداعيات التي مازالت تظهر إلى يومنا هذا، ومن أهم آثارها نذكر:

- زيادة سريعة في معدلات البطالة والفقر والجوع؛
- تباطؤ معدل النمو وانكماش الاقتصاد وآثار سلبية على الميزان التجاري وميزان المدفوعات؛
- تقلص مستويات الاستثمار الأجنبي وتقلبات حادة في أسعار الصرف؛
- انكماش التجارة العالمية وازدياد تقلب أسعار السلع الأساسية؛
- انخفاض إيرادات السياحة وهروب رؤوس الأموال الخاصة وانخفاض الثقة في المؤسسات المالية؛²
- إفلاس الكثير من البنوك الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغلق المؤسسات والمصانع؛
- هذا وقد قدرت بحمل الخسارة الناجمة عن تداعيات الأزمة العالم بآلاف المليارات من الدولارات.³
- وقد مست الأزمة مختلف دول العالم، والدول العربية كغيرها لم تسلم من تداعيات الأزمة حيث أنها أثرت على اقتصادياتها كما يلي:¹
- التراجع الحاد في الأسعار العالمية لمعظم السلع الأولية والتي تعتمد عليها الدول العربية في اقتصادياتها مثل النفط والغاز؛
- تعرض البنوك العربية إلى أزمة سيولة حادة تجلت في أحجام البنوك الخليجية عن الإقراض فيما بينها إلا بمعدلات فائدة مرتفعة، وعجز الكثير من البنوك عن تمويل المشروعات الكبرى في المنطقة؛

¹ عماري عمار، فالي نبيلة، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 20-21 أكتوبر 2009، ص ص 04-05.

² بولحلل كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 59.

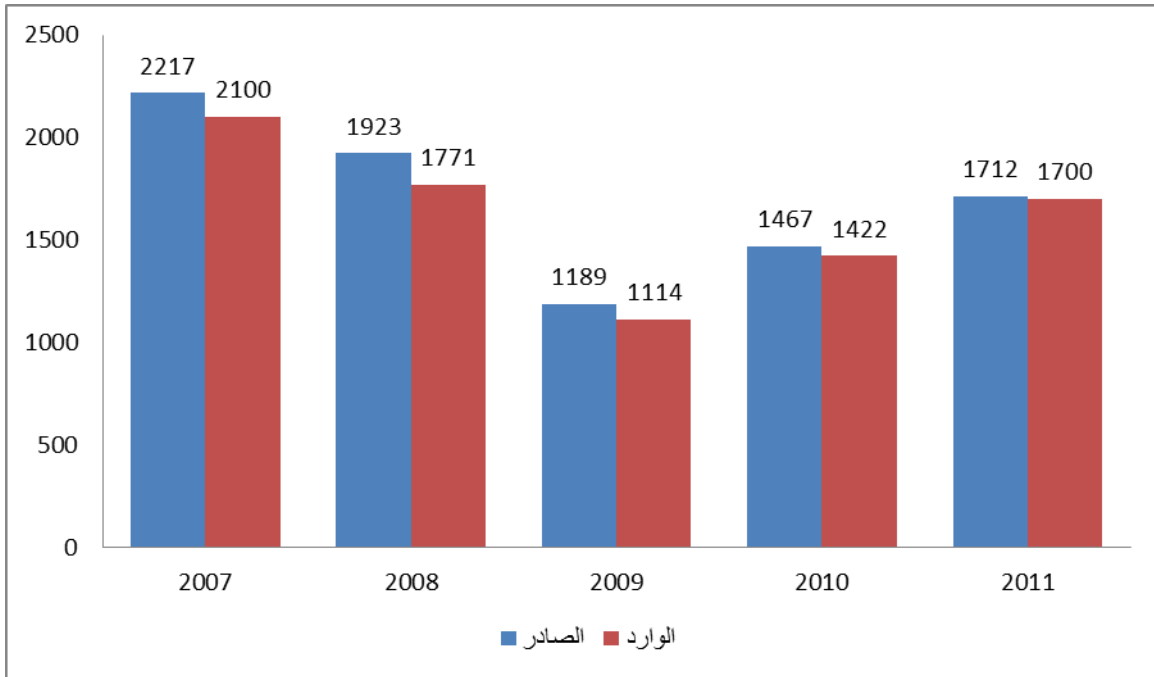
³ عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمة المالية العالمية (أزمة sub, prime)، legend، الجزائر، 2009، ص 64.

- اتجاه السلطات في العديد من الدول إلى فرض وتشديد القيود على أنواع محددة من الاستثمار الأجنبي المباشر مما خلق مناخ استثماري غير مواتي وقل تحررا من ذي قبل؛
- إلغاء وتأجيل مشاريع إنمائية في عدد من الدول العربية وخاصة في مجال البنية الأساسية والنفط والقطاع العقاري؛
- تراجع نشاط هيئات ترويج الاستثمار حيث تناقص في الدول العربية من أكثر من 400 فعالية خلال عام 2009 شملت 15 دولة وفق المصادر القطرية إلى اقل من 300 فعالية سنوية؛
- انهيار غير مسبوق في بعض الأسواق المالية العربية حيث انخفض مؤشر البورصات العربية بما يزيد عن 55% في سنة 2008، في سوق القاهرة وعمان وبنسبة أكبر في سوق دبي.

ثالثا: اثر الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم

لقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر كغيره من القطاعات الاقتصادية تراجعا كبيرا بسبب الأزمة المالية العالمية التي حدثت في نهايات عام 2007 وبدايات 2008 ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

شكل رقم (06): يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر 2007-2009 (مليار دولار)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات 2010-2013

¹ عمر يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص 62.

من خلال الشكل يظهر جليا مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء الصادر منه أو الوارد، حيث انه وبعبءا بلغ حجم التدفقات مستويات عليا سنة 2007 بدأ بالتراجع تدريجيا ليصل أدنى مستوياته سنة 2009، فحسب ما أظهره تقرير الاستثمار العالمي لعام 2010 والتقارير الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) فإن الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي بقي متأثرا بتداعيات الأزمة إلى غاية 2009، حيث أشار إلى تراجع حجم التدفقات الواردة بنسبة 37 % أي انخفاض إلى 1114 مليار دولار عام 2009 بعدما كان يقدر 1771 مليار دولار عام 2008، وتراجع بمعدل 16% عام 2008 أي انخفاض حجم التدفق الوارد إلى 1771 مليار دولار عام 2008 بعدما كان يقدر ب 2100 سنة 2007.

أما على مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر فقد عرف هو الآخر تراجعا سنة 2009 بمعدل بلغ 38,2% حيث أصبح يقدر حجم التدفقات 1189 مليار دولار في 2009 بعدما كان يقدر ب 1923 مليار دولار عام 2008 وتراجع أيضا بمعدل 13% في 2008 حيث كان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يقدر ب 2217 مليار دولار في سنة 2007 وأصبح يقدر ب 1923 مليار دولار في 2008.

من خلال الشكل نلاحظ عودة ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر في العالم خلال 2010 و2011 وذلك بسبب بداية التعافي من آثار الأزمة على مختلف اقتصاديات الدول.

المطلب الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

نظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للاقتصاديات المضيفة، تسعى العديد من دول العالم لجذب أكبر حجم ممكن من هذا النوع من الاستثمار، وهذا ما تشير إليه العديد من البيانات المتوفرة من مصادر دولية وأخرى قطرية.

أولا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي:

لا شك أن للاستثمارات الأجنبية دورا مهما في تنمية اقتصاديات الدول، حيث أن الاستثمار الموجه بصورة صحيحة يساهم في زيادة الترابط بين القطاعات الاقتصادية، ذلك ما يحقق تنمية متواصلة ومتنامية ما جعل الاستثمارات محل اهتمام العديد من أصحاب رؤوس الأموال، والحكومات، ورجال الأعمال في العديد من دول العالم، وذلك ما أكدته البيانات الصادرة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (unctad) .

حيث أنه وحسب ما هو مبين في الجدول رقم: (01) يتضح لنا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة على مستوى العالم عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال عام 2015 مقارنة ب (2012.2013.2014) حيث

أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال 2015 قدرت بـ 1762 مليار دولار بعد ما كانت تقدر بـ 1330 مليار دولار سنة 2012 بينما قدرت الاستثمارات الصادرة بـ 1474 مليار دولار بعدما كانت تقدر بـ 1347 مليار دولار في نفس الفترة.

جدول رقم (01): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم للفترة (2012-2015)

مليار دولار أمريكي

تدفقات صادرة				تدفقات واردة				
2015	2014	2013	2012	2015	2014	2013	2012	
1065	801	826	853	962	522	680	517	الدول المتقدمة
576	311	320	238	504	306	323	216	- الاتحاد الأوروبي
367	372	363	422	429	165	283	204	- أمريكا الشمالية
378	446	409	440	765	698	662	729	الدول النامية
11	15	16	12	54	58	52	55	- إفريقيا
332	398	359	302	541	468	431	415	- آسيا
33	31	32	124	168	170	176	256	أمريكا اللاتينية والكاريبي
31	72	76	54	35	56	85	84	الدول المتحولة
1474	1318	1311	1347	1762	1277	1427	1330	العالم

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على: بيانات تقرير الاستثمار العالمي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعامي 2014 و 2016.

من خلال البيانات المقدمة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (unctad) يتضح أن التدفقات الواردة شهدت ارتفاعاً خلال سنة 2015 لتبلغ 1762 مليار دولار، بعدما كانت تقدر بـ 1330 مليار دولار عام 2012 أي بزيادة تقدر بـ 432 مليار دولار، حيث تصدر الدول المتقدمة قائمة الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2015 حيث يقدر إجمالي هذه الاستثمارات في هذه الدول 962 مليار دولار، والتي شهدت

ارتفاعاً مقارنة بالسنوات الثلاث السابقة، ويستحوذ الاتحاد الأوروبي على حصة الأسد لهذه الدول حيث قدرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لها عام 2015 ما يقدر بـ 504 مليار دولار وهو ما يمثل نسبة 52.39 % من إجمالي تدفقات الدول المتقدمة تليها أمريكا الشمالية بـ 429 مليار دولار.

كما حافظت الدول المتقدمة على الصدارة من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة، حيث قدر إجمالي التدفقات في هذه الدول 1065 مليار دولار عام 2015 بما يمثل 72.25 % من إجمالي الاستثمارات العالمية الصادرة، حيث كان للاتحاد الأوروبي الحصة الأكبر بما يقدر بـ 576 مليار دولار أي ما يمثل 54.08 % من إجمالي التدفقات الصادرة للدول المتقدمة وذلك بعدما كانت أمريكا الشمالية هي المستحوذة على حجم الاستثمارات الصادرة، بينما قدر حجم هذه الاستثمارات لسنة 2015 في الدول النامية بـ 378 مليار دولار أي ما يعادل 25.64 % من الإجمالي العالمي، مسجلة بذلك انخفاضاً مقارنة بالسنوات 2012.2013.2014 حيث توزعت هذه القيمة على كل من آسيا بـ 326 مليار تليها أمريكا اللاتينية و الكاريبي بـ 115 مليار دولار ثم إفريقيا بـ 12 مليار دولار، في حين بلغت التدفقات الصادرة في الدول المتحولة 99 مليار دولار أي بحصة 2.1 % من الإجمالي العالمي .

ثانياً : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية:

لفهم أكثر لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية، لابد من معرفة التدفقات الداخلة والخارجة وأي الدول أكثر استفادة من غيرها، وذلك ما سنوضحه من خلال الجدولين التاليين:

جدول رقم: 02 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية
للفترة 2012-2015

مليون دولار أمريكي

الترتيب لعام 2013	الدولة	2012	2013	2014	2015
1	الإمارات	9.602	10.488	10.823	10.976
2	السعودية	12.128	9.289	8.012	8.141
3	مصر	6.881	5.553	4.612	6.885
4	المغرب	2.728	3.558	3.561	3.162
5	السودان	2.488	3.094	1.251	1.737
6	العراق	2.376	2.852	4.782	3.469
7	لبنان	3.674	2.833	2.906	2.341
8	الكويت	3.931	2.329	953	293
9	الأردن	1.497	1.789	2.009	1.275
10	الجزائر	1.499	1.691	1.507	-587
11	سلطنة عمان	1.040	1.626	739	822
12	موريتانيا	1.383	1.154	500	495
13	تونس	1.603	1.096	1.063	1.002
14	البحرين	981	989	1.519	-1.463
15	ليبيا	1.425	702	50	726
16	جيبوتي	110	286	153	124
17	فلسطين	244	147	160	120
18	الصومال	107	107	434	516
19	اليمن	-531	-134	-1.787	-1.191
20	قطر	327	-480	1.040	1.071
21	سوريا	-	-	-	-
	العدد الأجمالي	53.457	48.457	44.288	39.913

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعامي 2014 و2016.

نلاحظ من خلال الجدول ومن خلال مقارنتنا لسنتي 2012 و2013 أن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى 21 دولة عربية سنة 2013 بلغ 48.457 مليون دولار مقابل 53.457 مليون دولار عام 2012، أي بانخفاض يقدر ب 9% حيث إذا نظرنا إلى إجمالي التدفقات الواردة لكل دولة على حدى، فإنه يمكن القول بأن هذا الانخفاض يعزى إلى الانخفاض الذي شهدته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض الأقطار العربية

عام 2013 وعلى رأس هذه الدول مصر، لبنان، تونس، ليبيا، فلسطين والتي يرجع سبب هذا الانخفاض إلى الأوضاع السياسية التي شهدتها هذه الدول خلال هذه الفترة و التي انعكست سلبا على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تراجع حجم هذه الاستثمارات في مصر بمعدل 19.3%، ولبنان بمعدل 22.9% أما تونس فيقدر معدل التراجع 31.6%، فيما سجلت ليبيا تراجعا في الاستثمارات الأجنبية الواردة لها بمعدل 50.7% .

بينما سجلت دول عربية أخرى ارتفاعا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، حيث تصدرت الإمارات قائمة هذه الدول بما يقدر بـ 10.488 مليون دولار أي ما يعادل 21.64% من الإجمالي العربي وبارتفاع يقدر بـ 9.2%، كذلك المغرب بـ 23.1%، والسودان بـ 24.4%، والعراق بـ 20%، وكذا الأردن بـ 21%، الجزائر بـ 12.8%، اليمن وسلطنة عمان التي عرفتا ارتفاعا محسوسا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال 2013 حيث قدرت النسبة بـ 56.3% لسلطنة عمان و 74.8% لليمن.

أما بالنسبة لسنتي 2014-2015 فيمكن القول انه قد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعا بنسبة 10 % من 44.3 مليار دولار عام 2014 إلى 40 مليار دولار عام 2015 وقد تواصل خلال العام 2015 تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات والسعودية للعام الثالث على التوالي على نحو 48 % من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، وقد تصدرت الإمارات بنحو 11 مليار دولار ، تلتها السعودية في المركز الثاني بقيمة 8.1 مليارات دولار ، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 6.9 مليارات دولار ثم حل العراق رابعا بقيمة 3.5 مليارات دولار ، ثم المغرب في المركز الخامس بقيمة 3.2 مليارات ثم لبنان في المرتبة السادسة بقيمة 2.3 مليار دولار ثم تأتي بقية الدول بقيم منخفضة وحتى ان هناك دول سجلت قيم سالبة مثل الجزائر واليمن والبحرين.

ما يمكن قوله ، هو أن الاستثمارات الأجنبية قد شهدت تراجعات كثيرة في ظل الظروف السياسية والعسكرية، بالإضافة إلى التحديات المفروضة، مما أوقف التدفقات الاستثمارية في بعض الدول العربية، وأدى إلى تراجعها في بعضها الآخر، في حين تحاول الدول الخليجية فتح المزيد من القطاعات أمام الاستثمارات الأجنبية لتعزيز أوضاعها المالية ورفع اقتصادياتها.

جدول رقم: 03 تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية
للفترة 2012-2015

مليون دولار أمريكي

الترتيب لعام 2013	الدولة	2012	2013	2014	2015
1	الكويت	3.231	8.377	-10.468	5.407
2	قطر	1.840	8.021	6.748	4.023
3	السعودية	4.402	4.943	5.396	5.520
4	الإمارات	2.536	2.905	9.019	9.264
5	سلطنة عمان	877	1.384	1.670	855
6	البحرين	922	1.052	-394	497
7	السودان	175	915	-	-
8	لبنان	572	690	1.213	619
9	العراق	448	538	242	153
10	المغرب	406	331	436	649
11	مصر	211	301	253	182
12	ليبيا	2509	180	78	864
13	اليمن	71	73	12	8
14	تونس	13	22	22	33
15	الأردن	5	16	83	1
16	موريتانيا	4	4	30	15
17	فلسطين	-2	-9	188	185
18	الجزائر	-41	-268	-18	103
19	جيبوتي	-	-	-	-
20	الصومال	-	-	-	-
21	سوريا	-	-	-	-
	العدد الإجمالي	18.179	29.475	14.509	28.379

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنتي 2014 و2016.

إذا ما قارنا بين سنتي 2012 و2013 فيمكن القول ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية عرف ارتفاعا ملحوظا قدر بنسبة 62% أي من ما يعادل 18.179 مليون دولار عام 2012 إلى 29.475 مليون دولار عام 2013، ومثلت دول الخليج المصدر الأساسي للتدفقات الصادرة، حيث تصدرت الكويت قائمة الدول العربية المصدرة بقيمة 8.377 مليون دولار تليها قطر بـ 8.021 مليون دولار ثم السعودية بـ 4.943 مليون

دولار، بعدما الإمارات ب2.905 مليون دولار ثم سلطنة عمان في المركز الخامس بقيمة 1.384 مليون دولار أما البحرين في المرتبة السادسة بقيمة 1.052 مليون دولار تليها باقي الدول لتأتي فلسطين والجزائر في ذيل الترتيب حيث كان نصيب الجزائر وفلسطين بقيم سلبية.

أما فيما يخص 2014 و2015 فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية ارتفاعا بنسبة % 96 حيث ارتفعت التدفقات الصادرة من 14.5 مليار دولار عام 2014 إلى 28.4 مليار دولار عام 2015 ومثلت الكويت والسعودية والإمارات وقطر المصادر الرئيسية للتدفقات الصادرة من المنطقة بنسبة 86.2 % لعام 2015 ، حيث تصدرت الإمارات القائمة بقيمة 9.3 مليارات دولار وبحصة بلغت % 33 تلتها السعودية بقيمة 5.5 مليارات ثم الكويت في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 5.4 مليارات

وقد حلت قطر في المرتبة الرابعة بقيمة 4 مليارات ثم ليبيا في المرتبة الخامسة بقيمة 864 مليون دولار ثم سلطنة عمان في المرتبة السادسة بقيمة 855 مليون دولار ، ثم المغرب في المرتبة السابعة بقيمة 649 مليون دولار ثم لبنان في المرتبة الثامنة بقيمة 619 مليون دولار ، لتأتي بقية الدول الأخرى بقيم منخفضة.

المبحث الثالث: أساسيات حول مناخ الاستثمار

ثمة شروط متعددة يجب أن تراعيها الدول التي تريد فعليا اجتذاب الاستثمارات، وهي شروط في عمومها تتعلق بالأوضاع العامة فيها، كالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، والتي يجب أن تكون مستقرة وملائمة لأجل ذلك، إذ أن توفرها ميدانيا وواقعا تساهم في تشكيل مناخا استثماريا يستجيب كمحددات رئيسية للاستثمار، وقوى رئيسية لدفع الشركات الأجنبية لتجسيد مختلف الأنشطة الاستثمارية .

وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على مناخ الاستثمار، وعلى مختلف المتغيرات المتعلقة به.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول مناخ الاستثمار

نتعرض في هذا المطلب إلى مناخ الاستثمار من خلال إعطاء تعريف له وإبراز أهميته مع ذكر أهم المبادئ الأساسية التي يقوم عليها.

أولا: تعريف مناخ الاستثمار

لقد تطور مفهوم مناخ الاستثمار إلى أن أصبح يعتبر من المفاهيم المركبة ذلك لأنه يتعلق بجوانب متعددة، هذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية... ومن بين أهم التعريفات التي أعطيت لمناخ الاستثمار نذكر مايلي:

تعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار بأنه " يعبر عن مجموع الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير، إلا أنه أمكن حصر عدة عناصر يمكن في مجموعها أن تعطي أهم العناصر المحفزة للمستثمر والتي يبنى عليها المستثمر قراره الاستثماري.¹

كما يقصد بمناخ الاستثمار: " مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاه تدفق رأس المال وتوظيفه، وتشمل هذه الظروف الأبعاد السياسية، والاقتصادية، وكفاءة، وفعالية التنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.²

ويقصد به أيضا: " مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والمؤسسية، والقانونية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما".¹

¹ محمد داودي، محددات الاستثمار الأجنبي في الجزائر (دراسة قياسية)، المؤتمر الدولي العاشر حول التوجهات الحديثة في تمويل التنمية، بيروت، 11-13 افريل 2011، ص 05.

² بوشمال عبد الرؤوف، التسويق الدولي وتأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص 88.

كما يذهب بعض المحللين إلى اعتبار مناخ الاستثمار على أنه: "حصيلة الظروف التي تؤثر في القرار الاستثماري المحلي والأجنبي على حد سواء، بأبعاده الاجتماعية، والاقتصادية، والمحددات المحلية، والتدفقات الخارجية في أوجه الاستثمارات المثلى".²

ويعرف أيضا بأنه: "مجموع الظروف، والسياسات، والمؤسسات الاقتصادية والسياسة التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد آخر".³

وينصرف إلى: "مجموع الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، و تأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة الاستثمارات واتجاهاتها، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية".⁴

ويمكن تعريفه كما يلي: "مجموع الأوضاع المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه فالوضع السياسي للدول ومدى ما تتسم به من استقرار بتنظيماتها الإدارية، وما تتميز به من فاعلية وكفاءة ونظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء وسياسات الدول الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته من بني تحتية وعناصر الإنتاج، وما تتميز به الدول من خصائص جغرافية، وديموغرافية على ذلك بشكل ما أصطلح على تسمية مناخ الاستثمار".⁵

وعرف مناخ الاستثمار أيضا بأنه: "يشمل عناصر متفاعلة مع بعضها البعض لتكوين بيئة مواتية ومشجعة للاستثمار أو بيئة طاردة له".⁶

من خلال كل التعريفات السابقة يمكن القول أن مناخ الاستثمار يعبر عن مفهوم شامل للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والقانونية والتنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون مناسبة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

¹ صفوت عبد السلام عوض الله، دراسة للآثار المحتملة لاتفاق الترميز على تطور حركة الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، غرفة تجارة وصناعة دبي، الإمارات العربية المتحدة، 9-11 ماي 2004، ص 1777.

² أحمد زكريا صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ديسمبر 2005، ص 92.

³ رزق الله مصباح العوامي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر ومناطق التجارة الحرة في تنمية الاقتصاد الوطني، المؤتمر الوطني الثاني حول مزاولة الأنشطة الاقتصادية، طرابلس، 07 أوت 2006، ص 05.

⁴ منور أوسير، عليان نذير، مرجع سبق ذكره، ص 116.

⁵ حربي محمد موسى عريقات، مناخ الاستثمار في الوطن العربي الواقع والعقبات والأفاق المستقبلية، المؤتمر العلمي الخامس حول نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، كلية العلوم الإدارية والمالية، عمان، 4-5 جويلية 2007، ص 18.

⁶ شريط كمال، تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (دراسة حالة الجزائر وتونس و المغرب خلال 2005-2010)، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 06، جامعة فارس يحيى المدينة، الجزائر، 2012، ص 266.

ثانيا : أهمية مناخ الاستثمار

ترجع أهمية المناخ الاستثماري الجيد إلى تحقيق الثقة للمستثمر وزيادة عامل الأمان من مخاطر الاستثمار، وخاصة انسياب الأموال من خارج إلى داخل الدولة المستثمر بها، وهنا يحقق المناخ بذلك مساهمته العولة وما تحققه من تنافسية عالمية بالإضافة إلى الثورة التكنولوجية العالمية السائدة.¹

فمناخ الاستثمار هو مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص و الحوافز الاستثمارية التي تتيح للمؤسسات الاستثمارية تحقيق فرص العمل وتخفيض تكاليف مزاوله الأعمال.

إن الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية... الخ والتي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية عادة ما تكون متداخلة ومتراطة فتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية،² وعلى هذا الأساس يعتبر مناخ لاستثمار الدعامه الرئيسية لتطور أي بلد في ظل وجود المصدقية والإخلاص من قبل القائمين على شؤون هذا البلد.

ثالثا: المبادئ الأساسية لمناخ الاستثمار

تتمثل المبادئ الأساسية لوضع مناخ استثمار مشجع لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الشروط التالية:

1- شرط الشفافية والتناسق وقانون الاستثمار: يقتضي أن تكون المعلومات المتعلقة بالاستثمار وسيلة متوفرة، ومنظمة، وبدون تمييز أو تضارب، أين يمكن لجميع المستثمرين سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين للحصول عليها والاستفادة منها ويتطلب هذا الشرط تحقيق ما يلي:

- تقنين نظام أو شبكة معلومات خاصة بترقية الاستثمارات في وثيقة متناسقة ذات طابع تشريعي يدعى بقانون الاستثمار، ويعد استقرار قوانين الاستثمار من الضمانات الأساسية التي يحرص المستثمر الأجنبي على توافرها من أجل الاطمئنان والإقدام على الاستثمار، ولا يتوقع تدفق الاستثمارات الأجنبية على إقليم تتميز تشريعاته بالغموض؛

- إنشاء جهاز أو هيئة شبه حكومية تتولى مهمة ترقية وتشجيع الاستثمارات، ويجب على نظام ترقية الاستثمارات أن يتضمن مبادئ أساسين باعتبارهما ميزتين أساسيتين لشرط الشفافية والتناسق وهما:

1-1 مبدأ الاستثمار: يضمن تحقيق استثمار معين عمومي كان أو خاص، محلي أو أجنبي بدون أي تمييز أو تصريح يسمى مسبق، وذلك في إطار احترام التشريعات القانونية المتعلقة بحماية الصحة العمومية والمحيط والمستهلك.

¹ علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 33- 34.

² عبد الكريم أحمد عاطف، مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات، مركز الدراسات والبحوث اليمني، اليمن، بدون تاريخ، ص ص 3- 4.

1-2 مبدأ عدم التمييز: يضمن أن تكون المعاملة عادلة ونفسها بين كافة المستثمرين، وذلك من حيث الحقوق والواجبات المرتبطة بالاستثمار، ولا تعد كافة الإجراءات التحفيزية - في مناخ الاستثمار المثالي - شرطا ضروريا مقارنة بأهمية ضمان دوام استمرارية مبدأ حرية الاستثمار باعتباره شرط كافيا.¹

ولخلق مناخ محفز على الاستثمار ينبغي تهيئة الأرضية ملائمة لاستقطاب الاستثمارات، وإقامة نظام تحفيز شفاف متناسق مع عدم التمييز بين المستثمرين، إن إقامة نظام خاص لتشجيع الاستثمار في إطار مبدأ عدم التمييز يتطلب تغطية معياريين أساسيين وهما:²

1-2-1 معيار التطابق: يقتضي وجود تناسق (توافق) بين النظام الخاص بتشجيع الاستثمار وبين الأنشطة المستفيدة من تطبيق ذلك النظام.

1-2-2 معيار تلقائية التعاقد: تم إدراجه قصد ضمان التطبيق السليم والصارم لمعيار التطابق في إطار إقامة نظام تشجيع الاستثمارات، وللتقليص من العراقيل التالية:

- الحذر والتحكم اللذان غالبا ما يكونان نتيجة للبيروقراطية والقطعية؛
- ثقل إجراءات التنفيذ والتحكم في حالة وجود النزاعات .

2- شروط الحركية: يتعلق أساسا برأس المال، وأدرج هذا الشرط لضمان حرية حركات رؤوس الأموال المستثمرة والعوائد الناجمة عنها ويستلزم وضع هذا الشرط عددا معنيا من المبادئ وهي:³

1-2 مبدأ آلية وتلقائية التحويل : يضمن حرية تحويل رؤوس الأموال والعوائد والأرباح المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية إلى البلد الأصلي دون ترخيص أو تصريح مسبق، كما يمكن هذا المبدأ رؤوس الأموال من التمتع بالضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية.

2-2 مبدأ حرية الدخول إلى سوق العملات الصعبة: يضمن تحقيق آلية تحويل (رؤوس الأموال و العوائد) ودوامها ، ويستوجب تحقيق هذا المبدأ في بلد يعرف مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق مايلي:

- وضع ميكانيزمات تحرير سوق الصرف الذي يشجع على تحقيق القابلية التامة لتحويل العملة مع معدل وحيد؛
- تحرير التجارة الخارجية وذلك بغرض ضمان التمويل الضروري لتحقيق و استغلال المشاريع الاستثمارية،

¹ عائشة موزاوي ، حقوق الملكية الفكرية في ظل منظمة العالمية للتجارة ودورها في تطوير مناخ الاستثمار (عرض تجارب دولية)، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينية بوعلي ، الشلف، 2011- 2012، ص ص 73- 74.

² دحماني سامية، تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر(حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية العشرية 1988- 1998)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2001، ص 124.

³ عائشة موزاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 74- 75.

- إقامة سوق مالي مفتوح لرؤوس الأموال الأجنبية.

3- شروط الاستقرار: بمعنى ضمان الاستقرار السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والقانوني من جهة ودوام الضمانات الممنوحة للمستثمرين من خلال نظام ترقية الاستثمار من جهة أخرى.¹

رابعاً: الأنظمة الأساسية لمناخ الاستثمار

إضافة إلى المبادئ التي ذكرناها سابقاً، هناك الأنظمة الأساسية لمناخ الاستثمار، ويوجد ثلاثة أشكال من الأنظمة التشجيعية الخاصة بتحقيق واستغلال الاستثمار وهي النظام العام، النظام الخاص و نظام المناطق الحرة.²

1- النظام العام: ويسمح خلال فترة انجاز واستغلال الاستثمار الحصول على أدنى قدرة من الضمانات والامتيازات الجبائية و المالية.

2- نظام الاستثمار في المناطق الخاصة: ويشمل الاستثمارات المحققة في المناطق التي يتم ترقيتها ومناطق التوسع التي تساهم في التنمية الجهوية، ويستفيد المستثمرون فيها إضافة إلى امتياز النظام العام الحصول على امتيازات أخرى مثل

تقديم التسهيلات اللازمة (الإعلانات، توفير شبكة الطرق، المياه...).

3- نظام المناطق الحرة: هو نظام الاستثمارات المحققة بإسهامات رأسمالية محررة بالعملة الصعبة في مناطق دولية تقع في إقليم البلد المضيف والتي تكون تحت رقابة جمركية لذلك البلد، وفي إطار هذا النظام تكون كافة أنشطة الإنتاج موجهة نحو التصدير وتتم كافة الصفقات بالعملات القابلة للتحويل، وتستفيد من إعفاء تام من الرسوم الجمركية والضرائب ويتم تشجيع الاستثمار في المناطق الحرة قصد خلق مناصب شغل جديدة وضمان نقل التكنولوجيا والتسيير للدخول إلى السوق الدولي لرأس المال والتصدير، فزيادة أعداد المناطق الحرة في مختلف الدول يعطي إمكانية أكثر للتقدم الاقتصادي في الدول المنشئة لها.³

المطلب الثاني: مقومات مناخ الاستثمار

مناخ الاستثمار يعني مجمل الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً أو إيجاباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية ومن ثم حركة واتجاهات الاستثمارات.

¹ عبد المجيد تيماي، مصطفى بن النوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري (حالة الجزائر)، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف، 17- 18 أبريل 2006، ص 242

² دحماني سامية، مرجع سبق ذكره، ص 124- 125.

³ منور أوسير، دراسة نظرية في المناطق الحرة، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2003، ص 40.

يتضح مما سبق أن مناخ الاستثمار يعتمد بصورة رئيسية على أوضاع مختلفة يمكن أن يطلق عليها بالبيئات،¹ وفيما يلي نناقش هذه البيئات بالتفصيل:

أولاً: المناخ السياسي

هناك مجموعة من العوامل تؤثر في مدى ملائمة المناخ الاستثماري السياسي بالدولة، حيث أن عدم توفر الاستقرار السياسي يؤدي إلى انخفاض معدلات الادخار وبالتالي انخفاض معدلات الاستثمار، وهنا يفقد المستثمر الثقة في استقرار الحكومة ومن ثم هجرة رأس مال مما ينتج عنه عدم الاستقرار الاقتصادي، وهناك أمثلة عديدة أدى فيها عدم الاستقرار السياسي إلى هجرة رأس المال حيث كانت الكثير من الدول مسرحاً للعمليات الحربية مثل الغزو النازي لأوروبا الغربية والإتحاد السوفييتي، حيث أدى ذلك إلى عجز ضخّم في موازين المدفوعات لدول أوروبا الغربية وكذا دول أمريكا اللاتينية مما نتج عنه انقلابات وثورات عسكرية وخلق عدم استقرار سياسي واقتصادي،² يعتبر الاستقرار السياسي العامل الأول الذي يراعيه المستثمر عند اتخاذه لقرار الاستثمار ويشمل هذا العامل العناصر التالية:³

- مستجدات الوضع السياسي العام وما يتسم به من استقرار؛
- نوع نظام الحكم من حيث كونه ديمقراطياً أو ديكتاتورياً؛
- مدى ما يحظى به نظام الحكم من قبول أو إعراض؛
- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن الاستقرار السياسي يعني استقرار الأوضاع الأمنية، بمعنى توفر الأمن والطمأنينة حيث يؤثر المناخ السياسي السائد في البلاد على مدى الثقة، فالمستثمر لا يغامر بأمواله في بلد يعرف ثورات وانقلابات عسكرية أو عمليات إرهابية وقد يصبح الأمر مكلفاً في حالة حدوث تغيرات متتالية للحكومات حيث لا تلتزم الحكومة الجديدة بما منحه الحكومة السابقة للمستثمرين من ضمانات أو تعهدات، ويمكن حصر الاستقرار السياسي في الفترة الزمنية التي تقضيها الحكومات في مناصبها.⁴

¹ يعقوب علي جانقي، علم الدين عبد الله بانقا، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي، المؤتمر الثاني للاستثمار والتمويل: الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، مصر، 2006، ص 5.

² علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-30.

³ جميلة الجوزي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والدول العربية نموذجاً، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، العدد 1-17، الجزائر، 2008، ص 148.

⁴ بجاوي سهام، الاستثمارات العربية البيئية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ما جستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 17.

ثانيا: المناخ الاقتصادي

هناك عدة متغيرات اقتصادية تعتبر مهمة في مناخ الاستثمار وأهمها:

1- درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم: يساهم الانفتاح الاقتصادي على العالم وإتباع نظم الحرية الاقتصادية في تنشيط تدفقات رؤوس الأموال والسلع إلى الداخل والخارج، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد وزيادة معدلات الاستفادة من انتقالات السلع ورؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا الحديثة بين الدول.¹

فالاستثمار يميل إلى التوجه إلى الاقتصاديات المفتوحة، والتي تتميز بعدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري، بما يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية، وتوجيهها وعدم وجود أية إختلالات في الأسواق بمعنى أنه كلما كانت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي كبيرة كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار.²

2- القوة التنافسية للاقتصاد الوطني: والذي يعني أنه كلما زادت تلك القوة كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار والعكس صحيح، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال معدل نمو الصادرات فعندما يكون في حالة تزايد كلما دل على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد الوطني والعكس صحيح.

وأيضا هناك الرقم القياسي لأسعار الصادرات، فإذا اتجه إلى الانخفاض كلما دل ذلك على قوة المركز التنافسي للاقتصاد الوطني في مجال جذب الاستثمار.³

3- مدى القدرة على تحمل الأعباء المفروضة على الاقتصاد الوطني: كلما تميزت إدارة الاقتصاد الوطني بالكفاءة والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة كلما كان الاقتصاد الوطني قادرا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن الاستدلال على ذلك من مستوى الاحتياطات الدولية الرسمية من الصرف الأجنبي لدى البنك المركزي والتي توضح مدى قدرته في استخدام هذه الاحتياطات كمصدر للتمويل،⁴ كما أن زيادتها تساهم في إشاعة درجة من الثقة لدى الأسواق في قدرة البلد المعني على الوفاء بالتزاماته الخارجية، كما يمكن الاستدلال على مدى القدرة على تحمل الأعباء المفروضة على الاقتصاد الوطني بانخفاض نسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج المحلي

¹ صائب حسن مهدي، الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 3، العراق، 2009، ص 118.

² فريد احمد قبالان، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية الواقع والتحديات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص 22.

³ عبد المطلب عبد الحميد، مبادئ وسياسات الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 508.

⁴ مجدي الشوربجي، اختبار استدامة عجز ميزان الحساب الجاري للاقتصاد المصري، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 55-56، مصر، صيف خريف، 2011، ص 171.

الإجمالي، إضافة إلى معدل تغطية حصيلة الصادرات للواردات فكلما كان عدد شهور تغطية الواردات كبيرا كلما دل ذلك على كفاءة الاقتصاد الوطني وازدياد قدرته على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.¹

4- قوة الاقتصاد الوطني واحتمالات نموه وتقدمه: فكلما زادت قوة الاقتصاد الوطني وزادت احتمالات نموه كلما كان جاذبا للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح، ويستدل على ذلك من خلال مؤشرين هما: معدل النمو الاقتصادي الذي إذا زاد دل على جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح، وكذلك معدل التضخم حيث أنه كلما انخفض كلما دل على جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي، والعكس صحيح.²

5- عناصر اقتصادية أخرى: هناك مجموعة أخرى من العوامل الاقتصادية تشكل في مجملها عوامل جذب هامة للاستثمارات الأجنبية نذكر منها:

5-1 السوق: يعتبر تحقيق مستوى معين من النمو الاقتصادي من العناصر الهامة في اتخاذ قرار توطن الاستثمار الأجنبي المباشر، وباعتبار حجم السوق شرطا ضروريا لجذب الاستثمار، سعت العديد من الدول إلى التجمع في كتلات اقتصادية إقليمية من أجل اندماج اقتصادياتها فضمن الدخول التفصيلي لأسواق بلدان أعضاء عن طريق إلغاء التعريفات الجمركية يسمح للمستثمرين التعامل مع كل المنطقة الممثلة في سوق إقليمي أوسع.³ وتتلخص عوامل السوق فيما يلي:⁴

5-1-1 حجم السوق واحتمالات نموه: يعد عاملا مهما بالنسبة للمستثمر أن يدرس سوق السلع التي يخدمها من حيث حجمه ومعدلات نموه الحالية والمتوقعة، بالإضافة إلى حدة المنافسة ومدى توافر المواد الأساسية من طاقة وبنية تحتية لأن ذلك يساعده في تحديد الإستراتيجية التي يدخل بها السوق.

5-1-2 سوق العمل: وذلك بالتعرف على تكاليف العمالة ومعدلات زيادة الأجور والعلاقة مع النقابات، معدل البطالة... الخ.

¹ عمر يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 509.

³ عبدودي فاطمة الزهراء، الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الاندماج الإقليمي مع الإشارة لدول المغرب العربي (تونس، المغرب، الجزائر)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 1، العدد 22، الجزائر، 2010، ص 212.

⁴ يحي مصلة، دور تحسين مناخ الأعمال في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة مقارنة بين الجزائر وبولونيا)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012، ص 74.

5-2 مكملات الأعمال: مثل الجهاز المالي الذي يقوم بتمويل الاستثمارات والتجارة أو توفير الصيغ المسهلة لمختلف الأنشطة، أو عن طريق دراسة الجهاز البنكي، بالإضافة إلى دراسة السوق المالي، كذلك مدى تطور شبكات النقل والتوزيع وغيرها.

5-3 البنية التحتية: تمثل البنية التحتية محركا أساسيا لنمو النشاط الاقتصادي، وذلك لتوقف تدفق السلع والخدمات والمعلومات عليها وعلى جودتها، ومنه فإن توفرها وصلاحياتها يساهمان في تخفيض التكاليف الأولية للاستثمار وضمان الانطلاقة السريعة للمشاريع، فالنقل والمواصلات تعتبر مدخلات لكافة القطاعات الإنتاجية.¹

5-4 توفير اليد العاملة: تسعى المؤسسات للبحث عن العمالة منخفضة التكاليف من أجل تعظيم الربحية، ونظرا للقيود الدولية المفروضة على تنقل اليد العاملة أدى ذلك إلى اختلاف مستويات الأجور بين الدول، وعليه فالدول التي بها عمالة مؤهلة، مدربة فنيا ورخيصة التكاليف تكون محفزة لجلب الاستثمار إليها.²

ثالثا: المناخ الاجتماعي والثقافي

هناك عدة متغيرات اجتماعية وثقافية تؤثر على نشاط المستثمر وتعتبر من مكونات مناخ الاستثمار، ويمكن ذكر أهمها كمايلي:

- دور النقابات العمالية والتدريبية والحرفية المستخدمة؛
- السياسة التعليمية والتدريبية والحرفية المستخدمة؛
- معدل النمو السكاني ومقدار المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية؛
- درجة الوعي الصحي ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة؛
- درجة الوعي الشعبي بجهود الحكومة وتنفيذها لخطط وبرامج التنمية؛
- درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي مثل درجة التفهم للدول المضيفة للشركات متعددة الجنسيات ودورها داخل الدولة؛³

¹ عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد، الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 23/22 افريل 2003، ص 86.

² بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها (دراسة حالة الجزائر)، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010، ص 102.

³ علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

- درجة التساوي بين أفراد المجتمع (العدالة الاقتصادية والاجتماعية)؛
- نمط الحياة والذي يتعلق أساسا بالطريقة التي يعيش بها الفرد وكيف ينفق أمواله فيمكن لشخصين من نفس الطبقة الاجتماعية أن يتبعوا نمط حياة مختلفين؛
- مستوى الثقافة، وهي التركيبة المكونة من القيم والمبادئ والمعتقدات والمواقف والأعراف والتقاليد المنقولة من جيل إلى آخر.¹

رابعاً: المناخ القانوني والتشريعي

- يتطلب مناخ الاستثمار الجيد تشريعات دائمة متناسقة متوافقة مع بعضها، صالحة للتطبيق على نطاق واسع ولأمد بعيد، دون التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين.² ويمكن عرض أهم العوامل القانونية فيما يلي:³
- الأنظمة القانونية التي تحكم الاستثمارات الأجنبية في بلد المضيف خاصة القواعد التي تسمح بدخول الاستثمارات، وتحديد الشكل الذي يجب أن تتخذه، والقطاعات الاقتصادية المسموح بالاستثمار فيها؛
- الحماية القانونية المكفولة للاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر الناجمة عن الحروب والاضطرابات الداخلية، وكذلك الحماية ضد مخاطر عدم تحويل الأرباح والأصل الرأسمالي، والحماية ضد المخاطر غير التجارية والتي تشمل الحماية ضد المخاطر السياسية كالتأميم ونزع الملكية والمصادرة والتجميد؛
- الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين التي تحكم الاستثمارات الأجنبية ودرجة الكفاءة في التطبيق، وكيفية حل المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين المستثمرين والجهات الحكومية.
- فالعوامل التي يهتم المستثمر هنا هي العقود، القوانين المتعلقة بالاستثمار قوانين التجارة الخارجية، القوانين المتعلقة بالملكية الفكرية قوانين المنافسة والعمل، الضرائب، القوانين المتعلقة بالمستهلك القوانين المتعلقة بالبيئة، وكذا القوانين الدولية.⁴

¹ يحيى مصلة، مرجع سبق ذكره ، ص ص 75-77.

² دهماني سامية، مرجع سبق ذكره ، ص 75.

³ نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره ، ص ص 91-92.

⁴ يحيى مصلة، مرجع سبق ذكره ، ص ص 78-79.

وما يمكن قوله في هذا الصدد أن القوانين والتشريعات تلعب دورا كبيرا في قرارات المستثمرين نحو الاستثمار من عدمه، حيث أن التشريعات والقوانين تساهم في تعريف المستثمر الأجنبي بالمناخ الاستثماري السائد وتحديد الالتزامات وتوضيح المزايا والضمانات وفرص ومجالات الاستثمار ومدى الكفاءة والمرونة التي تتمتع بها هذه القوانين والتشريعات.¹

خامسا: المناخ المؤسسي والإداري

تلعب البيئة المؤسسية والإدارية دورا بالغ الأهمية على حركة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يتكون النظام المؤسسي من النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار ونظم المعلومات الاستثمارية، وكلما كان النظام الإداري يتميز بسلسلة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات بيروقراطية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي والعكس صحيح.²

وفي نفس الوقت كلما تميزت الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار بالكفاءة الإدارية والتنظيمية واتجهت إلى تطبيق مبدأ لا مركزية إدارة الاستثمار كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار، كما أن توافر المنظمين الأكفاء والمعلومات الاستثمارية للمستثمرين بصورة تفصيلية وبالذقة المناسبة وفي الوقت المناسب كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار.³ وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء المشروع للاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي، ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية.⁴

وعليه فإن البيروقراطية لم تعد كم طويل من الإجراءات المطلوب اختصارها وتجميعها في مكان واحد "الشباك الوحيد" بل تعداه الأمر إلى الفساد الإداري الذي قد يعطل الأعمال، فقد يتخذ القائمين على إدارة الاستثمار قرارات على غير سند وقد يسربون المعلومات إلى طرف دون طرف آخر وكل ذلك بغرض التربح مما ينتج عنه ضياع العدل في التعامل والعدل في توزيع الثروة وانخفاض الكفاءة وكل ذلك يقلل من جاذبية الدول كبيئة صالحة.⁵

¹ الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة ميدانية لمعوقات الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي، الدمام، المملكة العربية السعودية، ديسمبر 2007، ص 03.

² فريد عمر، الفساد وآثاره على مناخ الاستثمار الأجنبي (حالة الجزائر)، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06 و 07 ماي 2012، ص 07.

³ فريد قبلا، مرجع سبق ذكره، ص 53.

⁴ فريد عمر، مرجع سبق ذكره، ص 07.

⁵ يعقوب علي جانفي، علم الدين عبد الله بانقا، مرجع سبق ذكره، ص 06.

وهكذا تتحول البيروقراطية كنظام للإدارة في ظل ظروف معينة من ظاهرة ايجابية توفر إمكانات التقدم والتطور إلى ظاهرة سلبية تقف عائقاً أمام هذا التطور.¹

المطلب الثالث: سياسات تحسين مناخ الاستثمار

إن جاذبية بلد ما للاستثمار يتوقف بالأساس على تحقق الاستقرار في كل من الميدان السياسي، والاقتصادي، والمالي وتحسين الوضع الاجتماعي والثقافي وكذا التشريعي والميدان الإداري... الخ، ولكن إن كان توفر هذه الشروط أمر ضروري، فإن ذلك يبقى غير كافٍ، خاصة في الدول التي ليس لها مكانة مهمة في الساحة الاقتصادية الدولية، وعليه يجب على هذه الدول القيام بالترويج للفرص الاستثمارية وذلك بإتباعها سياسات لتحسين مناخ الاستثمار وأهم هذه السياسات:

أولاً: سياسة الترويج المستهدف:

يقصد بالترويج، التعريف والإعلام والتشهير بفرص ومجالات الاستثمار وتوضيح كل الجوانب المتعلقة والمرتبطة بالنشاط الاستثماري التي تساعد في تسهيله، وتطويره، وكذا تنميته.²

يقوم الترويج المستهدف للاستثمار على استخدام المواد الترويجية لجلب نوع أو نشاط معين من الاستثمارات في المجالات مرتفعة التقنية أو تلك الموجهة للتصدير، وكذلك الاهتمام بمراكز البحث والتطوير المرتبطة بالصناعات المستهدفة،³ وذلك بدلا من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام وهذا لتحقيق أهداف اقتصادية محددة (مثل: زيادة معدلات النمو الاقتصادي، زيادة الصادرات، إحلال الواردات، توفير فرص العمل، تحسين المستوى التكنولوجي والفن الإنتاجي)، وذلك للاستفادة من مزايا الموقع وخفض مخاطر مقارنة بالدول الأخرى.⁴ وتستمد هذه السياسة أهميتها من الأسباب التالية:⁵

¹ مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، الإصلاح الإداري وتحسين مناخ الاستثمار، سلسلة أوراق في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في مواجهة البيروقراطية، القاهرة، بدون تاريخ، ص 14.

² بجاوية سهام، مرجع سبق ذكره، ص 42.

³ بن داودية وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 176.

⁴ بوزيان عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص 132.

⁵ طارق نوير، سياسة استهداف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف الإنمائية للدول النامية (حالة مصر)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص 3.

1- تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة: تساهم سياسة الاستثمار في تحقيق مجموعة من الأهداف الإنمائية للدولة، مثل خفض معدلات البطالة وزيادة التوظيف، نقل التكنولوجيا، وتنمية الصادرات، بالإضافة إلى دعم وتحسين تنافسية الصناعة المحلية وغيرها من المجالات اللازمة لدفع حاجات التنمية.

2- زيادة حدة ضغوط المنافسة في العالم: إن زيادة حدة ضغوط المنافسة بين الدول في ظل عولة الأسواق تتطلب أن تخصص كل دولة في المجالات والأنشطة التي تتمتع فيها بكفاءة ومزايا نسبية وتنافسية، الأمر الذي يفضل معه أن تركز الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر على الأنواع التي تحقق لها مكان على خريطة الأسواق العالمية.

3- تنافسية التكلفة: تنخفض تكاليف تبني سياسة استثمار الأجنبي المباشر مقارنة بتكاليف السياسات التقليدية التي تعمل على تشجيع الاستثمار بصفة عامة، حيث يتم قصر منح الحوافز المالية والضريبية على الأنشطة المستهدفة فقط بدلا من توزيعها على جميع مجالات الاستثمار، وقد اتضح من تجارب بعض الدول أن الإعلان عن فرص الاستثمار بصفة عامة والمشاركة في المعارض الدولية يكون غير مجدي من الناحية الاقتصادية في ظل عدم استهداف قطاعات معينة.

من الأهمية بمكان إذن الترويج لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، ولكن لا ينبغي الإسراف في بذل جهود باهظة التكاليف لترويج الاستثمار.¹

لتطبيق وتفعيل سياسة الترويج المستهدف، هناك بعض الآليات والخطوات التي يجب على الدول التي ترغب في استضافة الاستثمار الأجنبي المباشر القيام بها، وهي كالتالي:

أ- تحديد الميزة التنافسية للدولة: تعرف بيئة الأعمال في الوقت الحاضر شدة منافسة وكثرة المنافسين، في ظل اقتصاد السوق الذي من بين خصائصه إزالة القيود الجمركية ورفع حماية الدولة للمؤسسات،² فكان من الضروري لكل دولة تحديد المزايا النسبية والتنافسية لها، وقبل معرفة كيفية تحديد الميزة التنافسية للدولة يمكن التعريف أولا بالميزة التنافسية وهي القيمة التي تخلقها المؤسسة لعملائها في ظل التكاليف التي تتكبدها لأجل خلق هذه القيمة.³

¹ زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال (نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 1، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2004، ص 133.

² حجاج عبد الرؤوف، الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية: مصادرها ودور الإبداع التكنولوجي في تنميتها، مذكرة ماجستير، كلية التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2006-2007، ص 02.

³ Michel porter, **l'avantage Concurrentiel**, traduite par Phillipe de laverne, FLEURY Hubert, 1999, p3.

ويتمثل هدف هذه المرحلة في ضرورة تحديد المزايا التنافسية للدولة وقطاعاتها وأنشطتها المختلفة، ويعد تحديد الدقيق للمزايا التنافسية للدولة أحد النقاط الأساسية في تحديد قوة أو ضعف عملية الاستثمار، حيث يساعد على التأكد من أن العائد من عملية الاستثمار يتجاوز التكاليف والجهود التي تتطلبها هذه العملية، هذا بالإضافة إلى تجنب مخاطر الترويج للاستثمارات في القطاعات التي لا تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية مقارنة بالدول الأخرى، كذلك يساعد تحديد الميزة التنافسية للدولة في الوقوف على مجالات التغيير المطلوبة لتحسين مناخ الاستثمار.¹

فعلى سبيل المثال إذا استهدفت الدولة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لزيادة صادراتها، فإن نقطة البدء لتقييم مدى قدرة الدولة على الإنتاج بغرض التصدير، تتمثل في: تحليل هيكل الصادرات والواردات للدولة وذلك لتحديد الصناعات والمجالات التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية ثم بعد ذلك يتم تحليل هيكل الصناعة (معدل نمو الصناعات المختلفة، عدد الشركات التي تعمل في القطاعات المختلفة) وذلك لتحديد مدى ملائمة الهيكل المستهدف من الواردات والصادرات مع الهيكل الإنتاجي الفعلي للدولة وحجم الطاقات الإنتاجية غير المستغلة، بالإضافة إلى تحديد المستثمرين الأجانب، وكذلك الشركات المحلية التي تقوم بالفعل بالتصدير.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة تحديد الدول الأخرى التي تتنافس مع الدولة إنتاج السلع المستهدف التوسع في إنتاجها وتصديرها، مع الأخذ في الحسبان مراعاة نمط اتجاهات وتغيرات بيئة الأعمال الدولية، حيث من الممكن أن يكون هناك ركود وتباطؤ في معدلات نمو الاقتصاد العالمي مما يؤثر على السياسات التوسعية للشركات والمؤسسات الكبرى.²

هذا وهناك العديد من المنظمات والهيئات الدولية (المعهد الدولي لتنمية الإدارة IMD، المنتدى الاقتصادي العالمي WEF... الخ) التي تنشر تقارير سنوية تتضمن مؤشرات تهدف إلى تصنيف دول العالم بدلالة معيار التنافسية.³

ب- تحديد المستثمر المستهدف: هناك مجموعة من المعايير التي يتم التركيز عليها واستخدامها لتحديد الفئات المستهدفة، مثل المعيار الاقتصادي، والجغرافي، والديموغرافي، ومن الممكن أن تقوم استراتيجيات الاستثمار بالدمج بين آليات أكثر من معيار، ولعل أهم هذه المعايير ما يلي:

¹ بوزيان عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص 133.

² طارق نوير، مرجع سبق ذكره، ص 4.

³ دويس محمد الطيب، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات بين الدول (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2004-2005، ص 16.

ب- أ المعيار الاقتصادي: من خلاله يتم التركيز على جذب المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات بمستوى معين من القيمة المضافة، وتشير تقارير الاستثمار الصادرة عن الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى أن أهم المؤسسات المستهدفة من طرف الدول المتقدمة، هي تلك المؤسسات التي تعمل في الصناعات عالية التكنولوجيا وفي خدمات الأعمال (مثل الخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات، وأجهزة الاتصال).

ب- ب المعيار الجغرافي: تركز بعض وكالات تشجيع الاستثمار على استهداف المستثمرين المقيمين في الدول المجاورة، مثلما فعلت الصين بتخصيص مناطق صناعية لجذب الشركات الأجنبية في تايوان، هونغ كونغ، وجنوب شرق آسيا.¹

ب- ج المعيار الديموغرافي: فمن خلاله يتم اجتذاب الشركات التي ينتمي صانع القرار فيها إلى نفس جنسية الدولة المضيفة فعلى سبيل المثال تقوم الصين باجتذاب الشركات متعددة الجنسية التي تدار بواسطة الصينيين، وكذلك تقوم إسرائيل بجذب الشركات المملوكة للمستثمرين اليهود.²

ثانيا: السياسة المتعلقة بالحوافز الضريبية والمالية:

الحوافز هي ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية، يقدمها البلد المضيف للمستثمرين الأجانب الوافدين إليه، ويتم تحديد الحوافز وفقا لمعيار موضوعي أو جغرافي.³

وتعرف الحوافز أيضا بأنها مجموعة إجراءات وترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة (كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية الاستثمار، توجيه الاستثمار من خلال منح حوافز استثمارية نحو المناطق غير المرغوب فيها... إلخ).⁴

إن وجود سياسة جبائية ومالية ملائمة يسمح للحكومات بتحقيق أهداف سياستها العمومية مع المساهمة في توفير شروط مناسبة للاستثمار.⁵

ويمكن الإشارة إلى هذه الحوافز الضريبية والمالية كما يلي:

¹ بوزيان عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص 133-134.

² طارق نوير، مرجع سبق ذكره، ص 05.

³ عائشة موزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 88.

⁴ طالي محمد، اثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2009، ص 316.

⁵ يحيى مصلة، مرجع سبق ذكره، ص 85.

1- الحوافز الضريبية: عادة ما يأخذ هذا النوع من الحوافز الشكل إعفاء لمدة قد تصل إلى 10 سنوات، وللحوافز الضريبية عدة أشكال نذكر منها:¹

- استثناء الحقوق الجمركية والرسوم على الواردات، وتطبق على الموارد الأولية والمعدات والتجهيزات المستوردة والتي تدخل في العملية الإنتاجية؛

- إعفاء كلي أو جزئي من مختلف الرسوم والضرائب وفق الأنظمة الضريبية المعمول بها في مختلف البلدان، وهناك إعفاء ضريبي مؤقت مثل الإعفاء من الضريبة على المداخيل لمدة تتراوح ما بين 3 و 4 سنوات و 5 سنوات)، إلا أنه عادة ما

ترغب بعض الشركات الأجنبية في تمديد مدة الإعفاء وغالبا ما تنجح نظرا لقدرة على تهديد البلد بالرحيل.

2- الحوافز المالية: مثل تقديم قروض بمعدلات فائدة منخفضة ومشجعة، تقديم معاملة تفصيلية بالنسبة للمواقع المستأجرة للمستثمرين، تقديم حوافز أخرى مثل الامتلاك المتسارع، القرض الضريبي، وغيرها إضافة إلى التحول الحر والتام لرأس المال المستثمر والمداخيل المترتبة عنه.²

ثالثا: السياسات المتعلقة بالاقتصاد الخارجي :

يساهم الانفتاح على الاقتصاد العالمي وإتباع نظم الحرية الاقتصادية في تنشيط تدفقات رؤوس الأموال والسلع إلى الداخل والخارج هو ما يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد وزيادة معدلات الاستفادة من تنقلات رؤوس الأموال والسلع ولنقل التكنولوجيا الحديثة بين الدول، ومن السياسات الخارجية لتحسين مناخ الاستثمار ما يلي:³

- تبني سياسات التوجه للتصدير مما يساهم في خلق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة وخلق فرص تسويقية للاستثمارات حتى يمكنها تصريف منتجاتها وبالتالي ارتفاع الربحية؛

- عقد اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي بين الدول المستهدف تدفق الاستثمارات منها؛

- الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التي تشارك فيها الدول المتقدمة؛

¹ مجاوية سهام، مرجع سبق ذكره ، ص 19.

² دهماني سامية، مرجع سبق ذكره ، ص 77.

³ بن داودية وهيبة، مرجع سبق ذكره ، ص 178.

- تنظيم زيارات متبادلة للمستثمرين الأجانب وتعريفهم بالتسهيلات التي تقدمها الدولة ومزايا الاستثمار في الاقتصاد الوطني؛

- التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في عمليات ترويج الاستثمار وتقديم الخدمات الاستثمارية.

رابعاً: سياسات أخرى:

بالإضافة إلى السياسات السابقة هناك سياسات أخرى منها:¹

- تحسين الأطر التشريعية (كتفعيل قوانين منع الاحتكار، سن قوانين حماية الاستثمار... إلخ)؛

- تبني سياسات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي؛

- عقد برامج تدريبية للعمالة، وذلك بهدف الارتقاء بمستوى كفاءة العمال؛

- تدعيم حرية تحويل الأرباح وتدفقات رؤوس الأموال للخارج؛

- إنشاء المناطق الحرة، التي تتسم بمزيد من المزايا الجمركية والضريبية لتشجيع الاستثمارات.

¹ بوزيان عبد الباسط، مرجع سبق ذكره ، ص 136.

المبحث الرابع: مناخ الاستثمار على المستوى الدولي

يتأثر مناخ الاستثمار على المستوى الدولي بمجموعة من التطورات العالمية الراهنة التي ألقت بظلالها على اقتصاديات مختلف دول العالم، ولعل أهم هذه التطورات هي العولمة التي كان لها تأثير كبير على مناخ الاستثمار، وهذا ما سوف نتناوله من خلال هذا المبحث مع الإشارة إلى تجارب لبعض الدول لتحسين مناخ الاستثمار، ومعرفة مدى نجاح هذه الدول في تجاربها.

المطلب الأول: مناخ الاستثمار في ظل العولمة

نحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على اثر العولمة على مناخ الاستثمار من خلال معرفة مفهوم العولمة والتي يتميز مفهومها بالغموض والتعقيد ثم نشير بعد ذلك إلى كيفية تأثير بعض محركات العولمة على بيئة الاستثمار أي نشير إلى مدى تأثير كل من الهيئات والمنظمات الدولية وكذا الشركات متعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية على مناخ الاستثمار.

أولاً: ماهية العولمة

العولمة هي ظاهرة معقدة، من جهة تعتبر قوة لا تقاوم في جذب الازدهار الاقتصادي لجميع سكان العالم، ومن جهة أخرى يمكن أن تكون مصدر كل العلل المعاصرة، ومع ذلك ومن المتفق عليه على نطاق واسع أن تحرير التجارة الدولية وتوسع الاستثمار الأجنبي المباشر، وظهور تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود تعتبر كلها من سمات العولمة.¹

ببساطة العولمة هي التبادل الدولي للمعلومات، الأفكار الأفراد، رؤوس الأموال والسلع، هذا المفهوم في الواقع يتجاوز المفهوم الاقتصادي البسيط والذي يتداول في كثير من الأحيان أن العولمة هي تجاهل الحدود ودمج الاقتصاديات، الثقافات والتقنيات، والقوانين، وإتاحة شبكة معقدة للترابط خارج الحدود الوطنية.²

تعرف العولمة أيضا بأنها ظاهرة الانتماء العالمي بمعناه العام، وهي تعبير مختصر عن مفاهيم عدة، فهي تشمل الخروج من الأطر المحدودة (الإقليمية والعنصرية، والطائفية وغيرها) إلى الانتماء العالمي الأعم، فهي باختصار الشعور بالانتماء العالمي بدلا من الاقتصاد على الانتماء المحلي.¹

¹ Ait Mokhtar Omar, **Le mondialisation : Caractéristique et Impacts**, Revu académique des études sociales et humaines, Le numéro 9, l'université Hassiba benbouali de chlef, 9/2013, p18.

² Axel Dreher, Andreas Fuchs, **peut on mesure la mondialisation**, Revu de politique économique, 10/2010, p9.

والعولمة في نظر بعض المفكرين هي العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الشعوب، وتلك العملية التي تنتقل بها الشعوب من حالة الفرقة والتجزؤ إلى حالة الاقتراب والتوحد ومن حالة الصراع إلى حالة التوافق، ومن حالة التباين والتمايز إلى حالة التجانس، وهنا تتشكل قيم عالمية موحدة، ويتشكل وعي عالمي يقوم على موثيق إنسانية عامة.²

ومن ناحية اقتصادية نعرف العولمة بأنها تحديد التجارة، الاستثمارات، والتدفقات الرأسمالية، فضلا عن الاهتمام المتزايد بكل هذه التدفقات، والمنافسة الدولية.³

وللعولمة أشكال عديدة، حيث أنه خدمة لمصالح وأهداف القوى العظمى والقوى الداعمة والمؤيدة للعولمة قد تبلورت للعولمة أشكال متنوعة من أبرزها. الشكل الاقتصادي (في السلع، الخدمات، الأفراد، رؤوس الأموال...) والشكل السياسي (تهدف إلى تحويل النظام العالمي إلى نظام أحادي القطبية تهيمن عليه قوة واحدة) والشكل الثقافي (كفرض قيم ثقافية غربية تسود العالم كله) والشكل الاجتماعي (تهدف لخلق مجتمعات تابعة منفذة للقيم الاجتماعية العربية التي لا تمت بصلة إلى خصوصياتها ومبادئها التي نشأت عليها) إضافة إلى عولمة عسكرية وقيمية.⁴

ثانيا: محركات العولمة الاقتصادية وأثرها على مناخ الاستثمار

تتمثل أهم محركات العولمة في التكتلات الاقتصادية، الهيئات والمنظمات العالمية، الشركات متعددة الجنسية، وكل هذه المحركات لها أثر على مناخ الاستثمار في دول العالم.

1- التكتلات الاقتصادية: لا تعد التكتلات الاقتصادية ظاهرة حديثة، بل ترجع على الأقل إلى بداية القرن العشرين، إلا أن الجديد في الموضوع هو تنامي وسرعة التوجه إلى إنشاء هذه التكتلات، أو الدخول فيها، خصوصا من قبل الدول المتقدمة.⁵

وتعتبر التكتلات والاتحادات الاقتصادية من أهم محركات العولمة الاقتصادية، وفيما يلي بعض آثار التكتلات الاقتصادية على مناخ الاستثمار:¹

¹ سليمان بن صالح الخزايشي، العولمة، دار بلنسية، الرياض، 1420هـ، ص 8.

² غربي محمد، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2009، ص 20.

³ Rapport du module Environnement, **mondialisation**, Ecole national Supérieure des Mines, saint Etienne, 2003, p3.

⁴ عبد الناصر جرادات، محمد ضيف الله الطاهات، قدرتي سليمان مصطفى شكري، قراءات في العولمة وآثارها على دول وشعوب العالم، الملتقى الدولي العلمي حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 2012، ص ص 06 - 07.

⁵ فوزية خداكرم، التكتلات الاقتصادية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، جامعة بغداد، 2011، ص 174.

- من أهم مزايا إنشاء اتحاد اقتصادي، تسهيل تنقل رؤوس الأموال وعوامل الإنتاج بصفة عامة بين الدول الأعضاء، ما من شأنه أن يفسح المجال أمام المستثمرين لاغتنام فرص الاستثمار بسرعة؛

- استغلال الطاقات والموارد الطبيعية التي تتمتع بها دول التكتل استغلالاً أمثل، خاصة إذا كانت تلك الدول متقاربة جغرافياً؛

- تسمح الاتفاقات المبرمة بين دول التكتل بتدفق الاستثمارات من مناطق الوفرة في رأس المال إلى مناطق الندرة؛

- ينشأ عن التكتل إلغاء القيود على الاستثمار وكذا إلغاء العقبات الجمركية؛

- ففي ظل تكتل اقتصادي يتم عادة إنشاء مؤسسات رقابية، مهمتها مراقبة تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الدول الأعضاء، هذا ما من شأنه أن يحسن المناخ الاستثماري الاقتصادي العام للدول، وكذا المناخ القانوني والسياسي ومن ثم تحسين المناخ العام للاستثمار ككل.

- إن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى توحيد أسواق الدول الأعضاء، حيث تصبح سوق واحدة أكثر اتساعاً، كما أن التكتل يولد زيادة في حجم الناتج الداخلي الخام، هذان العاملان يعتبران من أهم المحددات الاقتصادية لمناخ الاستثمار القادر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

- يخلق التكتل الاقتصادي بيئة أكثر تحرراً للاستثمار الأجنبي المباشر؛

- زيادة حجم الاستثمارات البينية، ومن ثم اتجاهها إلى البلدان الأقل تقدماً.

2- المنظمات والهيئات العالمية: هناك ثلاثة منظمات وهيئات عالمية تعتبر من أهم محركات العولمة ولها أثر على مناخ الاستثمار وهي:

1-2 المنظمة العالمية للتجارة: هي منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية وحماية الملكية الفكرية.²

¹ بولجحل كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 46-47.

² بن عيسى شافية، آثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص 20.

2-2 صندوق النقد الدولي: يعد صندوق النقد الدولي من أهم الوكالات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة، أنيطت لها مهمة الإشراف على إدارة النظام النقدي الدولي للتخفيف من آثار أنظمة المدفوعات الدولية وأسعار الصرف على المعاملات التجارية والمالية العالمية، كما أصبح له دورا محوريا في محاولة التنبؤ بحدوث الأزمات ومنع وقوعها ومساعدة الدول الأعضاء على اعتماد برامج تحت إشرافه للتقليل من مخلفاتها وسلبيتها.¹

2-3 البنك العالمي (الدولي): هو مؤسسة متخصصة في التنمية، ويمتلك البنك حكومات البلدان الأعضاء وهي نفسها التي تتمتع بالعضوية في صندوق النقد الدولي، كما يتولى مسألة تنظيم الاستثمار الدولي والائتمان الطويل الأجل، وقد نصت المادة الأولى في الاتفاقية الخاصة بإنشاء البنك على أنه من أبرز أغراضه:²

- مساعدة البلدان الأعضاء التي تأثرت بظروف الحرب العالمية الثانية، على إعادة بناء ما دمرته الحرب؛
- تشجيع الأفراد والمشروعات الخاصة على استثمار رؤوس أموالهم لأغراض إنتاجية في البلدان الأعضاء؛
- إعطاء قروض للدول الأعضاء؛

- بذل الجهد من أجل تنمية التجارة الدولية نموًا متوازنًا طويل الأجل، والعمل على توازن موازين المدفوعات الدولية.

هذه باختصار المهام والوظائف التي تقوم بها الهيئات الثلاثة التي يتضح من خلالها سعي هذه الأخيرة إلى تعميق العولمة الاقتصادية، وهذا ما له الأثر الكبير على مناخ الاستثمار لمختلف الدول فهي بانضمامها إلى هذه المنظمات تتجه تلقائيا إلى نظام اقتصادي يشجع القطاع الخاص، ومن ثم الاستثمار الخاص المحلي وكذا الاستثمار الأجنبي، وعليه تسعى هذه الدول إلى تهيئة مناخها الاستثماري بما يحفز المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب وذلك بما تفرضه عليها الاتفاقات المبرمة مع هذه المنظمات.

كما تعمل هذه المنظمات على صياغة اتفاقيات الاستثمار المبرمة بين الدول، وفي هذا الإطار وضع البنك العالمي مجموعة من القواعد التي تشجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كتجنب فرض قيود غير ضرورية على الاستثمار

¹ لطرش ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية وحكومة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص 01.

² بلعوز بن علي، محمدي الطيب محمد، دليلك في الاقتصاد من خلال 300 سؤال وجواب، دار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر، 2008، ص 118.

الأجنبي المباشر، تسهيل وتشجيع تدفق الاستثمارات المشتركة، واحترام حق كل دولة في وضع قواعد تنظيم الاستثمار الأجنبي وغير ذلك من القواعد.¹

3- الشركات المتعددة الجنسيات: لقد اختلف الباحثون الاقتصاديون كثيرا في تحديد المعنى الحقيقي لمصطلح الشركات متعددة الجنسيات، وحتى المنظمات العالمية والهيئات الحكومية وغير الحكومية، مجموعة النقابات ومديرو الشركات. كل هؤلاء لم يتفقوا على معنى موحد لهذا المصطلح.²

ومن التعريفات التي أعطيت لها أنها تلك الشركات التي تشمل على كيانات تعمل في دولتين أو أكثر بصرف النظر عن شكلها القانوني ومجال النشاط الذي تعمل فيه، وأن تعمل هذه الكيانات في ظل نظام لاتخاذ قرار يسمح باتخاذ سياسات متجانسة وإستراتيجية مشتركة من خلال مركز أو أكثر من مراكز اتخاذ القرار، وان ترتبط هذه الكيانات فيما بينها عن طريق الملكية أو غيرها من الروابط الأخرى بحيث يمكن لواحدة أو أكثر ممارسة تأثير فعال على أنشطة الكيانات الأخرى وبصفة خاصة المساهمة في المعرفة والموارد والمسؤوليات مع الآخرين.³

الشركات متعددة الجنسية تتميز بالضخامة والقدرة على نقل التكنولوجيا وتدويل الإنتاج وتوجيه الاستثمار نحو الدول النامية والتغلغل في مختلف نواحي النشاط العالمي، وذلك بسبب تفوقها التقني والتكنولوجي الهائل، وامتلاكها لميزانيات ضخمة تفوق ميزانيات بعض الدول، فكل هذه الميزات تمكن هذه الشركات من تعميق وتحريك العمولة الاقتصادية على وجه الخصوص، وذلك بالدفع نحو توحيد أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال وأسواق التكنولوجيا والخدمات الحديثة، وهذا كله من شأنه أن يكون له الأثر البالغ على اقتصاديات البلدان المختلفة، ومن ثم سعيها لاستقطاب الاستثمار من خلال تهيئة مناخها الاستثماري.⁴

ثالثا: العوامل المساهمة في تشابه مناخات الاستثمار في العالم

هناك عوامل عديدة ساهمت في شمول مناخات الاستثمار وتشابهها في العالم ومن بين هذه العوامل:¹

- بروز وتنامي ظاهرة التدويل (الإنتاج، التسويق، التمويل، الخدمات)؛

¹ بولجحل كريمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 48-49.

² بوبكر يعباش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 69.

³ احمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل الطحان، الشركات متعددة الجنسيات وآثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، الجامعة المستنصرية، العراق، 2010، ص ص 118-119.

⁴ بولجحل كريمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 51-52.

- ظاهرة التسارع التكنولوجي في كافة المجالات (المواصلات، المعلومات...الخ)؛
- بروز تكتلات اقتصادية تمنح امتيازات للبلدان المنظمة إليها وهي: اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (نافتا) والاتحاد الأوروبي الذي يجمع بين المجموعة الأوربية والتكتل الذي يجمع بين بلدان جنوب شرق آسيا؛
- عدم الاستقرار السياسي في بعض مناطق العالم وقيام الحروب؛
- قيام أوروبا بتوطيد علاقاتها في حوض البحر المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط وذلك على غرار ما تفعله كل من أمريكا واليابان، وذلك لضمان سوقا لمنتجاتها.
- وعموما ساهمت هذه العوامل وغيرها في تبلور العولمة في مختلف جوانبها، وذلك انطلاقا من عولمة نمط الاستهلاك إلى عولمة الأسواق والاستثمارات، الأمر الذي ساهم في تشابه مناخات الاستثمار للبلدان النامية من جهة، وتشابه مناخات البلدان المصنعة من جهة أخرى.²

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول في تحسين مناخ الاستثمار

يعتبر مناخ الاستثمار ذو دور مهم في تطوير حجم الاستثمارات الأجنبية، لذا تسعى مختلف دول العالم جاهدة لتحسين بيئة الاستثمار فيها، ولقد سجلت الكثير من التجارب الدولية في هذا الشأن، ومن هذه التجارب ما لقي نجاحا سواء في الدول الغربية وحتى الدول العربية وهذا ما سنشير إليه في هذا المطلب.

أولا: تجارب بعض الدول الغربية في تحسين مناخ الاستثمار

هناك العديد من الدول التي سعت جاهدة لتحسين مناخها الاستثماري نذكر منها:

1- كوريا الجنوبية: اعتمدت كوريا الجنوبية على مجموعة من الإجراءات التدابير التي من شأنها أن تحسن مناخ الاستثمار بها وأهمها:³

- تقديم حوافز ضريبية وجمركية للمستثمرين وذلك بإعفاء توزيعات أرباح الأسهم التي يملكها الأجانب من ضريبة الدخل وضريبة الشركات لمدة سبع سنوات تليها تخفيض للضرائب بنسبة 50% لمدة ثلاث سنوات كذلك إلغاء الرسوم الجمركية وضرائب القيمة المضافة المفروضة على السلع الرأسمالية؛

¹ بجاوية سهام، مرجع سبق ذكره، ص 21-23.

² دهماني سامية، مرجع سبق ذكره، ص 79.

³ بن داودية وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 171.

- تطوير الإطار المؤسسي؛

- تحرير مناخ الاستثمار وإنشاء مناطق الاستثمار حيث قامت كوريا بإنشاء مناطق الاستثمار الأجنبي وذلك بهدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية عالية التقنية ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة، وتوفر هذه المناطق عدة مزايا للمستثمرين منها

الإعفاءات الضريبية والجمركية، وانخفاض المصاريف التأجيرية بنسبة تتراوح بين 75 إلى 100%؛

- إنشاء مراكز المستثمرين وذلك بإنشاء خدمة الشباك الواحد، وكذا إنشاء مكتب حماية حقوق المستثمرين.

2- تايوان: لا يزال المستثمرون يحددون تايوان كإحدى المقاصد الرائدة لرأس المال الأجنبي، وذلك وفقا للدراسات التي أجريت بين المستثمرين، وفي الواقع تعادلت تايوان مع اليابان في تبوئها للمركز الرابع بين المقاصد الرائدة لرأس المال الأجنبي، وذلك في دراسة حديثة أجريت عن أفضل مناخ اقتصادي على مستوى العالم، قام بها الجهاز السويسري للاستخبارات الخاصة بمخاطر بيئة العمل، ولقد استطاعت تايوان أن تحقق نجاحا في تحسين بيئة العمل بها في مدة ازدادت قليلا عن عشر سنوات، وذلك عن طريق استمرارها في تحرير اقتصادها وانفتاحها أمام الاستثمار الأجنبي، وخلال التسعينات قامت تايوان بتخفيض الحدود المفروضة على ملكية رأس المال الأجنبي في معظم صناعاتها على نحو ملحوظ وإرساء آليات تنظيمية للأعمال تتسم بالشفافية والكفاءة.¹

3- أيرلندا: تطورت أيرلندا لتصبح من أكثر الدول الأوروبية رفاهية بعد أن كانت من أفقرها، وتعد السياسات التي قامت الحكومة بتطبيقها لتطوير الاستثمار في اقتصاد البلاد هي المسؤولة بشكل كبير عن هذا التحول الجذري خلال عقد من الزمن فقط، فقد ركزت هذه السياسات على تنشيط الاستثمار، وإيجاد فرص عمل في الصناعات التي تعتمد على عمالة ذات مهارة عالية وعلى التكنولوجيا العالية، وتمثلت مواطن الجذب الاستثماري الرئيسية في أيرلندا في كل من عضويتها بالاتحاد الأوروبي، انخفاض الضرائب على الشركات بها، توافر العمالة المتعلمة المتدربة تدريباً فائقا، لقد قامت أيرلندا بخلق بيئة عمل تتسم بالاستقرار والإنصاف وعدم التمييز، بها اقل نسبة من الفساد وكذلك تطور البنية التحتية للبلاد.²

4- ماليزيا: يمكن تفسير انتعاش التصنيع في ماليزيا بداية منتصف الثمانينات من القرن الماضي إلى التدفقات الكبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد تحسن مناخ الاستثمار بها، خاصة بعد إقرار قانون تشجيع الاستثمار الصادر في

¹ مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بدون دار نشر، القاهرة، 2004، ص 18.

² بو زيان عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-47.

عام 1984، حيث قامت دولة ماليزيا بتحرير كل من البيئة الاقتصادية وبيئة الأعمال التي تعمل من خلالها الشركات الأجنبية، فقد تم تحرير التعليمات والقيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات، كما تم السماح في إطار قانون تشجيع الاستثمارات للأجانب بالاستحواذ على نسبة 100% من حقوق الملكية في شركاتهم وذلك عند قيامهم بتصدير 80% أو أكثر من منتجات تلك الشركات.

لقد قامت الحكومة الماليزية بتوقيع اتفاقيات لضمان الاستثمار مع ما يزيد 22 دولة وهذه الاتفاقيات تم تصميمها لحماية الشركات الأجنبية من التأميم الإجباري، وبغرض تسهيل الإجراءات والتغلب على العوائق والعقبات الإدارية قامت الحكومة الماليزية بإنشاء هيئة للتطوير الصناعي لكي تكون المركز الوحيد لاستقبال وإقرار الطلبات المقدمة من المستثمرين الأجانب.¹

5- تايلندا: سعى منها لتحسين مناخ الاستثمار بها قامت تايلندا بإنشاء هيئة الاستثمار التي تعمل على جذب وترقية الاستثمارات الأجنبية، مع تقديم حوافز متنوعة، والعمل بنظام سعر الصرف الأجنبي الحر، وإبرام العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي، وحماية حقوق الملكية من خلال قوانين براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق النشر والتأليف، وكذا حق شراء الملكيات المشتركة، بالإضافة إلى قيام هيئة تايلندا للمناطق الصناعية بمنح مجموعة متنوعة من الحوافز للأنشطة التي تتوطن في المناطق الصناعية التابعة لتلك الهيئة، كما قامت الحكومة التايلندية بتقديم مجموعة متنوعة من التسهيلات لدعم الصناعات الموجهة للتصدير،² وغير ذلك من الإجراءات التي سعت الحكومة التايلندية لاتخاذها من أجل خلق بيئة استثمار أكثر ملائمة.

6- البرازيل: وصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ذروتها في البرازيل لتبلغ 33 مليار دولار في عام 2000 (ما يقارب أكثر من 30 مرة ما كانت عليه عام 1991م) ويرجع الفضل في ذلك إلى سياستها الاستثمارية، مما يجعل البرازيل من أكبر متلقي الاستثمارات في العالم.

وتعد قدرة البرازيل على الابتعاد عن سياستها الحمائية وفتحها لصناعاتها أمام رأس المال الأجنبي هي المفتاح الرئيسي لما سبق الإشارة إليه.

¹ زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة حسنية بن بو علي الشلف، الجزائر، 2004، ص ص 138، 139.

² فريد كورتل، عبد الكريم بن عراب، أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعه بالدول العربية وبعض البلدان النامية، المؤتمر العلمي الخامس حول نحو مناخ استثماري واعمال مصرفية إلكترونية، جامعة فيلادلفيا، عمان، 4- 5 يوليو 2007، ص 13.

ولقد استهلت البرازيل سياستها الانفتاحية بفتحها لقطاع التصنيع لكنها بعد أن أدركت فوائد رأس المال الأجنبي قامت أيضا بإزالة القيود على الاستثمار الأجنبي في صناعات أخرى.¹

7- الدانمرك: تعتبر التجربة الدانمركية في تحسين مناخ الاستثمار من التجارب الناجحة، حيث اعتمدت الدانمرك على مجموعة من السياسات والتدابير التي من شأنها أن تخلق بيئة مواتية وملائمة أكثر جذبا للاستثمار، وفيما يلي سوف نذكر أهم السياسات المتبعة من طرف الحكومة الدانمركية لتحسين مناخ الاستثمار:²

- إنشاء مراكز تشجيع الاستثمار مثل المجلس الدانمركي للتجارة الذي يقوم بإصدار كافة التراخيص التي يحتاج إليها المستثمر، ومركز الترويج الخارجي والذي يعمل على الترويج لفرص الاستثمار في الدانمرك؛

- التعاون مع المؤسسات الأجنبية للترويج للاستثمار وذلك لضمان حصول المستثمرين على معلومات حديثة عن مناخ الاستثمار في الدانمرك؛

- تحرير مناخ الاستثمار من خلال إلغاء القيود المفروضة على حرية التعامل بالنقد الأجنبي وعدم التحيز ضد المستثمر الأجنبي؛

- تسهيل إجراءات الاستثمار من خلال تخفيض عدد الإجراءات اللازمة للاستثمار للحد من البيروقراطية والقيود الإدارية التي تعوق الاستثمار؛

- منح الحوافز المالية والضريبية من خلال إعفاء الأرباح المحولة من المستثمرين الأجانب إلى الخارج من الضرائب وتقديم منح لتشجيع الابتكار والتطوير؛

- تطوير البنية الأساسية، حيث تمتلك الدانمرك شبكة متطورة من السكك الحديدية والطرق البرية، ولا تقتصر إدارة وتطوير هذه الشبكة على الحكومة أو القطاع العام فقط، بل تمتد إلى القطاع الخاص، فنلاحظ أن الحكومة تتولى إدارة 80% فقط من السكك الحديدية.

¹ مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سبق ذكره، ص 37.

² بن داودية وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 169 170.

ثانياً: تجارب بعض الدول العربية في تحسين مناخ الاستثمار

إن الدول العربية مثلها مثل باقي دول العالم تسعى جاهدة لتحسين مناخ الاستثمار بها، وفيما يلي نذكر بعض هذه الدول:

1- الأردن: يتضح من ملامح الاقتصاد الأردني وبناء هيكلته الحاجة إلى تنمية المشروعات واستقطاب الاستثمارات، فكان أن تبني الأردن مبدأ الانفتاح والحرية الاقتصادية لجذب الاستثمارات الأجنبية،¹ فأصبحت من السمات المميزة لسياسة الاستثمار في الأردن هي عدم وجود قيود على تملك المستثمر الأجنبي لمشروعات الاستثمار وإطلاق حرية المستثمر في اختيار شكل الاستثمار، ولقد أنط القانون مهمة الاستثمارات الأجنبية بوزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع مكتب تشجيع الاستثمارات، وخول الأجانب العديد من الامتيازات والحوافز، ولقد مرت تلك الحوافز بثلاث مراحل، حيث تقرر في المرحلة الأولى وبمقتضى القانون الصادر سنة 1972 الإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب على الواردات من الأصول الثابتة وقطاع الغيار، والإعفاء لمدة لا تقل عن ست سنوات من ضرائب الدخل والضمان الاجتماعي، وكذا الإعفاء من الضرائب العقارية لمدة لا تقل عن خمس سنوات، إضافة إلى حرية تحويل الأرباح ورأس المال بعد عامين من بدأ الإنتاج على أن يتم ذلك على ثلاث أقساط متساوية.

أما المرحلة الثانية فقد بدأت عام 1978م حيث صدر مرسوم يقضي بإعفاء جميع الصادرات بالمناطق الحرة لمدة 12 سنة من الضرائب على الصادرات وذلك بعد عام من بدأ الإنتاج.

بينما المرحلة الثالثة وبمقتضى القانون الصادر سنة 1984 لتشجيع الصادرات تم فيها تقسيم البلاد إلى مناطق استثمار يتم عليها التمييز في منح الحوافز بين المشروعات، فعمان العقبه تحصل على نصيب اقل من المناطق الجنوبية والصحراوية، والمناطق الأخرى وسط بين عمان والصحراء.²

2- تونس: تصنف تونس على نحو مستمر كإحدى أفضل الدول في إفريقيا من حيث أدائها المتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي، يرجع ذلك جزئياً إلى أنها ترى أن هذا الاستثمار جزء لا يتجزأ من مجهوداتها في التنمية.

فمنذ عام 1990 عندما بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس مجرد 70 مليون دولار أخذت الاستثمارات في الارتفاع على نحو مستمر حتى بلغت 1.096.0 مليون دولار بحلول 2013.³

¹ أحمد زكريا صيام، مرجع سبق ذكره، ص 95.

² لؤي فتحي، محمد نصر، دور هيئة تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص 75، 76.

³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت 2014، ص 109.

ومنذ أواخر الثمانينات اتخذت الحكومة خطوات عديدة لإنشاء مناخ مواتي للاستثمار فقامت في البداية بتحرير قطاع المنسوجات وعندما أصبحت فوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر وضوحاً (خلق فرص العمل، نقل التكنولوجيا، تحسين جودة المنتجات) اتخذت البلاد إجراءات ضرورية لاجتذاب المستثمرين في قطاعات أخرى من الاقتصاد.

وقد شهدت تونس معدلات نمو مستقرة بل وأصبحت من أكثر الدول تنافساً ورفاهية في المنطقة وذلك من خلال خلقها لبيئة أعمال تقوم على التنافسية والإنصاف واجتذابها للاستثمار كذلك تطويرها المستمر للاقتصاد وإجراءاتها لإصلاحات هيكلية.¹

3- مصر: لقد أصبحت فرص الاستثمار في مصر عالية، ذلك أنها تسير بخطوات ثابتة نحو تحسين مناخ الاستثمار وتحقيق إصلاح اقتصادي جاد وحقيقي، يهتم بمفهوم التنمية الاقتصادية.

ومن بين الجهود التي بذلتها مصر لتحسين مناخ الاستثمار بها هو إنشاء الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وألحقت بها عشر مكاتب فرعية، يعمل بها ممثلون ووكلاء للهيئة في كل من أوروبا وشرق آسيا وأمريكا وكندا والدول العربية كما يوجد جهاز آخر يطلق عليه الهيئة العامة للتصنيع، وتبنى سياسة تشجيعية كاملة للاستثمار الأجنبي.²

¹ مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سبق ذكره، ص 36-37.

² لؤي فتحي محمد نصر، مرجع سبق ذكره، ص 77.

خلاصة الفصل:

لقد تناول هذا الفصل المفاهيم المتعلقة بكل من الاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الاستثمار، حيث تبين أن هذا الأخير يشمل كافة الظروف الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والسياسية التي تكون البيئة الملائمة للاستثمار.

من خلال دراستنا لحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غاية 2015 اتضح لنا مدى زيادة حجم هذا الاستثمار على المستوى الدولي، وذلك بعد الانخفاض الذي شهده حجم هذه التدفقات بعد الأزمة المالية العالمية التي عصفت باقتصاديات دول العالم سنة 2008، وقد استحوذت الدول المتقدمة على الحصة الأكبر من التدفقات الواردة، حيث سجلت هذه الدول ما نسبته 54.59 % من إجمالي سنة 2015 في المقابل كانت نسبة الدول النامية تقدر بـ 43.41 % لنفس السنة.

أما حجم التدفقات الصادرة فقد حافظت الدول المتقدمة على الصدارة من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة، حيث قدر إجمالي التدفقات لهذه الدول عام 2015 ما يمثل 72.25% من إجمالي الاستثمارات العالمية الصادرة، حيث كان للاتحاد الأوروبي الحصة الأكبر، بعدما كانت أمريكا الشمالية هي المستحوذة على حجم الاستثمارات الصادرة، بينما قدر حجم هذه الاستثمارات لسنة 2015 في الدول النامية ما يعادل 25.64 %.

ولم تنجح الدول العربية في استقطاب حجم أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث أنه في سنة 2015.

الفصل الثاني:
تقييم مناخ الاستثمار وفق
بعض المؤشرات الدولية

تمهيد

إن جاذبية دولة ما للاستثمار يتوقف بشكل أساسي على وجهة نظر المستثمر إلى مناخ الاستثمار في هذه الدولة، وعلى هذا الأساس تقوم العديد من المؤسسات والهيئات الدولية بتزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات رقمية تساعدهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة وهذا بوضع مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها تقييم وتحليل بيئة الاستثمار ومعرفة وضعية كل دولة على حدى، وقد أشارت بعض الدراسات الإحصائية إلى أن هناك ارتباط قوي بين ترتيب الدول وفق هذه المؤشرات وبين قدرتها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أنه كلما تقدم ترتيب الدولة في هذه المؤشرات كلما حظيت هذه الدولة بفرص أكبر في جذب الاستثمار. وهذا ما سنحاول أن نبينه من خلال هذا الفصل الذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تقييم مناخ الاستثمار وفق التصنيف الائتماني السيادي.

المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار وفق مؤشرات تقييم المخاطر القطرية.

المبحث الثالث: تقييم مناخ الاستثمار وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال.

المبحث الأول: تقييم مناخ الاستثمار وفق التصنيف الائتماني السيادي.

لقد ازدهر نشاط التصنيف الائتماني السيادي وتعددت أنواعه في السنوات الأخيرة، لا سيما بعد انتشار ظاهرة العوالة وما نتج عنها من انفتاح للأسواق المالية واندماجها وزيادة المنتجات المالية المركبة ذات المخاطر العالية، هذا ما أدى إلى ظهور مؤسسات وهيئات متخصصة دورها الرئيسي هو صناعة التصنيف الائتماني السيادي من خلال إصدار مؤشرات تقوم على تقييم مدى قدرة الدول بالوفاء بالتزاماتها المالية.

ومن خلال هذا المبحث سوف نشير إلى هذه المؤشرات التي نقيم من خلالها واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية.

المطلب الأول: أساسيات التصنيف الائتماني السيادي.

يعتبر موضوع التصنيف الائتماني السيادي من المواضيع المهمة التي يجدر الإشارة إليها، لكن قبل ذلك لا بد من إعطاء نظرة عامة حول التصنيف الائتماني من خلال ذكر مفهومه، فوائده، المستفيد منه، وكذلك شروطه.

أولاً: التصنيف الائتماني.

سوف نتطرق من خلال هذا العنصر إلى بعض المفاهيم التي من شأنها إعطاء نظرة عامة حول التصنيف الائتماني ومن هذه المفاهيم:

1- مفهوم التصنيف الائتماني : هناك عدة تعريفات أعطيت للتصنيف الائتماني نذكر منها:

حيث يعرف بأنه عبارة عن: " رأي محلل متخصص أو مؤسسة متخصصة في الملاءة الائتمانية العامة للمؤسسة، أي قدرتها أو رغبتها في الوفاء بالتزاماتها المالية ودرجة المخاطر المالية التي تواجهها، أو الملاءة الائتمانية لإصدار معين من السندات أو أي التزامات مالية أخرى، وذلك اعتماداً على المخاطر ذات العلاقة".¹

ويعرف أيضاً بأنه عبارة عن: " عملية تهدف إلى توفير المعلومات والتقييم المستقل بشأن مدى ملائمة المؤسسة المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، أو جودة الأوراق أو المنتجات المالية، وفي نفس الوقت لا يعتبر التصنيف ضماناً بقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها".²

¹ معهد الدراسات المصرفية، التصنيفات الائتمانية، نشرة إضاءات، العدد الرابع، الكويت، نوفمبر 2010 متاح على: www.KIBS.KW/Uplod/Greadit Ratings-375.pdf

² مداني أحمد، دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2013، ص 54.

من خلال التعريفين يمكن القول بأن التصنيف الائتماني هو: " بمثابة الهوية للبنوك والمؤسسات المالية أمام العالم، أو المرأة التي تعكس مدى ملائمة الأوضاع المالية لأية مؤسسة".

2- فوائد التصنيف الائتماني: لعملية التصنيف الائتماني فوائد عدة نذكر منها ما يلي:

- تحفيز النمو في السوق (خلق العمق المالي)؛
- تحفيز الاستقرار والأمان الوقائي؛
- يزيد من ترابط الأسواق المحلية و العالمية (الاندماج في السوق العالمي)؛
- يسهل الحصول على القروض و معلومات عن الفرص الاستثمارية؛
- توفير قاعدة معلوماتية لمتخذي القرار الاستثماري؛
- تعزيز متانة الجهاز المالي؛
- تعزيز الشفافية في الأسواق المالية؛
- تطبيق أعلى المعايير الموضوعية و المستقلة بشفافية.¹

3- المستفيدين من التصنيف: هناك مجموعة معينة مستفيدة من التصنيف وهي:

- المقرض والمقترض؛
- الوسطاء والسماسرة مثل المصارف والمؤسسات المالية والاستثمارية؛
- الحكومات والمنظمين للأسواق المالية؛
- المستثمرون؛
- رجال الأعمال والمحللين الماليين؛
- المنظمات الدولية المعنية بالأسواق المالية و التنمية الاقتصادية.²

4- شروط التصنيف الائتماني: هناك مجموعة من الشروط الواجب توافرها في التصنيف الائتماني وهي:³

¹ أحمد التيمي، معايير التصنيف الائتماني في المؤسسات الإسلامية، مجلة المستثمرون Investor متاح على

بتاريخ 11-10-2012 http://mosgec.com/mos/magazine/article.php?Storyed=1432012

² ناجي التوني، مؤشرات الجدارة الائتمانية، مجلة جسر التنمية، العدد 44، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص 4.

³ بلعزوز بن علي، مداني أحمد، التصنيف الائتماني بين مسبب للأزمة المالية العالمية والبحث عن مخرج لها، المؤتمر الدولي الرابع حول الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإدارية، الكويت، 15-16 ديسمبر 2010، ص 4.

- اليقين (الوضوح والشفافية)؛
- المصدقية؛
- الدقة خصوصا عند تقييم المخاطر؛
- مدى واسع للمخاطر المالية المأخوذة في الحساب؛
- تغطية كبيرة للأسواق المالية و الأدوات التمويلية؛
- تعددية الاهتمام على المستوى المحلي والقومي والعالمي؛
- إمداد متخذي القرارات بإطار فعال للمرجعية الاستثمارية لأدوات التحليل المالي.

ثانيا: التصنيف الائتماني السيادي.

تسعى الشركات والمؤسسات المالية التي تعمل في مجال الإقراض والاستثمار الدولي إلى تعظيم المردود المادي للعمليات التي تقوم بها، من خلال تطبيق أفضل الممارسات في مجال السياسات الاحترازية بهدف تقليل المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه العمليات بصرف النظر عن المدى الجغرافي أو نوع النشاط الاقتصادي الذي تغطيه، وتستهدف الدراسات التي تدور حول المخاطر القطرية إلى تحديد العلاقة التي تربط العوائد المتوقعة على الاستثمار والإقراض بالمخاطر المحيطة بهذه العمليات.¹

ومن أجل تحديد هذه العلاقة التي قد تؤثر سلبا أو إيجابا يجب الأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل منها ما يتعلق بالمؤشرات المالية والاقتصادية للقطر، ونظرا لأن الكثير من هذه العمليات يتم خارج الحدود الدولية، فقد أصبح من الضروري أن تؤخذ الأمور السياسية الداخلية والخارجية للدولة بعين الاعتبار عند دراسة المخاطر القطرية، ويطلق على هذا النوع من التقييم (التقييم السيادي).²

1- تعريف التصنيف الائتماني السيادي: يعرف التصنيف الائتماني السيادي بأنه: " رأي وكالة التصنيف الائتماني في تقييم الحالة المستقبلية للمقدرة المالية السيادية ورغبتها في الوفاء بالتزاماتها المالية بشكل كامل وفي الوقت

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار للدول العربية لعام 2006، الكويت 2006، ص76

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار للدول العربية لعام 2007، الكويت 2007، ص94

المحدد،¹ وكلما حصل البلد على تصنيف ائتماني سيادي مرتفع، كلما انخفضت احتمالات عدم الوفاء بالالتزامات المالية في حال تعرض البلد للأزمات الاقتصادية.²

وتستخدم وكالات التصنيف الائتماني معايير كمية وموضوعية لتحديد مخاطر الائتمان السيادية وإصدار درجة التصنيف الائتماني السيادي.

2- دور التصنيف الائتماني السيادي: يؤثر التصنيف الائتماني السيادي على الاقتصاديات من خلال ما يلي:

- يعتبر التصنيف الائتماني السيادي أحد أهم العوامل في تحديد معدل الفائدة والذي بموجبه تقترض الحكومة من المؤسسات المالية الدولية، ومن أجل الحصول على تكاليف تنافسية ونفاذ واسع إلى أسواق رأس المال العالمية يتعين الحصول على درجة تصنيف ائتماني مرتفعة ضمن درجة الاستثمار من قبل وكالات التصنيف، حيث يعكس التصنيف الائتماني المرتفع معدل الفائدة المنخفض.³

- يؤثر التصنيف الائتماني السيادي على التصنيف الائتماني للسيادي للمصارف والشركات والأوراق المالية في البلد بشكل إيجابي أو سلبي، ذلك أنه لا يمكن للشركات أو الأوراق المالية المصنفة أن تحصل على تصنيف ائتماني أعلى من التصنيف الائتماني السيادي إذ لا يمكن أن تتخطى المخاطر السيادية للدولة بأي حال من الأحوال.

وبالتالي فإن رفع أو تخفيض درجة التصنيف الائتماني السيادي يؤدي إلى رفع أو تخفيض الوحدات تحت السيادية المصنعة.⁴

- إن التصنيف الائتماني السيادي المنخفض يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الاقتصاديات الناشئة، ذلك أنه يزيد من تكلفة الإقراض اللازمة لتحقيق معدلات النمو المطلوبة.

3- محددات التصنيف الائتماني السيادي: إن تحليل المخاطر السيادية والرغبة في سداد الديون المستحقة، إلا أنه لا يوجد نموذج يمكن أن يحدد جميع العوامل التي تؤثر على الملاءة المالية السيادية.

¹ Ashok Vir Bhatia, **Sovereign Credit Ratings Methodology en Evaluation**, IMF, WP/02/170, Washington, 2002, p4.

² World Economic Forum, **"The financial Development Report 2008"**, World Economic forum.USAInc, Geneva, 2008, p8

³ مداني أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 57.

⁴ تعطى المؤسسات العامة التابعة للحكومة والمصرف المركزي تصنيفا ائتمانيا يختلف عن التصنيف الائتماني السيادي لأنها تعتبر مؤسسات تحت السيادية.

إن العوامل التي تأخذها وكالات التصنيف الائتماني السيادي بالاعتبار من أجل إعطاء درجة التصنيف الائتماني السيادي يمكن إبرازها من خلال النقاط التالية:¹

- التوازن الاقتصادي الكلي؛

- التركيب الهيكلي للاقتصاد، ومدى حساسيته للتعرض للصدمات الاقتصادية، والمخاطر السياسية؛

- المالية العامة للدولة والتمويل النقدي؛

- قوة القطاع المصرفي، وعلاقته باستقرار الاقتصاد الكلي والالتزامات السيادية الطارئة؛

- الموارد المالية الخارجية وميزان المدفوعات، وتدفق رأس المال، بالإضافة إلى تركيبة الدين الخارجي .

4- مبادئ التصنيف الائتماني السيادي : هناك مجموعة من المبادئ التي يقوم عليها التصنيف الائتماني السيادي ولعل أهمها ما يلي:²

- تأكيد الجانب الكيفي لعناصر التصنيف وتجنب التركيز المفرط على الجانب الكمي؛

- التركيز على الأجل الطويل وليس على التغيرات المؤقتة أو الآنية؛

- الحفاظ على درجة عالية من الاستقرار في التصنيف ليعكس النظرة طويلة الأمد؛

- الاتساق والتناسب عالمياً لتصنيف الجدارة الائتمانية حتى يسهل المقارنة ليس عبر الدول فقط بل حتى عبر القارات؛

- التركيز على استخدام معايير ومبادئ محاسبية موحدة حتى يمكن مقارنة نتائج التحليل المالي دولياً؛

- التركيز على محاولة فهم حقيقة الوضع الاقتصادي في الدول وما هي المتغيرات الاقتصادية ذات التأثير المباشر على

حركة التبادل الاقتصادي والمالي في السوق المحلي وتداعياته على الأسواق العالمية؛

- التركيز على القطاع أو قطاعات اقتصادية معينة تمثل جوهر حركة الاقتصاد ونتائج عملياته.

المطلب الثاني: وكالات التصنيف الائتماني

على اعتبار أن التصنيف الائتماني ما هو إلا رأي وكالة التصنيف في تقييم الحالة المستقبلية للمقدرة المالية السيادية ورغبتها في الوفاء بالتزاماتها المالية بشكل كامل وفي الوقت المحدد، لذلك سنحاول في هذا المطلب التعرف

¹ رامي الزعتر، التصنيف الائتماني وآفاق تطبيقه في الاقتصاد السوري، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، 2011، ص 47.

² ناجي التوي، مرجع سبق ذكره، ص 05.

على هذه الوكالات وهذا من خلال التطرق إلى دورها، وأشهرها، وسبب الاختلاف بين الوكالات في تصنيف الجدارة الائتمانية السيادية.

أولاً: ماهية وكالات التصنيف الائتماني.

بدأت وكالات التصنيف ممارسة نشاطها في بداية القرن العشرين بأعداد قليلة منها والآن هي في تزايد مستمر حيث يتوقع أن يضاعف عددها مستقبلاً خصوصاً في أسواق البلدان النامية.

من خلال هذا العنصر سنتعرف على وكالات التصنيف الائتماني من خلال الإشارة إلى:

1- دور وكالات التصنيف الائتماني السيادي: تقوم وكالات التصنيف بشكل عام بتقييم المخاطر المتعلقة بإصدارات الدين سواء للشركات أو الحكومات، وتعد قدرة المصدر على الوفاء بتسديد فوائد الدين والأقساط المترتبة عليه أهم مؤشر للجدارة الائتمانية التي تبني عليها التصنيفات من قبل هذه الوكالات،¹ حيث يتمثل دور هذه الوكالات في توفير تحليلات موضوعية للمخاطر التي قد تحيط بالمستثمرين فيما يتصل بوضع للسندات والشركات والدول حيث تركز هذه التصنيفات على مدى قدرة اقتصاديات الدول على سداد ديونها والتزاماتها المالية.²

لقد ساهم تأثيرها القوي وثقتها المكتسبة في تحولها كأحد أهم اللاعبين في النظام الاقتصادي العالمي، حيث تلعب دوراً محورياً في الأسواق المالية الحديثة، كما أن لها دوراً أساسياً في دعم عنصر الشفافية في الأسواق عن طريق المساهمة في حل مشكلة القصور في كفاءة المعلومات والبيانات بين المقرضين والمقترضين من جانب، والمقرضين والمستثمرين لاتخاذ قراراتهم بثقة من جانب آخر، وفي الكشف عن الملاءة المالية وتحديد درجة المخاطرة المرتبطة بالشركات من خلال ما تصدره من تصنيفات ائتمانية في شكل درجات و مستويات محددة.³

2- شروط الاعتراف بوكالات التصنيف الائتماني السيادي: هناك مجموعة من الشروط الواجب توافرها في وكالات التصنيف الائتماني السيادي من أجل الحصول على الاعتماد والترخيص في مزاولة أعمالها وتنظيم علاقة مختلف الأطراف مع هذه الوكالات وهي:

¹ أحمد حسن، وكالات التصنيف الائتماني، قسم تداول وتعلم الفوركس، متاح على

Tadawol.forex.com/Archive/index.php/t-1483.html

09-09-2011

¹ شيماء جابر، دور وكالات التصنيف الائتماني والصخب حوله، قسم أسس التداول، متاح على،

y-alla.nbda2.blogspot.com/2011/10/blog-post;18html.

³ مداني أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 54.

2-1 الموضوعية: أن تكون للوكالة أسلوب قياس دقيق ومنتظم ويتم اختيار النتائج على أساس تاريخي (يفصل لمدة ثلاث سنوات)، وأن تخضع التصنيفات للمراجعة المستمرة وأن تستجيب للتغيرات في الحالة المالية.

2-2 الإستقلالية: وهي ألا توجد ضغوط سياسية أو اقتصادية على وكالة التصنيف تؤثر على تقييمها.¹

2-3 الشفافية: على وكالة التصنيف التزام الشفافية الكافية، وتوفير المعلومات المناسبة لمختلف الأطراف المعنية.

2-4 الإفصاح: على وكالة التصنيف توفير المعلومات المطلوبة لجميع الأطراف المعنية بالتصنيف، من أجل مساعدتها في الحكم على مدى سلامة التصنيف الائتماني.

2-5 الموارد: يجب أن تتوفر لدى وكالة التصنيف الامكانيات الكافية للقيام بعمليات التصنيف بدقة وتشتمل الموارد البشرية (تتمتع موظفو الشركة بالسمعة الجيدة) والموارد الفنية (توفر الوكالة على برامج وأنظمة متخصصة تمكنها من إدخال المعلومات وتحليلها بطريقة سليمة).

2-6 المصدقية: على وكالة التصنيف الائتماني السعي أن تتمتع بالمصدقية الكافية وتقاس مصداقية وكالة التصنيف بما يلي:

- مدى التزام وكالة التصنيف بالمعايير الخمسة المشار إليها سابقاً؛

- مدى الاعتماد على وكالة التصنيف من قبل الأطراف مثل الحكومة والمستثمرين والمصارف وشركات التأمين وغيرها؛

- عدم إساءة استخدام المعلومات السرية.²

3- أشهر وكالات التصنيف الائتماني السيادي: يوجد العديد من وكالات التصنيف حول العالم إلا أنه يوجد ثلاث شركات بالتحديد يطلق عليها (الشركات الثلاث الكبرى) وهي ستاندر أند بورز (standard & poor's) موديز (moody's)، وفيتش (Fitch)، وكلها شركات أمريكية المنشأ، وتسيطر كل من "ستاندر أند بورز" و"موديز" على تصنيف أكثر من 80% من إصدارات الدين حول العالم سواء للشركات أو الحكومات المحلية.

فيما تعد "فيتش" أقلها سمعة مقارنة بالشركتين السابقتين.³

¹ بلعزوز بن علي، مداني أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 7.

² رامي الزعتر، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-13.

³ عبد الرحيم الطويل، وكالات التصنيف: أهمية ائتمانية تحت المجهر، البيان الاقتصادي، دبي، متاح على:

www.albayane.ae/economy/capital-markets/2014-01-23-1.2046612

وتتميز هذه الوكالات الثلاث بخبرتها الطويلة في صناعة التصنيف الائتماني، وإمكانيتها الكبيرة المادية منها والبشرية.

3-1 وكالة موديز: هي مؤسسة نشطة في مجال التحليل المالي للمؤسسات التجارية المصرفية، تستحوذ هذه الوكالة على 40% من حصة السوق في مجال التنبؤ والتقدير للمخاطر للقروض على المستوى العالمي. تأسست هذه الوكالة سنة 1909 من طرف John Moody، وترصد هذه الوكالة مستويات التقييم في المجالات التالية:¹

- جودة الإدارة؛

- الوضع في السوق المالي ودرجة التنوع الاقتصادي والمالي؛

- درجة المرونة المالية والإطار المؤسسي والقانوني والتنظيمي؛

- درجة الإفصاح والشفافية وكذا الاستقرار السياسي؛

- القدرة على السداد والوفاء بالالتزامات وتقييم مخاطر المقترض؛

- الشركاء التجاريين الرئيسيين؛

- العلاقات الحكومية الخاصة والعلاقات الدولية.

3-2 وكالة ستاندر أند بورز : تعتبر أحد أهم وكالات التصنيف الائتماني في تقديم المعلومات عن الأسواق المالية العالمية للمستثمرين الراغبين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الأفضل، من خلال تزويدهم بالتصنيفات الائتمانية، وتقييم المخاطر والأبحاث المختلفة التي تخص الاستثمار، يعمل لديها ما يزيد عن 9000 موظف، تتوزع مكاتبها في 23 بلد حول العالم، بدأت بإصدار درجات التصنيف الائتماني للأوراق المالية في سنة 1922.²

3-3 وكالة فيتش: هي وكالة تقييم دولية تكونت في نهاية عام 2000 من اندماج 3 شركات، ومقرها لندن ونيويورك ولها 40 مكتب عالميا، وقيمت 1600 مؤسسة مالية و1000 شركة و70 دولة تقييما سياديا و1400 مؤسسة شبه حكومية.³

بالإضافة إلى الوكالات الثلاث الكبرى السابقة هناك أيضا وكالات لا تقل أهمية عن سابقتها وهي:

¹ بلعزوز بن علي، مداني أحمد، مرجع سبق ذكره، ص9.

² مداني أحمد، مرجع سبق ذكره، ص56.

³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار للدول العربية لعام 2009، الكويت، 2009، ص163.

3-4 وكالة كاييتال أنتيليجانس: أنشئت عام 1985 ومقرها قبرص وتغطي أساسا منطقة البحر الأبيض المتوسط ودول الخليج واتجهت في وقت لاحق لتغطية أسواق ناشئة أخرى في دول أوروبا الوسطى والشرقية وشرق وجنوب شرق آسيا والشرق الأقصى وجنوب إفريقيا، ولديها مكاتب في هونغ كونغ والهند.

3-5 وكالة ريتنغ آند أنفستمنت إنفورميشن: أنشئت عام 1998 من اندماج وكالتين يابانيتين، وتقدم خدمة لتقييم القدرة على الوفاء بمتطلبات التأمين إلى جانب تقييم الأوراق المالية المضمونة بمجموعة من الأصول غير السائلة،¹ تعتبر هذه الوكالات من أشهر وكالات التصنيف لكن هذا لا ينفي وجود وكالات تصنيف أخرى.

ونظرا للدور الفعال لهذه الوكالات حيث أصبحت العديد من الدول والمؤسسات تسعى للحصول على تقييم ائتماني يعكس مدى استقرار وتنافسية وضعها وقدرتها على تسديد ما يستحق عليها من التزامات، ويعتبر التصنيف الائتماني الذي تحصل عليه الدولة من هذه الوكالات مؤشرا لوضعها الاقتصادي والمالي بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي مصحوبا بتوقعات لأداء ومستقبل الدولة أو المؤسسة التي يتم تقييمها.

إن الحصول على تقييم سيادي و بدرجة استثمارية مرتفعة من هذه الوكالات يعتبر من العوامل المهمة التي ترفع مستوى الثقة في مجمل بيئتها الاستثمارية، ويؤهلها للحصول على التمويل اللازم لمشاريعها التنموية في مصادر دولية بتكلفة تنافسية، ويمكنها من طرح سندات الدين وإصداراتها الحكومية في الأسواق المالية العالمية.²

4- سبب اختلاف الوكالات في تصنيف الجدارة الائتمانية السيادية: عادة ما تختلف الشركات الثلاث الكبرى (Fitch Moody's)، (Standard & Poor's) في تصنيف الجدارة الائتمانية السيادية.

من خلال هذا يمكن القول أن تصنيف الجدارة الائتمانية إنما يعبر عن رأي الوكالة في الدولة أو المؤسسة بناء على تقييمها للمخاطر وأن هذا الاختلاف في التصنيف إنما يعكس بالدرجة الأولى الاختلاف في وجهة نظر الجهات الناشئة و طريقة تقييمها للمخاطر.

وهناك العديد من الاختلافات في التصنيف بين الوكالات والتي يرجع ظهورها إلى عدة أسباب يمكن إيجازها في:

- حادثة ظاهرة تصنيف الجدارة الائتمانية السيادية والنقص الشديد في الخبرات في هذا المجال من ناحية، وعدم عمق الخبرة من جانب الوكالة القائمة بالتصنيف من ناحية أخرى فإن هذا مجتمع يؤدي إلى ظهور الاختلافات؛

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار للدول العربية لعام 2010، الكويت، 2010، ص ص 154 - 155

² بن داويدة وهيبه، مرجع سبق ذكره، ص ص 162-163.

- أظهرت التجربة العملية أن قياس مخاطر الجدارة الائتمانية السيادية خصوصاً مدى الاستقرار السياسي ودرجة التآلف الاجتماعي هو هدف صعب المنال؛¹

- صعوبة اتفاق الوكالات على تحديد نفس الوزن الترجيحي لكل منها، وتزداد الاختلافات في حالة تصنيف الجدارة الائتمانية السيادية للدول النامية، في حين تقل في حالة تصنيف الجدارة الائتمانية للشركات متعددة الجنسيات.²

المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار لبعض الدول وفق مؤشر الجدارة الائتمانية السيادية.

سنحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بمؤشرات الجدارة الائتمانية السيادية ، لنستطيع بعد ذلك تحليل مناخ الاستثمار في الدول العربية وفق هذه المؤشرات.

أولاً: التعريف بمؤشرات الجدارة الائتمانية السيادية.

تعتبر مؤشرات الجدارة الائتمانية مؤشرات سيادية عندما تطبق مقاييسها على الالتزامات المالية الحكومية.

وتعرف مؤشرات الجدارة الائتمانية السيادية بأنها: "مقاييس لتقييم احتمالات خطر عدم سداد المقترض لقيمة القرض المستحق عليه، ويتم بناءً عليها تصنيف المقترضين سواء كانوا من القطاع العام أم الخاص.

وهي بذلك كغيرها من مؤشرات الجدارة الائتمانية تركز على محاولة تقييم المخاطر التي قد تؤدي إلى عدم الوفاء بالتزامات السداد.³

ثانياً: الخلفية التاريخية لمؤشرات الجدارة الائتمانية السيادية.

أول من أصدر مؤشرات الجدارة الائتمانية كانت شركة موديز (Moody's) في عام 1909 قام بها جون مودي، وبحلول عام 1929 كانت Moody's تقوم بتصنيف حوالي خمسين حكومة مركزية تصدر سندات اقترض دولياً.

وقد توقف سوق السندات العالمية بعد الحرب العالمية الثانية حتى فترة السبعينات حيث عاد السوق للنشاط ولكن ببطيء شديد.

¹ أحمد طلفاح، الجدارة الائتمانية السيادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، متاح على

www.arab-api.org/images/training/programs.1/2005/35-c19-1. pdf بتاريخ 2012-02-11

² ناجي التوني، مرجع سبق ذكره ، ص 7.

³ أحمد طلفاح، مرجع سبق ذكره، ص ص 01 - 02

وفي نهاية الثمانينات كان هناك 15 دولة فقط تقوم بالاقتراض من سوق رأس المال الأمريكية وحصلت على تصنيف جدارة ائتمانية من Moody's . في حين حصلت الدول الأقل جدارة على القروض من السوق الأوروبية وبعض البنوك بدون الحصول على تصنيف ائتماني . وخلال فترة التسعينات ازدهر نشاط التصنيف الائتماني للدول وهناك الآن العديد من الشركات التي تقوم بإصدار مؤشرات لتقييم الجدارة الائتمانية السيادية أهمها Standard & (Moody's) (poor's) واللتين تقوم كل منهما بتصنيف ما يزيد عن 50 دولة ثم انضمت شركات أخرى مثل Fitch وBorother J P.Morgam وSalomon وBloomberg وE.I.U وCapital Intelligence¹

ثالثاً: رموز تصنيف الجدارة الائتمانية.

تقوم وكالات التصنيف الائتماني بإصدار درجات للتصنيف الائتماني تعبر عن رأي المصدر ورغبته على مقابلة التزاماته المالية بشكل كامل وفي الوقت المحدد مثل الفوائد، أصل القرض ومبلغ التأمين وغيرها، ويعتمد المستثمرون على درجات التصنيف الائتماني بصفته مؤشراً لمدى قدرتهم على استرجاع الأموال المستحقة لهم و التي قاموا باستثمارها. تستخدم وكالات التصنيف الائتماني العالمية رموزاً في شكل حروف أبجدية للدلالة على جودة الائتمان، والتي تندرج ضمن نوعين من مستوى المخاطر الائتمانية، وهي:²

3-1- درجة الاستثمار: وهي مؤشر لانخفاض درجة المخاطر الائتمانية.

3-2- درجة المضاربة: وهي مؤشر لارتفاع درجة المخاطر الائتمانية.

ويعطي لنا الجدول رقم (04) رموز التصنيف للجدارة الائتمانية السيادية لكل من وكالة (Moody's) (Fitch) (standard& Poor's) حيث يوضح من خلاله مستويات الاستثمار والمضاربة ضمن درجات التصنيف الائتماني المختلفة حسب الوكالات الثلاثة الكبرى.

¹ ناجي التوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 02 .

² مداني أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 54

جدول رقم : (04) الرموز المستعملة من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية

توضيح الرموز المستعملة من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية					
معدلات الخسارة عند كل درجة %	Standard& poor's	Fitch Rating's	Moody 's	الوصف	مستوى المخاطر الائتمانية
0.0016	AAA	AAA	Aaa	الأكثر أمانا	درجة الاستثمار
0.0171	AA +	AA+	Aa1	جدارة ائتمانية عالية	
0.0374	AA	AA	Aa2		
0.0781	AA-	AA-	Aa3		
0.1436	A+	A+	A1	جدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية	
0.2569	A	A	A2		
0.4015	A-	A-	A3		
0.6050	BBB+	BBB+	Baa1	جدارة ائتمانية متوسطة إلى أقل من متوسطة	
0.8690	BBB	BBB	Baa2		
1.6775	BBB-	BBB-	Baa3		
2.9040	BB+	BB+	Ba1	غير إستثمارية	درجة المضاربة
4.6265	BB	BB	Ba2		
6.5230	BB-	BB-	Ba3		
8.8660	B+	B+	B1	مخاطرة	
11.3905	B	B	B2		
14.8775	B-	B-	B3		
19.9726	CCC	CCC+	Caa1	مخاطرة عالية	
26.8125		CCC	Caa2		
38.4017		CCC-	Caa3		
55.0000			CA		
100.00			C	متعثرة	
	DDD				
	DD				
	D	D			

المصدر : مداني أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 55

تقييم مناخ الاستثمار وفق بعض المؤشرات الدولية

من الجدول نلاحظ أنه إضافة إلى الرموز التي تستخدمها وكالات التصنيف فهي تستعمل أرقاماً أو إشارات على يمين درجة التصنيف للدلالة على مستوى الجودة الائتمانية ضمن كل درجة تصنيف (درجة الاستثمار، و درجة المضاربة).

حيث تصنيف وكالة موديز (Moody's) أرقاماً لدرجات التصنيف الائتماني من Aa إلى Caa وهي 1 أو 2 أو 3 ويشير الرقم 1 إلى النهاية العليا ضمن درجات التصنيف والرقم 2 على منتصف درجة التصنيف بينما يشير الرقم 3 إلى النهاية الدنيا لدرجات التصنيف.

في حين تصنف وكالتا ستاندر أندبورز (Standard & Poor's) وفيتش (Fitch) لتصنيف إشارتي "+" أو "-" إلى درجات التصنيف الائتماني من AA إلى B للتعبير عن مستوى الجودة الائتمانية ضمنها.

رابعاً: تقييم وضع الدول العربية وفق مؤشرات الجدارة الائتمانية السيادية.

إذا أردنا أن نقيم مناخ الاستثمار للمنطقة العربية خلال الفترة 2010 و 2012 فنقول أنه وحسب وكالات التصنيف الدولية هناك نظرة تشاؤمية مردها وجود مخاطر محتملة في خدمة الديون السيادية في المنطقة ينذر بتخفيض التصنيف السيادي لهذه الدول، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (05) : التقييم السيادي للدول العربية خلال الفترة 2010 و 2012

الدولة	ستاندرد آند بورز		موديز		فيتش		كابيتال اناليجنس		EIU	
	منتصف ديسمبر 2010	منتصف يوليو 2012	منتصف ديسمبر 2010	منتصف يوليو 2012	منتصف ديسمبر 2010	منتصف يوليو 2012	منتصف ديسمبر 2010	منتصف يوليو 2012	منتصف ديسمبر 2010	منتصف يوليو 2012
قطر	مستقر AA	مستقر AA	مستقر Aa2	مستقر Aa2	-	-	مستقر AA-	مستقر AA-	مستقر A	مستقر AA
الكويت	مستقر AA-	سليبي AA	سليبي Aa2	مستقر Aa2	مستقر AA	مستقر AA	مستقر AA-	مستقر AA-	مستقر A	مستقر A
السعودية	مستقر AA-	مستقر AA-	مستقر Aa3	مستقر Aa3	مستقر AA-	مستقر AA-	مستقر AA-	مستقر AA-	مستقر BBB	مستقر BBB
عمان	مستقر A	مستقر A	A2	A2	-	-	مستقر A	مستقر A	مستقر A	مستقر A
البحرين	مستقر A	سليبي BBB	مستقر A3	سليبي Baa1	مستقر A	سليبي BBB	مستقر A	سليبي BBB+	مستقر BBB	مستقر BB
المغرب	مستقر	مستقر	Ba1	Ba1	مستقر	مستقر	مستقر	مستقر	مستقر	مستقر B

تقييم مناخ الاستثمار وفق بعض المؤشرات الدولية

	BB	BBB-	BBB-	BBB-	BBB-			BBB-	BBB-	
تونس	مستقر BBB	مستقر BBB	مستقر BBB	سليبي BBB-	مستقر BBB	سليبي Baa3	مستقر Baa2	مستقر BB	مستقر BBB	
الأردن	مستقر CC	مستقر BB	مستقر BB	-	-	سليبي Ba2	Ba2	سليبي BB	مستقر BB	
لبنان	مستقر CCC	مستقر CCC	مستقر BB	مستقر BB	مستقر BB	B1	مستقر B1	إيجابي B	إيجابي B	
مصر	مستقر CCC	مستقر BB	سليبي BB+	مستقر BBB-	سليبي B+	مستقر BB+	سليبي B1	مستقر Ba1	سليبي B	مستقر BB
الإمارات	مستقر BB	مستقر BB	مستقر AA-	مستقر AA-	-	-	Aa2	Aa2	-	-
ليبيا	مستقر B	مستقر BB	-	-	مستقر B	مستقر BBB+	-	-	-	مستقر A-
اليمن	مستقر CC	مستقر CC	سليبي B-	مستقر B	-	-	-	-	-	-
سورية	مستقر CC	مستقر BB	-	مستقر BB-	-	-	-	-	-	-
الجزائر	مستقر BB	مستقر BB	-	-	-	-	-	-	-	-
العراق	مستقر CCC	مستقر CC	-	-	-	-	-	-	-	-
السودان	مستقر C	مستقر C	-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار لعام 2012، الكويت، 2012، ص 54

من خلال هذا الجدول و بعد المقارنة بين التصنيف عام 2010 والتصنيف عام 2012 نلاحظ أن 11 دولة من بين 17 دولة ترصدها وكالات التصنيف الائتماني السيادي شملت عمليات المراجعة و تم خفض تقييمها السيادي ، حيث أن المتبوع للأوضاع السياسية لهذه الدول يستنتج أن هذا الخفض في التقييم مرده الأحداث السياسية و الحراك الشعبي الذي شهدته هذه الدول خلال الفترة محل الدراسة.

وهناك دولتان عربيتان شهدتا تحسنا في تصنيفهما السيادي خلال هذه الفترة، فحسب وكالة ستاندر أندبورز (Standard & poor 's) فقد ارتفع تصنيف الكويت من (AA-) مستقر إلى (AA) مستقر، كما ارتفع تصنيف قطر حسب وحدة الاستخبارات الاقتصادية الأوروبية (E.I.E) من (A) مستقر إلى (AA) مستقر. في حين أنه هناك 4 دول حافظت على نفس التصنيف وهي كل من السعودية، الإمارات، الجزائر والسودان. وخلال عام 2012 حصلت 7 دول عربية فقط على تقييم سيادي ضمن التقييم السيادي التجميعي للدول كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (06) : التقييم السيادي الموحد للدول العربية حتى 2012/03/31

التسلسل	الدولة	Dec-2010	Mar-2012	تفسير درجة المخاطرة
1	تونس	8	10	درجة المخاطرة متوسطة، عدم استقرار يؤثر على قدرة السداد مع وجود عوامل سلبية مع احتمال زيادة درجة تأثير هذه العوامل السلبية عن التصنيف الأعلى.
2	المغرب	10	10	
3	الأردن	11	12	
4	مصر	10	14	
5	لبنان	14	15	درجة المخاطرة عالية، وتعرض أكثر انكشافا في قدرة السداد بتأثير العوامل السلبية مع احتمال زيادة درجة تأثير هذه العوامل السلبية عن التصنيف الأعلى.
6	اليمن	15	16	
7	ليبيا	8		
8	سورية	13		

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار للدول العربية لعام 2012، مرجع سبق ذكره، ص

55

إن التقييم السيادي التجميعي الدولي يحسب كمعدل تجميعي للتقييم السيادي للبلد وفق وكالات التصنيف الائتماني الدولية، ويحتسب من إجمالي 16 درجة تعدل أفضل كلما انخفضت وأسوأ كلما ارتفعت.

من خلال الجدول نلاحظ أن أربعة دول (تونس، المغرب، الأردن، مصر) حصلت على درجة مضاربة، درجة مخاطر متوسطة مع عدم استقرار يؤثر في القدرة على سداد الالتزامات في مواعيد الاستحقاق ببرز عوامل سلبية مع

احتمال زيادة درجة تأثير هذه العوامل السلبية على التصنيف الأعلى، ودولتان هما (لبنان واليمن) بدرجة مضاربة عالية ومخاطر عالية، وتعرض أكثر انكشافا في مخاطر السداد.

المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار وفق مؤشرات تقييم المخاطر القطرية.

لقد تنامي دور المؤشرات الدولية والإقليمية، حيث أصبح هناك العديد من المؤشرات من بينها مؤشرات المخاطر القطرية، الذي يعتبر من أهم المؤشرات المستعملة في التقييم.

وفي هذا الإطار بالذات سنحاول من خلال هذا البحث عرض هذه المؤشرات، لنذكر ماذا تعني وكيف تعمل.

المطلب الأول: المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

يعتبر المؤشر المركب للمخاطر القطرية من أهم المؤشرات في تقييم المخاطر القطرية، و قبل التعرف على هذا المؤشر يجب أولا الإشارة إلى مفهوم المخاطر القطرية.

أولاً: مفهوم المخاطر القطرية.

من الأهمية بما كان أن نعرض على مفهوم المخاطر بصفة عامة قبل الإشارة إلى مفهوم المخاطر القطرية، حيث تعرف المخاطرة على أنها: "إمكانية حدوث شيء خطير أو غير مرغوب فيه، وهي في نفس الوقت تعبر عن الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى النتيجة المتوقعة"، وبمعنى آخر: "هو احتمال توقع اختلاف ما بين العائد المحتمل والعائد الممكن تحقيقه أي عدم التأكد من إمكانية الحصول على العائد من حيث قيمته أو زمنه أو انتظامه".¹

تعرف المخاطر القطرية أو مخاطر الدولة على أنها: "عبارة عن الخسائر المحتملة الناجمة عن عدم الوفاء بالالتزامات تجاه البنك نتيجة مخاطر وأحداث سياسية واقتصادية أو بيئية أو اجتماعية متعلقة بدولة معينة، مما يجعل الأفراد أو المؤسسات غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك ولذلك يعتبر هذا الخطر ملازم للدولة".²

وتعرف أيضا أنها: "احتمال أن دولة ذات سيادة أو مقترضة في دولة ما قد يكون غير قادر أو غير راغب في الوفاء بالتزاماته نحو أحد أو أكثر من المقرضين أو مستثمرين أجانب.

¹ بلعزوز بن علي، الاستراتيجية في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009-2010، ص 331.

² نصر عبد الكريم، مصطفى أبو صلاح، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II: دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، المؤتمر العلمي السنوي الخامس (بدون عنوان المؤتمر)، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 5-7-2007، ص 10.

وتتمثل الأهمية الرئيسية لتقييم المخاطر القطرية في توقع إمكانية التنصل من تسديد الديون والتقصير أو التأخير في الدفع من قبل المقترضين السياديين، إن تقييم المخاطر القطرية هو تقييم للعوامل الاقتصادية والسياسية والمالية، ومدى تفاعلاتها في تحديد المخاطر المرتبطة ببلد معين.

إن إدراك محددات المخاطر القطرية تعتبر جد مهمة لأنها تؤثر على العرض وكذا تكلفة التدفقات الرأسمالية الدولية.¹

ثانيا: مفاهيم عامة حول المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

سنحاول من خلال هذا العنصر الإشارة إلى مفهوم ومكونات دليل وأهمية المؤشر المركب للمخاطر القطرية و ذلك كما يلي :

1- تعريف المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية (P R S) the Political Risk Services من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) International Country Risk Guide،² لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو التعامل مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها، كما يصدر المؤشر مركب مستقبلي باستخدام المنهج ذاته لاحتساب المخاطر القطرية، ويستند إلى أساس متوسط ثلاثة سيناريوهات تغطي حالات الوضع المتدهور والوضع المعقول والوضع الأفضل.³

2- مكونات المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية وهي مؤشر تقييم المخاطر السياسية، ومؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية ومؤشر تقييم المخاطر المالية،⁴ ويمكن توضيح هذه المؤشرات الثلاثة كما يلي:

1-2 مؤشر تقييم المخاطر السياسية: ويهتم هذا المؤشر بمحددات المخاطر السياسية، و يندرج ضمن هذا المؤشر 12 متغير وهي مبينة في الجدول التالي:

¹ Suhegala Hoti.Mechael Mcaleer.country risk Ratings.

<http://Faculty.fuqua.duke.edu/charvey/teaching/cdrom.ba456.2003/country.risk.rating.pdf>.

² شريط كمال، مرجع سبق ذكره، ص281.

³ عبد الحميد بوخاري، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد10، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، ورقلة، 2012، ص45.

⁴ البشير عبد الكريم، انعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر، الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، بدون تاريخ، ص4.

جدول رقم (07): مؤشر المخاطر السياسية

الحد الأقصى 100 نقطة

النقاط	المكون	تسلسل
12	درجة استقرار الحكومة	1
12	الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية	2
12	خريطة الاستثمار	3
12	وجود نزاعات داخلية	4
12	وجود نزاعات خارجية	5
06	الفساد	6
06	دور الجيش في السياسة	7
06	دور الدين في السياسة	8
06	سيادة القانون والنظام	9
06	الاضطرابات العرقية	10
06	مصادقية الممارسات الديمقراطية	11
04	نوعية البيروقراطية	12

المصدر: فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، عمان، 2008، ص 165.

كل هذه المتغيرات 12 تدخل ضمن مؤشر المخاطر السياسية هذا الأخير شكل 50% من المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

2-2 مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية: ويقاس هذا المؤشر المخاطر الاقتصادية، ويشكل ما نسبته 25% من المؤشر المركب للمخاطر القطرية، و يتكون هذا المؤشر من 5 متغيرات مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم(08): مؤشر المخاطر الاقتصادية

الحد الأقصى 50 نقطة

النقاط	المكون	تسلسل
5	معدل دخل الفرد	1
10	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي	2
10	معدل التضخم	3
15	نسبة عجز فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي	4
10	نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	5

المصدر: فارس رشيد البياتي، مرجع سبق ذكره، ص 165.

2-3 مؤشر تقييم المخاطر المالية: ويقاس هذا المؤشر المخاطر المالية، ويشكل ما نسبته 25% من المؤشر المركب للمخاطر القطرية، وهو يتكون من 5 متغيرات موضحة كمايلي:

جدول رقم(09): مؤشر المخاطر المالية

الحد الأقصى 50 نقطة

النقاط	المكون	التسلسل
10	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي	1
10	نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات	2
15	نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات	3
5	عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة	4
10	استقرار أسعار الصرف	5

المصدر: فارس رشيد البياتي، مرجع سبق ذكره، ص 165.

3- دليل المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يقسم المؤشر الدول حسب درجة المخاطر إلى المجموعات التالية:¹

من صفر إلى 49.5 نقطة ← درجة المخاطر مرتفعة جدا.

من 50 إلى 59.5 نقطة ← درجة مخاطر مرتفعة.

من 60 إلى 69.5 نقطة ← درجة مخاطرة معتدلة.

من 70 إلى 79.5 نقطة ← درجة مخاطرة منخفضة.

من 80 إلى 100 نقطة ← درجة مخاطرة منخفضة جدا.

وهذا يعني انه كلما ارتفع رصيد المؤشر المركب قلت درجة المخاطرة.

4- أهمية المؤشر المركب للمخاطر القطرية: تكمن أهميته في:²

- يعتبر المؤشر المركب للمخاطر القطرية (سواء كان الجاري أو المستقبلي) أداة فنية مهمة يستفيد منها محللو المخاطر

القطرية في المؤسسات المالية خاصة التي تعمل في مجال ضمان المخاطر السياسية (مخاطر غير تجارية) وفي مجال التأمين وإعادة التأمين؛

¹ زوين إيمان، دور الجيل الثاني من إصلاحات الإقتصادية في تحقيق التنمية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011، ص 68.

² محمد قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 291

- كما يعتبر هذا المؤشر مرجعا مهما للباحثين والمستثمرين وأصحاب القرار للإفادة منه في مخططاتهم لكونه يصدر شهريا، فإن أهميته تزداد كأداة تقويمية لرصد ومتابعة وضع القطر من شهر لآخر إذ أنه يشمل آخر التطورات في كل قطر على حدى؛
- كما أنه يوفر تنبؤات رقمية لوضع القطر للمدى القريب (سنة) والمدى الطويل (خمس سنوات) بسيناريوهات مختلفة.

المطلب الثاني: مؤشرات أخرى لتقييم المخاطر القطرية.

إضافة إلى المؤشر المركب للمخاطر القطرية هناك مؤشرات أخرى لا تقل أهمية، تستعمل لتقييم المخاطر وهذه المؤشرات نذكر منها : مؤشر اليورومني، مؤشر الكوفاس، مؤشر الانستيتوشنال أنفستور، مؤشر دان اند براد ستريت.

أولا: مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية.

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورومني مرتين في السنة (في مارس وسبتمبر)، وذلك لغرض قياس المخاطر القطرية لجهة قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته المالية، كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات أو السماح لتحويل الأرباح¹.

يستند هذا المؤشر إلى المكونات الرئيسية التالية (الوزن النسبي):² المخاطر السياسية 25% ، الأداء الاقتصادي 25%، مؤشرات المديونية 10%، وضع الديون المتعثرة 10%، التقويم الائتماني للبلد 10%، توافر التمويل من القطاع المصرفي للمدى الطويل 5%، توافر التمويل قصير المدى 5%، توافر الأسواق الرأسمالية 5%، معدل الخصم عند التنازل 5%.

أما دليل المؤشر فإنه يرتب الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من الإجمالي (100%) وكلما ارتفعت النسبة المئوية دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم السداد، والوفاء بالتزامات القطر

وتجدر الإشارة إلى أنه كلما كان الرصيد الفرعي أعلي يكون وضع الرصيد الإجمالي للمكون أفضل ما عدا في حالة مكونات المديونية والديون المتعثرة التالية :

- نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات؛

¹ بن داودية وهيبة ، مرجع سبق ذكره، ص 163.

² عمار زودة، مرجع سبق ذكره، ص 183.

- نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة الديون المتعثرة أو المعاد جدولتها إلى إجمالي الدين¹.

ثانيا: مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية.

يصدر منذ سبع سنوات عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (coface) وقيس مخاطر قدرة الدول على السداد، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية². وقد صنف دليل المؤشر إلى:

1-2 درجة الاستثمار A: وتقسم إلى 4 مستويات وهي³:

A1: البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة، وسجل السداد جيد جدا، وان إمكانية بروز مخاطر القدرة على السداد ضعيفة جدا؛

2A: احتمال السداد يبقى ضعيفا جدا، حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية اقل استقرارا، أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة يقل نسبيا عن الدولة المصنفة ضمن A1؛

A3: بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لان يصبح أكثر انخفاضاً من الفئات السابقة، مع استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد؛

A4 : سجل المدفوعات المتقطع يصبح أسوأ حالا، مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، رغم ذلك فان إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.

2-2 درجة المضاربة: وتقسم إلى ثلاثة مستويات وهي⁴:

B: يرجع أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلا؛

C: قد تؤدي بيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا؛

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار للدول العربية لعام 2001، الكويت، 2001، ص ص 129 - 130.

² بن داودية وهيبه ، مرجع سبق ذكره، ص 163.

³ ساعد بوراي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، 2007-2008، ص 142.

⁴ محمد قويدري ، مرجع سبق ذكره ، ص 291_292

D: ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوءا.

إذن يتم حسب المؤسسة (كوفاس) استخدام سبعة مستويات في الترتيب وذلك بإجراء ترتيب تصاعدي للمخاطر وهي: A 1، A 2، A3 ، A4 ، B، C،D .

تقوم المؤسسة بتقييم 160 دولة وقد تم وضع هذه التقييمات على أساس المعلومات المتاحة حول الاقتصاد الكلي والبيانات السياسية والمالية، وتستند المؤسسة في تقييماتها على:

- الخبرة الكافية بالاقتصاد الكلي في تقييم المخاطر القطرية ؛

- الخبرة في مجال الأعمال؛

- الخبرة الكافية بالاقتصاد الجزئي.¹

ثالثا: مؤشر الانستيتوشنال أنفستور للتقييم القطري

يصدر هذا المؤشر عن مجلة الاستيتوشنال أنفستور منذ عام 1998 مرتين سنويا،² إحداها في عدد مارس والأخرى في عدد سبتمبر، ويتم احتساب المؤشر المكون من 100 نقطة مئوية بالاستناد إلى مسح استقصائية يتم الحصول عليها من قبل كبار رجال الاقتصاد والمحللين في البنوك العالمية والشركات المالية الكبرى.³

حيث تصنف الدول وفق تدرج من صفر إلى 100 وكلما ارتفع رصيد الدولة دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة.⁴

رابعا: مؤشر وكالة دان اند برادستريت للمخاطر القطرية.

يقيس مؤشر وكالة دان اند برادستريت المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي، ويرتكز على تقييم المخاطر القطرية ليس فقط المرتبط بالقدرة على سداد أصل الدين والفوائد وأصل المبلغ المستثمر وعوائده، وقيمة البضاعة المستوردة لصالح المصدر، بل يشمل أيضا الفرص التصديرية والاستثمارية الضائعة.

¹ COFACE, country risk Assessments, in source:

www.coface.com/economic-studies-and-country-risk

2013-09-18

² بن الداودية وهيبة ، مرجع سبق ذكره، ص 163.

³ عمار زودة، مرجع سبق ذكره، ص 184.

⁴ محمد قويدري ، مرجع سبق ذكره ، ص 291.

ويعتمد المؤشر على أربع مجموعات من التغيرات تغطي كلا من مخاطر السياسية، والمخاطر الاقتصادية الكلية، والمخاطر الخارجية والمخاطر التجارية.

1- المخاطر السياسية: وتشمل البيئة المؤسسية، سياسة الدول الداخلية، استقرار الوضع السياسي والاجتماعي، والسياسة الخارجية.

2- المخاطر الاقتصادية الكلية: وتشمل معدل النمو الاقتصادي للمدى القصير، وهيكل أسعار الفائدة، الإصلاح الاقتصادي الهيكلي معدل النمو الاقتصادي للمدى الطويل.

3- المخاطر الخارجية: وتشمل وضع التجارة الخارجية، وضع الحساب الجاري، وضع الحساب الرأسمالي، احتمالات العجز في سداد الديون سعر الصرف العملة المحلية.

4- المخاطر التجارية: وتشمل الوضع الائتماني الإجمالي، السياسة الضريبية، استقرار القطاع المصرفي، الفساد.

ويقسم دليل المؤشر المخاطر إلى سبع مجموعات من 1 إلى 7، ويميز بداخل كل مجموعة بين 4 مستويات من المخاطرة يشار إليها بالأحرف a,b,c,d باستثناء المستوى السابع الذي لا يحتوي على مستويات فرعية، بحيث تكون الدول الحاصلة على 1a هي الأقل مخاطرة والحاصلة على 7 هي الدول الأعلى مخاطرة.¹

المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار لبعض الدول وفق بعض مؤشرات المخاطر القطرية.

من خلال هذا المطلب سنحاول تقييم وضع بعض الدول وفق بعض مؤشرات المخاطر القطرية، وهذه المؤشرات هي: المؤشر المركب للمخاطر القطرية، مؤشر الكوفاس، مؤشر اليورومني ، ومؤشر دان اند براد ستريت.

اولا: تقييم مناخ بعض الدول العربية حسب المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

حسب هذا المؤشر فقد جاء تصنيف الدول العربية في 2012 كما هو مبين في الجدول التالي:

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار للدول العربية لعام 2011، الكويت، 2011، ص ص 57-58.

جدول رقم(10): وضع الدول العربية وفق المؤشر المركب للمخاطر القطرية

الدول	ديسمبر 2010	جوان 2012	التغير
1 سلطنة عمان	81.5	83.5	✓
2 الامارات	81.3	82.8	✓
3 قطر	82.0	81.0	X
4 السعودية	80.3	81.0	✓
5 الكويت	82.5	79.8	X
6 ليبيا	80.5	75.5	X
7 البحرين	78.3	74.8	X
8 الجزائر	72.0	72.0	!
9 المغرب	72.3	70.5	X
10 الاردن	69.5	67.8	X
11 تونس	72.8	64.3	X
12 لبنان	59.8	61.8	✓
13 مصر	65.3	60.3	X
14 العراق	58.3	59.5	✓
15 اليمن	61.8	57.8	X
16 سوريا	67.3	54.0	X
17 السودان	52.0	46.0	x
18 الصومال	37.3	41.3	✓
مجموع الدول العربية في المؤشر		18	

مفتاح الجدول	✓ تعني ان المؤشر شهد تحسنا	! تعني ان المؤشر لم يتغير	X تعني ان المؤشر شهد انخفاضاً
--------------	----------------------------	---------------------------	-------------------------------

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2012، ص62

من خلال الجدول نلاحظ انه من بين 218 دولة عربية استطاعت 4 دول فقط حسب المؤشر المركب للمخاطر القطرية 2012 أن تحصل على درجة مخاطر منخفضة جدا (من 80 إلى 100) وهي كل من السعودية، قطر، سلطنة عمان، الإمارات.

في حين تحصلت كل من الجزائر، ليبيا، الكويت والمغرب والبحرين على درجة مخاطرة منخفضة (من 70 إلى 79.9)، أما مصر، الأردن، تونس، لبنان فقد تحصلت على درجة مخاطرة معتدلة (من 60 إلى 69.9) وهناك ثلاث دول حصلت على درجة مخاطرة مرتفعة وهي كل من العراق، اليمن، سوريا من (50 إلى 59.9)، في حين أن هناك دولتان فقط حصلتا على درجة مخاطرة مرتفعة جدا وهما السودان، الصومال من (40 إلى 49.9).

ومن خلال المقارنة بين قيم المؤشر العالمي 2010، 2012 نلاحظ أن هناك دولا شهد المؤشر المركب للمخاطر القطرية تحسنا وهي سلطنة عمان، الإمارات، السعودية، لبنان، العراق والصومال.

أما الدول التي شهد المؤشر فيها تراجعاً هي قطر، الكويت، ليبيا، البحرين، المغرب، الأردن، تونس، مصر، اليمن، سورية، السودان، بينما حافظت الجزائر على نفس درجة المخاطر.

ثانياً: تقييم وضع الدول العربية وفق مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية.

وفق هذا المؤشر يتم تقييم 20 دولة عربية من اصل 140 دولة موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (11): وضع الدول العربية وفق مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية

الدولة	افريل 2012	
1 سلطنة عمان	66.98	
2 الإمارات	61.74	
3 قطر	74.26	
4 الكويت	70.17	
5 ليبيا	24.07	
6 البحرين	53.90	
7 الجزائر	40.01	
8 المغرب	48.52	
9 الأردن	46.86	
10 تونس	49.81	
11 لبنان	42.74	
12 مصر	39.11	
13 العراق	29.85	
14 اليمن	22.90	
15 سورية	24.27	
16 السودان	26.98	
17 الصومال	13.85	
18 جيبوتي	7.72	
19 موريتانيا	5.62	
20 السعودية	64.81	
عدد الدول العربية في المؤشر	20	

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2012، ص 62

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك 5 دول تحصلت على درجة مخاطر منخفضة جدا وهي كل من قطر، الكويت، سلطنة عمان، السعودية ثم الإمارات.

بينما حصلت دولة واحدة فقط على درجة مخاطرة منخفضة وهي البحرين، وقد حصلت كل من المغرب والأردن وتونس ولبنان والجزائر ومصر على درجة مخاطر معتدلة، أما العراق والسودان وسورية وليبيا واليمن على درجة مخاطر

تقييم مناخ الاستثمار وفق بعض المؤشرات الدولية

مرتفعة، وهناك ثلاث دول حصلت على درجة مخاطرة مرتفعة جدا وهي الصومال، جيبوتي وموريتانيا .

ثالثا: تقييم وضع الدول العربية وفق مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية.

من أجل معرفة درجة المخاطر للدول العربية وفق مؤشر الكوفاس نستعرض الجدول التالي:

جدول رقم(12): تقييم وضع الدول العربية وفق مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية

م	الدولة	جوان 2011	جوان 2012	التغير
1	سلطنة عمان	A3	A3	!
2	الإمارات	A3	A3	!
3	قطر	A2	A2	!
4	السعودية	A4	A4	!
5	الكويت	A2	A2	!
6	ليبيا	C	D	X
7	البحرين	A3	A4	X
8	الجزائر	A4	A4	!
9	المغرب	A4	A4	!
10	الأردن	B	B	!
11	تونس	A4	A4	!
12	لبنان	C	C	!
13	مصر	B	C	X
14	العراق	D	D	!
15	اليمن	D	D	!
16	سورية	C	D	X
17	السودان	D	D	!
18	الصومال	—	—	—
19	جيبوتي	C	C	!
20	موريتانيا	C	C	!
مجموع الدول العربية في المؤشر		19		

مفتاح الجدول	✓ المؤشر شهد تحسنا	! المؤشر لم يتغير	X المؤشر شهد انخفاضا
--------------	--------------------	-------------------	----------------------

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2012، ص62

من خلال الجدول نلاحظ أنه في 2012 دول حصلت على درجة مخاطر مرتفعة جدا، وأخرى مرتفعة، ودول حصلت على درجة مخاطر منخفضة، بينما حصلت دول أخرى على درجة مخاطر منخفضة جدا ونبين هذه الدول كمايلي:

حصلت كل من قطر، الكويت، ثم الإمارات وسلطنة عمان على درجة مخاطر منخفضة جدا، بينما حصلت كل من السعودية والبحرين والجزائر والمغرب والأردن وتونس على درجة مخاطر منخفضة.

أما الدول التي حصلت في منتصف عام 2012 على درجة مخاطر مرتفعة هي 4 دول تتمثل في لبنان ومصر وجيبوتي وموريتانيا، بينما حصلت كل من ليبيا والعراق واليمن وسورية والسودان على درجة مخاطرة مرتفعة جدا.

كان هذا فيما يخص عام 2012، أما اذا قارنا المؤشر بين 2011 و2012 نلاحظ أن هناك دول حافظت على نفس الترتيب في حين أن هناك دول شهد المؤشر انخفاضا حيث أن هناك 15 دولة حافظت على تصنيفها وهي: سلطنة عمان، الإمارات، قطر، السعودية، الكويت، الجزائر، المغرب، الأردن، تونس، لبنان، العراق، اليمن، السودان، جيبوتي، موريتانيا، أما الدول التي انخفض المؤشر خلال 2012 هي: ليبيا، البحرين، سورية.

رابعا: تقييم وضع الدول العربية وفق مؤشر دان اند براد ستريت للمخاطر القطرية.

يضم هذا المؤشر تقييم 17 دولة عربية تم تصنيفها في مارس 2012 كما في الجدول التالي:

جدول رقم (13): بوضح تقييم الدول العربية وفق مؤشر دان اند براد ستريت

الدولة	ديسمبر 2010	مارس 2012	التغير
1 سلطنة عمان	3a	3c	X
2 الإمارات	2d	3c	X
3 قطر	2a	3a	X
4 السعودية	3a	3b	X
5 الكويت	3b	3a	X
6 ليبيا	5a	7	X
7 البحرين	2d	4a	X
8 الجزائر	5b	5c	X
9 المغرب	3b	3d	X
10 الاردن	3d	4b	X
11 تونس	2c	5a	X
12 لبنان	4d	5b	X
13 مصر	3c	5d	X
14 العراق	6d	6d	!
15 اليمن	6d	6d	!
16 سورية	5a	7	X
17 السودان	6d	6d	!
عدد الدول العربية في المؤشر		17	

مفتاح الجدول	✓ المؤشر شهد تحسنا	! المؤشر لم يتغير	X المؤشر شهد انخفاضاً
--------------	--------------------	-------------------	-----------------------

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2012، ص 63

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك 17 دولة عربية تم تصنيفها خلال هذا المؤشر تفاوت فيها درجة المخاطر بين مرتفعة جداً ومرتفعة، منخفضة جداً ومنخفضة، وهذه الدول هي:

قطر والسعودية والإمارات وسلطنة عمان والكويت والمغرب، حصلت على درجة مخاطر منخفضة جداً، أما البحرين والأردن حصلتا على درجة مخاطر منخفضة، بينما تونس ولبنان والجزائر ومصر حصلت على درجة مخاطر معتدلة.

أما الدول التي حصلت على درجة مخاطر مرتفعة هي 3 دول متمثلة في كل من العراق واليمن والسودان، وتحصلت دولتان فقط على درجة مخاطر مرتفعة جداً وهما ليبيا وسورية.

أما إذا ما قارنا بين الدول 17 خلال العامين 2010 و 2012 فإننا نلاحظ أن هناك ثلاث دول حافظت على نفس التصنيف وهي كل من العراق واليمن والسودان.

أما الدول التي انخفض المؤشر فيها فهي 14 دولة متمثلة في سلطنة، عمان والإمارات، قطر السعودية، الكويت، ليبيا، البحرين، الجزائر، المغرب، الأردن، تونس، لبنان، مصر، سورية. وبهذا لا توجد أي دولة عربية شملها التصنيف عرف المؤشر فيها ارتفاعاً.

من خلال ما سبق ومن خلال تقييم الدول العربية وفق بعض مؤشرات المخاطر القطرية وهي: (المؤشر المركب، مؤشر اليورومني، مؤشر الكوفاس ومؤشر دان اند براد ستريت) نلاحظ أن التطورات السياسية التي شهدتها الساحة العربية كان لها الأثر الكبير على مناخ الاستثمار في المنطقة، حيث أن الدول التي شهدت ثورات شعبية كانت أغلبها الدول التي سجلت درجة مخاطرة مرتفعة إن لم تكن مرتفعة جداً مثل، تونس، مصر، ليبيا، اليمن وسورية.

المبحث الثالث: تقييم مناخ الاستثمار وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال.

يعتبر مؤشر سهولة أداء الأعمال من المؤشرات الهامة المساعدة في تقييم مناخات الاستثمار، حيث يعتبر وسيلة فعالة تساعد الدول وبالأخص الدول النامية على معرفة مدى سهولة أنشطة الأعمال فيها، و تساعد على تحديد الإصلاحات اللازمة، حيث أن هذا المؤشر يساعد متخذي القرار على مقارنة أداء الدول والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية، وهذا ما سنتناوله من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال (مؤشر بيئة أداء الأعمال).

يعتبر مؤشر سهوله أداء الأعمال (مؤشر بيئة أداء الأعمال) من بين أهم المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها في تقييم مناخ الاستثمار لأي دولة، وعلى هذا الأساس سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على هذا المؤشر من خلال التطرق إلى مفهومه ومكوناته وكذا دليله.

أولاً: التعريف بالمؤشر.

يقيس المؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنوياً عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2004،¹ مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على القطاع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بهدف وضع أسس للتقييم والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة والدول النامية.²

وكما ذكر سابقاً فإن هذا المؤشر يصدر بناءً على تقرير (عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية) بناءً على التقرير السنوي المشترك حول ممارسة أنشطة الأعمال.

ويعتبر هذا التقرير أداة يجري استخدامها لتتبع كافة الإجراءات التي تتخذها الغالبية العظمى من الدول من أجل تحسين بيئة الأعمال وتسيير ممارسة أنشطة الأعمال، صدر أول تقرير لممارسة أنشطة الأعمال في عام 2003 وقد استخدم هذا التقرير مقاييس موضوعية للإجراءات الحكومية والتشريعات المنظمة لأنشطة الأعمال وإنفاذها.³

ثانياً: مكونات المؤشر.

يتكون المؤشر من عشر مؤشرات فرعية تكون مجملها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال هذه المؤشرات بدورها تنقسم إلى مكونات فرعية.⁴

ويستند هذا المؤشر إلى عشر مؤشرات فرعية، هذه المؤشرات يحسب متوسطها، وكلما كان المؤشر منخفضاً كلما دل ذلك على سهولة أداء الأعمال في تلك الدولة،⁵ ويمكن الإشارة إلى هذه المؤشرات كما يلي:

1- مؤشر بدء (تأسيس) المشروع: يعتبر عملية تأسيس الكيان القانوني للمؤسسة من العوامل الرئيسية المكونة لبيئة الأعمال لكونها أول خطوة عند اتخاذ قرار الاستثمار، ويتكون مؤشر بدء النشاط من:

- عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة؛

¹ مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الدول النامية، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009-2010، ص 145.

² مفتاح صالح، بن سميحة دلال، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 43-44 مركز دراسات الوحدة العربية، تصنيف فريق 2008، ص 123.

³ إيهاب مقابلة، البيئة الاستثمارية و معوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مجلة دراسات تنمية، العدد 48، الكويت أكتوبر 2014، ص 49

⁴ ساعد بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص 139.

⁵ جميلة الجوزي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص 152.

- الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز هذه الإجراءات وهي إجمالي عدد الأيام اللازمة لتسجيل الشركة؛
- تكلفة إنجاز هذه الإجراءات كنسبة من نصيب الفرد من الدخل الوطني.¹

2- مؤشر استخراج التراخيص: يقيس المؤشر مدى مرونة استصدار تراخيص بناء وتشيد مبنى تجاري لممارسة نشاط مشروع صغير أو متوسط الحجم من خلال:

- عدد الإجراءات القانونية اللازمة لاستصدار هذه التراخيص؛
- الفترة الزمنية المستغرقة لإنجاز التراخيص أي عدد الأيام المستغرقة لذلك؛
- التكلفة الرسمية اللازمة لاستيفاء كل مشروع كنسبة من نصيب الفرد من الدخل الوطني.²

3- مؤشر تسجيل الممتلكات: تسجيل الملكية العقارية يعتبر من الأمور المهمة بالنسبة للمستثمر خاصة إذا ما علمنا إن العقارات تمثل ما بين النصف إلى ثلاثة أرباع الثروة في معظم اقتصاديات العالم، إضافة إلى أهميتها في تسهيل حصول المستثمر على التمويل لضماتها.

ويتكون المؤشر من ثلاث مكونات فرعية وهي:

- عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري؛
- الفترة الزمنية معبرا عنها بالأيام التي تستغرقها عملية نقل ملكية عقارين بين شركتين؛
- التكلفة الرسمية لإنجاز إجراءات تسجيل أو نقل ملكية العقار حتى يتمكن المالك من بيعه أو رهنه كضمان مقابل الحصول على قرض مصرفي.³

4- مؤشر الحصول على الائتمان: يعد الائتمان المصرفي من العناصر الرئيسية لتأسيس المشروعات، وتمويل عملياتها التشغيلية والتوسيعية، ويتكون هذا المؤشر من:

- قوة الحقوق القانونية (من 0 - 10) وكلما اقترب المؤشر من 10 كلما كانت قوانين الضمانات والإفلاس مصممة بشكل أفضل لتوسيع نطاق القدرة على الحصول على الائتمان؛

¹ أحمد الضيع ، سفيان إبراهيم، مؤشر بدء المشروع 2012 ، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية الكويت، متاح على:

DB/ar/starting_2012.pdf/ net/userfiles/file.iaige.www بتاريخ 2014-08-24

² زوين إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 62.

³ احمد الضيع، سفيان إبراهيم، مؤشر تسجيل الممتلكات 2012 ، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية الكويت، متاح على:

DB/ar/property-2012.pdf/ net/userfiles/file.iaige.www بتاريخ 2014-08-24

- مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية (0-6)؛
- تغطية المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين).¹
- 5- مؤشر حماية المستثمر:** يعتبر مؤشر حماية المستثمر من المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال ، و يتكون هذا المؤشر من المؤشرات التالية:
 - مؤشر نطاق الإفصاح؛
 - مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة؛
 - مؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء؛
 - مؤشر قوة حماية المستثمر.²
- 6- مؤشر دفع الضرائب:** يقيس هذا المؤشر مدى مرونة أو جمود أنظمة تحصيل الضرائب المفروضة والسياسة الضريبية المعمول بها في الدول التي يشملها المؤشر من خلال تقييم المعدلات المفروضة وآليات السداد الإدارية والإجرائية، ويتكون هذا المؤشر من:
 - مؤشر عدد المدفوعات الضرائب سنوياً؛
 - مؤشر الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية، معبرا عنها بعدد الساعات سنوياً؛
 - مؤشر نسبة إجمالي الضرائب والاشتراكات الإلزامية المستحقة الدفع من إجمالي الأرباح التجارية.³
- 7 - مؤشر التجارة عبر الحدود:** يركز هذا المؤشر الفرعي لبيئة أداء الأعمال على تفاصيل تكلفة التبادل التجاري الدولي من خلال تحديد تكلفة التصدير والاستيراد، ويشمل ثلاث مؤشرات:
 - عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير والاستيراد؛
 - الوقت اللازم لإتمام التصدير معبرا عنه بالأيام؛
 - التكلفة اللازمة لإتمام عملية التصدير والاستيراد بالدولار الأمريكي لكل حاوية.
- 8- مؤشر إنفاذ العقود:** يدرس هذا المؤشر مدى سهولة وصعوبة تنفيذ العقود ويشمل:

أحمد الضبيع، سفيان إبراهيم، مؤشر الحصول على الائتمان 2012 ، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، الكويت، متاح على: ¹

<http://www.iaigc.net/UserFiles/file/DB/ar/credit-2012.pdf> بتاريخ 2014-08-24

² 140-139 . بولجمل كريمة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص

أحمد الضبيع ، سفيان إبراهيم ، مؤشر دفع الضرائب ، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، الكويت، متاح على: ³

<http://www.iaigc.net/UserFiles/file/DB/ar/paying tax- 2012.pdf> بتاريخ 2014-08-24

- عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود التجارية؛
 - الفترة الزمنية اللازمة للفصل في القضية وإصدار حكم نهائي بشأنها معبر عنها بعدد الأيام؛
 - التكلفة الرسمية كنسبة من قيمة المطالبة.¹
- 9- مؤشر توظيف العاملين:** يقيس هذا المؤشر مدى مرونة أو جمود التشريعات والإجراءات الحكومية المنظمة لسوق العمل في 183 دولة حول العالم، ويتكون من مؤشر توظيف العاملين من:
- صعوبة توظيف العمالة الجديدة؛
 - جمود ساعات العمل الإجبارية اليومية العادية و الإضافية المسموح بها؛
 - صعوبة الاستغناء عن العمالة؛
 - صرامة تشريعات العمل؛
 - تكلفة الاستغناء عن العمالة معبرا عنها بعدد أسابيع أجر العمال.²
- 10 - مؤشر إغلاق المشروع:** إن توفير الحرية في الخروج من النشاط وإغلاقه في حالة الفشل من خلال نظام قضائي فعال ومرن يساعد على توظيف رؤوس الأموال في القطاعات الأكثر إنتاجية، ويتكون هذا المؤشر من:
- معدل استرداد الدائنين بمختلف أنواعهم (مصلحة الضرائب، العاملين بالشركة..) لديهم ومستحقاتهم اتجاه الشركة المتعثرة أو المعلن إفلاسها.³
 - الفترة الزمنية اللازمة لإعلان الإفلاس وتصفية النشاط وإغلاق الأعمال معبرا عنه بعدد السنوات.
 - تكلفة إعلان الإفلاس وإغلاق الأعمال معبرا عنها بنسبة من قيمة الشركة المتعثرة.⁴
- إضافة إلى المؤشرات الفرعية السابقة فقد تم استحداث مؤشر جديد خلال عام 2012 وهو مؤشر توصيل الكهرباء وقياس سهولة حصول الشركات على الكهرباء ويتكون من:
- مؤشر عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل وتنظيم عمليات التوصيل؛

¹ زوين إيمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 63.

² عادل عبد العظيم ، احمد الضبع ، سفيان مبرغني ، مؤشر توظيف العاملين 2010 ، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، الكويت متاح على www.iaige.net/userfiles/file/DB/ar/empworkers_2010.bdf بتاريخ 2014-08-24

³ بولجل كريمة ، مرجع سبق ذكره، ص 143.

⁴ يوسف مسعداوي ، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر . مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 3، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، جوان 2008، ص 178.

- الوقت المستغرق لتوصيل التيار الكهربائي؛

- تكلفة توصيل التيار الكهربائي كنسبة من متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني السنوي.¹

ثالثاً: دليل المؤشر.

يدل تصنيف الدولة في مؤشر سهولة أداء الأعمال ، على مدى تمتعها ببيئة أعمال ملائمة وجاذبة للاستثمار، حيث تدل القيمة الأدنى على بيئة أفضل والعكس صحيح، وقد منحت المؤشرات الفرعية التي تكون المؤشر المركب أوزاناً متساوية، حيث يتم احتساب القيم المذكورة في المؤشر من متوسط النسب المئوية التي سجلتها الدول في كل مؤشر فرعي².

المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار لبعض الدول وفق المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال ومؤشراته الفرعية.

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى موقع الدول العربية في مؤشر سهولة أداء الأعمال ومؤشراته الفرعية من خلال البيانات الصادرة عن الهيئات والمؤسسات المتخصصة.

أولاً: ترتيب بعض الدول العربية على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

تشير البيانات الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال عام 2012 إلى وجود تباين واضح في مؤشرات البيئة الاستثمارية في الدول العربية حيث أنه في 2012 جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة 12 من أصل 183 دولة شملها التصنيف في حين جاءت جيبوتي في المرتبة 170 كما هو مبين في الجدول التالي:

¹ أحمد الضيع ، سفيان إبراهيم، مؤشر توصيل الكهرباء 2012 ، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية الكويت، متاح على:

www.iaige.net/userfiles/files/DB/ar/electricity-_2012.bdf.

بتاريخ 2014-08-24

² عمار زودة، مرجع سبق ذكره، ص 166.

جدول رقم (14): ترتيب بعض الدول العربية على أساس سهولة أداء أنشطة الأعمال

البلد	الترتيب العام لسنة 2011	الترتيب العام لسنة 2012	عدد الإصلاحات لسنة 2012	التغير	التغير
السعودية	10	12	1	-2	↓
الإمارات	35	33	2	2	↑
قطر	38	36	2	2	↑
البحرين	33	38	0	-5	↓
تونس	40	46	0	-6	↓
عمان	53	49	3	4	↑
الكويت	71	67	0	4	↑
المغرب	115	94	3	21	↑
الأردن	95	96	2	-1	↓
اليمن	94	99	1	-5	↓
لبنان	103	104	1	-1	↓
مصر	108	110	0	-2	↓
فلسطين	128	131	0	-3	↓
سورية	136	134	1	2	↑
السودان	135	135	0	0	←
الجزائر	143	148	1	-5	↓
موريتانيا	162	159	1	3	↑
العراق	159	164	0	-5	↓
جيبوتي	167	170	1	-3	↓

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

the world Bank, **the international finance corporation**, the doing business ,2012 in source ;

Business.org./media/FPDRM www.doing

يتضح من خلال الجدول أن الدول التي تصدرت قائمة ترتيب الدول العربية على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2012 هي أغلبها دول مجلس التعاون الخليجي وهي كل من السعودية والإمارات، قطر، البحرين وعمان.

أما فيما يتعلق بعدد الإصلاحات في الإجراءات الحكومية التي اتخذتها الدول العربية لعام 2012 من أجل تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال فيها، فقد تراوحت هذه الإصلاحات بين 0 و 3، حيث أنه وحسب ما هو مبين في الجدول فإن هناك 7 دول عربية لم تقم بأي إصلاح.

وبمقارنة ترتيب الدول العربية حسب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعامي 2011 و 2012 نلاحظ أن هناك سبع دول عربية قد تحسن ترتيبها وهي كل من الإمارات، قطر، عمان، الكويت والمغرب، سورية، موريتانيا بينما بقيت دولة واحدة فقط وهي السودان ترتيبها ثابت على ما كانت عليه عام 2011، كما أن هناك إحدى عشر دولة عرف ترتيبها تراجعاً بمعدلات متفاوتة، وقد تراوح مستوى التغير في الترتيب للدول العربية بين (6-) في حالة تونس و 21 في حالة المغرب.

ثانياً: ترتيب بعض الدول العربية وفق بعض المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال.

سنحاول من تحليل وضع الدول العربية وفق بعض المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال كما هو موضح في الجداول رقم: (15)، (16)، (17) ونبدأ بالجدول الأول الذي يضم كل من مؤشر بدأ المشروع ومؤشر استخراج التراخيص ومؤشر تسجيل الممتلكات وذلك

كمايلي:

جدول رقم (15): يوضح مؤشر بدء المشروع، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر تسجيل الممتلكات

مؤشر بدء المشروع		مؤشر استخراج التراخيص		مؤشر تسجيل الممتلكات		الدولة	الترتيب عربيا	الترتيب عربيا	الترتيب عربيا
201 2	201 1	201 2	201 1	201 2	201 1				
1	1	4	6	1	1	السعودية	1	14	10
93	94	13	154	155	18	مصر	2	18	21
6	5	2	12	12	3	الإمارات	3	45	42
65	60	9	86	85	9	تونس	4	46	56
55	53	7	35	36	5	اليمن	5	55	66
21	21	3	64	69	7	سلطنة عمان	6	76	68
30	28	4	7	5	2	البحرين	7	78	82
144	143	17	75	76	8	المغرب	8	82	93
101	103	15	93	94	10	الأردن	9	98	95
105	105	16	161	157	19	لبنان	10	104	109
37	37	5	24	24	4	قطر	11	124	116
41	40	6	130	127	15	السودان	12	123	126
82	79	11	133	132	16	سورية	13	133	129
88	93	12	121	118	13	الكويت	14	141	142
167	165	19	118	117	11	الجزائر	15	150	153
59	71	8	64	109	6	موريتانيا	16	153	159
98	95	14	120	114	12	العراق	17	174	176
78	78	10	129	123	14	فلسطين	18	173	177
148	144	18	142	137	17	جيبوتي	19	177	179

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مؤشر بدء المشروع، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر تسجيل الممتلكات،

المتاح على www.iaige.net/

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم (15) الذي يحتوي على ترتيب الدول العربية وفق كل من مؤشر بدء المشروع و مؤشر استخراج التراخيص ومؤشر تسجيل الممتلكات، إن ترتيب الدول كان متباينا خلال عام 2012، حيث أنه حسب مؤشر بدء المشروع فقد تصدرت السعودية الترتيب عربيا واحتلت المركز العاشر عالميا في حين احتلت جيبوتي المركز التاسع عشر والأخير عربيا المركز 179 عالميا. هذا وقد حافظت السعودية على الصدارة على المستوى العربي وفق مؤشر استخراج التراخيص ومؤشر تسجيل الممتلكات، كما تصدرت الترتيب عالميا حسب مؤشر تسجيل الممتلكات، وحصلت على المركز الرابع حسب مؤشر استخراج التراخيص، أما الدولة التي حصلت على المركز الأخير عربيا والمركز 161 عالميا حسب مؤشر استخراج التراخيص فهي لبنان. أما حسب مؤشر تسجيل الممتلكات فقد جاءت الجزائر في ذيل الترتيب على المستوى العربي حاصلة بذلك على المركز 167 عالميا.

وبمقارنة ترتيب الدول لعامي 2011 و 2012 نلاحظ أن هناك دول شهد ترتيبها تحسنا في حين عرفت دول أخرى تراجعاً و ذلك حسب المؤشرات الثلاثة السابقة الذكر.

فحسب مؤشر بدء المشروع هناك ستة دول عرف ترتيبها تحسنا وهي كل من السعودية، الإمارات وسلطنة عمان والمغرب الأردن وقطر وسورية، كما عرفت باقي الدول تراجعاً، وقد كانت نسبة التغير بين (11 و 8).

أما حسب مؤشر استخراج التراخيص فهناك سبعة دول تحسن ترتيبها وهي كل من السعودية اليمن. موريتانيا. سلطنة عمان، المغرب، الأردن، مصر، أما الإمارات و قطر فقد حافظتا على ترتيبهما، في حين عرف ترتيب باقي الدول تراجعاً، وقد كانت نسبة التغير بين (6 و 45).

أما فيما يخص مؤشر تسجيل الممتلكات فقد عرفت أربع دول تحسنا في ترتيبها وهي كل من موريتانيا، الكويت، مصر والأردن وقد حافظت كل من السعودية وسلطنة عمان وقطر وفلسطين ولبنان على ترتيبها، أما باقي الدول العربية فقد عرفت تراجعاً حسب هذا المؤشر، و قد تراوحت نسبة التغير بين (5 و 12).

إضافة إلى المؤشرات الثلاثة السابقة سنحاول تحليل وضع الدول العربية وفق بعض المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال وذلك كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم(16): يوضح مؤشر الحصول على الائتمان مؤشر حماية المستثمر مؤشر دفع الضرائب

الدولة	مؤشر الحصول على الائتمان			مؤشر حماية المستثمر			مؤشر دفع الضرائب	
	الترتيب عربيا	الترتيب عالميا		الترتيب عربيا	الترتيب عالميا		الترتيب عربيا	الترتيب عالميا
		2011	2012		2011	2012		
السعودية	1	45	48	1	16	17	4	10
مصر	2	75	78	7	74	79	17	139
الامارات	4	75	98	15	120	122	2	7
تونس	9	96	98	3	44	46	11	61
اليمن	13	139	159	16	131	133	16	147
سلطنة عمان	7	130	98	10	93	97	3	9
البحرين	10	116	126	6	74	79	6	16
المغرب	6	96	98	9	153	97	15	148
الاردن	12	130	150	14	120	122	7	19
لبنان	3	75	78	8	93	97	8	28
قطر	8	130	98	11	93	97	1	2
السودان	15	152	166	18	153	155	13	99
سورية	18	170	174	12	108	111	14	106
الكويت	5	96	98	2	28	29	5	14
الجزائر	11	139	150	5	74	79	18	162
موريتانيا	14	152	166	17	145	147	19	172
العراق	17	170	174	13	120	122	10	46
فلسطين	16	152	166	4	44	46	9	37
جيبوتي	19	177	177	19	179	179	12	66

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مؤشر الحصول على الائتمان، حماية المستثمر، دفع الضرائب المتاح على www.iaige.net

إذا أردنا معرفة وضع الدول العربية وفق كل من مؤشر الحصول على الائتمان ومؤشر حماية المستثمر ومؤشر دفع الضرائب فإنه يمكن القول أنه ما يلاحظ من خلال الجدول فإن هناك اختلاف واضح في ترتيب الدول العربية وفق هذه المؤشرات، فالسعودية مثلاً فقد حصلت على المرتبة الأولى عربياً وفق المؤشر الأول والثاني بينما حصلت على المركز الرابع حسب المؤشر الثالث هذا المؤشر التي احتلت حقه قطر الصدارة، في حين حصلت جيبوتي على المركز الأخير حسب كل من مؤشر الحصول على الائتمان و مؤشر حماية المستثمر، أما مؤشر دفع الضرائب فقد كان المركز الأخير لموريتانيا.

وإذا ما قارنا بين الدول حسب هذه المؤشرات لكل من عام 2011 و 2012 فنلاحظ أن:

حسب مؤشر الحصول على الائتمان هناك دولتان فقط تحسن ترتيبها وهما كل من سلطنة عمان، قطر ودولة واحدة فقط حافظت على ترتيبها وهي جيبوتي أما باقي الدول العربية فقد عرف ترتيبها تراجعاً. فكانت نسبة التغير بين (-) 20 و 32).

وحسب مؤشر حماية المستثمر فإن هناك دولة واحدة فقط الذي تحسن ترتيبها وهي المغرب تحسناً ملحوظاً ب 56 مركز، في حين حافظت جيبوتي على ترتيبها، أما باقي الدول فقد تراجع ترتيبها، وقد كانت نسبة التغير تتراوح بين (-) 5 و 56).

أما عن مؤشر دفع الضرائب، فحسب هذا المؤشر هناك دولتان فقط تحسن ترتيبها وهما المغرب واليمن، وأربع دول حافظت على ترتيبها وهي كل من قطر والإمارات وسلطنة عمان والسعودية، في حين ثلاث عشرة دولة الباقية عرفت تراجعاً، وقد تراوحت نسبة التغير بين (-) 6 و 36).

بعد تحليل وضع الدول وترتيبها وفق المؤشرات الستة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال، سنحاول من خلال الجدول رقم (17) معرفة ترتيب الدول العربية وفق المؤشرات المتبقية المشكلة لمؤشر سهولة أداء الأعمال.

الجدول رقم (17): ترتيب الدول العربية وفق مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر إنفاذ العقود، مؤشر تسوية حالة التعثر

الدولة	مؤشر التجارة عبر الحدود		مؤشر إنفاذ العقود			مؤشر تسوية حالة التعثر (إغلاق المشروع)		
	الترتيب	الترتيب عالميا	الترتيب	الترتيب عالميا	الترتيب	الترتيب	الترتيب عالميا	
	عربيا	2011	2012	عربيا	2011	2012	عربيا	2011
السعودية	2	18	18	14	138	138	7	69
مصر	10	64	64	16	147	144	14	136
الامارات	1	3	5	13	134	133	16	151
تونس	3	31	32	2	76	78	3	37
اليمن	14	119	118	1	38	36	12	95
سلطنة عمان	6	43	47	7	107	105	8	77
البحرين	7	51	49	8	114	116	1	26
المغرب	5	48	43	4	89	87	6	63
الأردن	9	74	58	12	130	130	11	104
لبنان	11	93	93	10	120	120	13	128
قطر	8	47	57	6	95	97	2	36
السودان	18	151	151	17	148	146	9	84
سورية	15	122	122	19	175	176	10	100
الكويت	12	112	112	9	117	117	4	65
الجزائر	16	123	127	11	122	123	5	52
موريتانيا	17	145	143	3	79	83	17	152
العراق	19	180	180	15	140	140	18	183
فلسطين	13	114	114	5	93	93	19	183
جيبوتي	04	37	37	18	160	160	15	143

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر إنفاذ العقود، مؤشر تسوية حالة التعثر

(إغلاق المشروع) المتاح على www.iaige.net/

نلاحظ من خلال ما هو مبين في الجدول أن هناك دول عربية احتلت مراكز متقدمة في الترتيب العالمي لعام 2012 وفق المؤشرات الثلاثة المشار إليها في الجدول رقم (17) و هناك دول عربية أخرى كانت في آخر القائمة، فمن الدول التي كانت في الصدارة مثلا نجد الإمارات التي احتلت المركز الأول عربيا والمركز 05 عالميا حسب مؤشر التجارة عبر الحدود، واليمن التي احتلت المركز الأول عربيا و38 عالميا حسب مؤشر إنفاذ العقود، والبحرين التي احتلت المركز الأول عربيا والمركز 25 عالميا حسب مؤشر إغلاق المشروع.

أما عن الدول التي كانت في آخر الترتيب فنجد مثلا العراق التي احتلت المركز 19 عربيا وهو المركز الأخير و180 عالميا وفق مؤشر التجارة عبر الحدود، سورية احتلت المركز الأخير عربيا والمركز 175 عالميا حسب مؤشر إنفاذ العقود، أما عن مؤشر إغلاق المشروع فقد جاءت فلسطين في المركز الأخير عربيا ما يقابله المركز 183 عالميا.

وإذا ما قارنا بين الدول العربية وفق هذه المؤشرات الثلاثة لعامي 2011 و2012 فنلاحظ أنه وحسب المؤشر الأول فهناك خمسة دول سجلت تحسنا وهي كل من المغرب والبحرين، الأردن، اليمن، موريتانيا، في حين أن هناك خمسة دول أيضا عرفت تراجعاً وهي كل من الإمارات، تونس، سلطنة عمان، قطر والجزائر أما باقي الدول التسعة فقد عرفت نفس الترتيب، وقد كانت نسبة التغير تقدر بين (-10 إلى 16).

أما عن مؤشر إنفاذ العقود فهناك ستة دول تحسن ترتيبها وهي كل من تونس، موريتانيا، قطر والبحرين والجزائر وسورية، وستة دول تراجع ترتيبها وهي اليمن، المغرب، سلطنة عمان، الإمارات ومصر والسودان وقد تراوحت نسبة التغير بين (-3 و4).

أما عن المؤشر الأخير وهو مؤشر إغلاق المشروع فقد سجلت أربع الدول تحسنا في ترتيبها وهي البحرين، سلطنة عمان، لبنان وجيبوتي، في حين أن هناك ستة دول حافظت على ترتيبها وهي كل من السودان والأردن والإمارات وموريتانيا، العراق وفلسطين، أما باقي الدول العربية فقد تراجع ترتيبها، وقد كانت نسبة التغير تتراوح بين (-19 و17).

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل استطعنا معرفة موقع بعض الدول العربية ومنها الجزائر وفق بعض المؤشرات الدولية، حيث أنه من خلال هذه المؤشرات خلصنا إلى أن هذه الدول ليست بحاجة إلى تحديد مشاكل ومعوقات الاستثمار بل تحتاج إلى تحديد العلاج والبدء فيه، أي تحديد سبل تشجيع الاستثمار والسعي لجذب أكبر قدر منه، وذلك من خلال تهيئة مناخها الاستثماري اعتماداً على بعض المؤشرات الدولية والإقليمية، والتي تعتبر في نظر المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال أنها وإن لم تكن ترقى إلى الدقة الكافية إلا أنه في الوقت الحالي أصبح لا يمكن الاستغناء عنها في اتخاذ القرار الاستثماري من عدمه.

وبعد تحليل المناخ الاستثماري في لبعض الدول اعتماداً على ثلاثة مؤشرات رئيسية وهي: التصنيف الائتماني السيادي والمؤشر المركب للمخاطر القطرية وكذا مؤشر سهولة أداء الأعمال اتضح لنا أن هناك دول عربية استطاعت من خلال جهودها المبذولة في مجال تحسين مناخ الاستثمار أن تحتل مراكز متقدمة في الترتيب في حين أن هناك دول أخرى لا تزال تصنف في ذيل الترتيب، وذلك يرجع إلى حجم اقتصاد كل بلد، والسياسات المتبعة فيه، بالإضافة لما يعانيه الاستثمار الأجنبي المباشر من عقبات قانونية وتشريعية وسياسية وإدارية... إلخ.

الفصل الثالث: أثر مناخ الاستثمار
على تدفقات
الاستثمار الأجنبي المباشر
في الجزائر

تمهيد الفصل

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر التمويل التي شهدت تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة ، وذلك للدور المهم الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاد وزيادة معدلات التشغيل بالإضافة إلى إدخال تقنيات متقدمة ونقل الخبرات وغير ذلك من المزايا التي يتمتع بها هذا النوع من الاستثمار.

ومن أجل الظفر بهذه المزايا، تحاول العديد من الدول ومن بينها الجزائر على العمل من أجل تحسين مناخها الاستثماري بغية جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات وكذا تطوير التشريعات، ورغم عوامل الجذب التي تتوفر عليها الجزائر إلا أنها لا تخلو من المعوقات والحوافز التي تحول دون بلوغ الأهداف.

ولا شك أن التجربة الجزائرية في مجال تحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر جديدة بالدراسة ،وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا الفصل إلى مدى قدرة مناخ الاستثمار على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث سنتناول في المبحث الأول أهم مميزات البيئة الاستثمارية في الجزائر من خلال ذكر أهم مقومات مناخ الاستثمار وتطور قوانين الاستثمار وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الدولية.

أما المبحث الثاني فسنحاول التطرق إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأهم معوقاته، وفي الأخير وفي المبحث الثالث نقوم بإجراء دراسة قياسية من شأنها توضيح العلاقة بين مناخ الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: أهم سمات مناخ الاستثمار في الجزائر.

تتمتع الجزائر بمزايا نسبية عديدة ومتنوعة تجعلها مصدر جذب للاستثمار وهذا إذا ما تم الاستفادة جيدا من هذه المزايا، ذلك ما جعل الجزائر تسعى جاهدة لخلق بيئة مواتية أكثر جذبا للاستثمار، من خلال إتباع جملة من الإصلاحات والقيام بجملة من الإجراءات، والسؤال الذي يطرح هنا هل استطاعت هذه الجهود أن تأتي بالثمار، وهذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال هذا المبحث حيث سنتطرق إلى واقع مناخ الاستثمار في الجزائر مع الإشارة إلى بعض المؤشرات الدولية.

المطلب الأول: مقومات مناخ الاستثمار في الجزائر.

يقوم مناخ الاستثمار في الجزائر على مجموعة من المقومات سنحاول التطرق لبعضها من خلال هذا المطلب، والمتمثلة أساسا في البيئة السياسية والأمنية، البيئة الاجتماعية، البيئة الجغرافية والطبيعية وأخيرا البيئة الاقتصادية حيث سنشير إلى كل بيئة على حدى لمعرفة أكثر مقومات مناخ الاستثمار في الجزائر، وحتى نخلص في الأخير إلى مدى ملائمة هذا المناخ لجذب الاستثمار.

أولا: البيئة السياسية والأمنية:

يمكن عرض مكونات البيئة السياسية والأمنية في:

1- تنظيم السلطات: وتتمثل في ثلاث سلطات وهي:

1-1 السلطة التشريعية: بموجب دستور عام 1996 يمثل المجلس الشعبي الوطني بمعية مجلس الأمة السلطة التشريعية في الجزائر، حيث أن:¹

1-1-1 المجلس الشعبي الوطني: يمثل الغرفة الأولى للبرلمان الجزائري و.المكون من 389 عضو منتخب

1-1-2 مجلس الأمة: وهو الغرفة الثانية للبرلمان، مكون من 144 عضو.

2-1 السلطة التنفيذية: ويمثلها كل من:

1-2-1 رئيس الجمهورية: يتحول رئيس الجمهورية بمجرد انتخابه من ممثل للفئة التي انتخبته إلى ممثل للأمة ككل.²

¹- KPMG "guide investir en Algérie ", 2011, p 18, sur le site:

www.kpmg.com/dz/fr/issues_andinsights/poblications/documents/KPMG-guide-to-imvesting-in-algeria-2011.pdf.

consulté le: 28-05-2014.

²- فقير محمد، علاقة رئيس الجمهورية بالوزير الأول في النظامين الجزائري والمصري، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، بدون تاريخ، ص 11.

1-2-2 الوزير الأول: له مركز تابع ومساعد لرئيس الجمهورية في تنسيق النشاط الحكومي وتطبيق القرارات.¹

1-2-3 الوالي: وهو يمثل الحكومة على مستوى الولاية.

1-2-4 رئيس الدائرة: وهو يمثل الحكومة على مستوى الدائرة وهذه الأخيرة تجزئة فرعية إدارية للولاية.²

2- الوضع السياسي والأمني: لقد تميزت العشرية الماضية بعدم استقرار سياسي فادح جسده التغير المستمر لقاضي البلاد الأول، فبعد أحداث العنف والأمن التي عصفت بالجزائر في مطلع التسعينيات غداة توقيف المسار الانتخابي وتعاقت على الوزارات مئات الأشخاص، وعرفت الجزائر أكثر من عشر حكومات وهو ما جعل الجزائر تصنف من بين الدول ذات الخطر السياسي المرتفع، وقلص جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر، ولا سيما أن ذلك ترافق مع تدهور خطير للوضع الأمني وبحصار أجنبي غير معلن، جسده مقاطعة شركات الطيران الأجنبية للمطارات الجزائرية، وتراجع كبير لعدد السواح الأجانب الذين يزورون الجزائر.³

ولقد ساهم اعتماد سياستي الوثام والمصالحة الوطنية، عودة الأمن إلى الجزائر وتقليل درجة المخاطرة، وحدثت نقلة نوعية في الصورة التي ارتسمت على الجزائر عما كان عليه الأمر من قبل، ولكن ذلك لم يمنع من بقاء التردد قائما في نفوس العديد من المستثمرين الأجانب، لأن إشكالية الاستقرار الحكومي لا تزال قائمة.⁴

ثانيا: البيئة الاجتماعية:

يمكن التعرف على البيئة الاجتماعية في الجزائر من خلال الإشارة إلى كل من التركيبة السكانية، ومستوى المعيشة، والصحة والعمل، وذلك كما يلي:

1- التركيبة السكانية: قدر عدد السكان في الجزائر في نهاية 2013 حوالي 38.7 مليون نسمة بعدما كان يقارب 30.4 مليون نسمة عام 2000، وبالمقارنة بين 2012 و 2013، نرى أن هناك تواصل الارتفاع في نسبة فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات والتي انتقلت من 11.2% إلى 11.4% ما بين 2012 و 2013، كما عرفت أيضا نسبة فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة ارتفاعا، حيث انتقلت من 27.8 إلى 28.1 خلال نفس الفترة.

¹ - رايح سعاد، المركز القانوني لرئيس الحكومة، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2007-2008، ص ص 17-18.

² - وزارة الداخلية والجماعات المحلية، توزيع الولايات والدوائر والبلديات، متاح على

www.interieur.gov.dz/dynamics/frmitem.aspx?html=3&s=25&lng=AR

³ - نشيدة معزوز، دور التحفيزات الجبانية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، كلية التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2005، ص ص 126، 127.

⁴ - كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر، والجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012-2013، ص ص 221، 222.

2- مستوى المعيشة: لقد تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 1727.3 دولار عام 2000 إلى 5360.7 دولار سنة 2013.¹

3- الصحة: قدرت التغطية الصحية سنة 2010 بطبيب لكل 640 ساكن مسجلة انخفاضاً بعدما كانت التغطية الصحية في 2000 تقدر بطبيب لكل 941 ساكن.

4- العمل: وصل عدد العاملين في الجزائر حسب المكتب الدولي للعمل 11964000 شخص خلال شهر سبتمبر 2013، حيث تخطى إجمالي السيدات الناشطات اقتصادياً عتبة 2 مليون مشكلة بذلك 19.0% من إجمالي السكان الناشطين اقتصادياً.

وفيما يخص نسبة العمالة والتي تعرف كنسبة السكان المشتغلين على إجمالي السكان البالغين 15 سنة فما فوق، قد بلغت 39.0% على المستوى الوطني (63.7 لدى الذكور و13.9 لدى الإناث). أما فئة البطالين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل فهي مقدرة بـ 1175000 شخص وبلغت بذلك نسبة 9.8% على المستوى الوطني.²

ثالثاً: البيئة الجغرافية والطبيعية.

بحكم موقع الجزائر الاستراتيجي فإنها تدخل ضمن مجال قائمة الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر نظرياً، ومن أهم خصائص البيئة الجغرافية في الجزائر ما يلي:¹

1- الخصائص المتعلقة بالرقعة الجغرافية: حيث تتميز الجزائر باتساع الرقعة الجغرافية المقدر مساحتها بـ 2.381.741 كلم²، واجهتها الشمالية لها شريط ساحلي حوالي 2000 كلم، تغطي الغابات 4 ملايين هكتار.

2- الخصائص المتعلقة بالموارد المائية: تعتبر الموارد المائية في الجزائر ضعيفة والكمية المتوفرة لكل فرد ضعيفة، وتستقبل الجزائر كمية من الأمطار بمعدل 100 مليار متر مكعب في السنة.

3- الخصائص المتعلقة بالموارد الطبيعية: تملك الجزائر احتياطي كبير من الغاز الطبيعي، إضافة إلى حقول البترول المكتشفة قديماً وحديثاً، إضافة إلى وجود مناطق لم يتم بعد استغلالها، وهذا ما يؤهلها لأن تكون مناطق خصبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ويضاف لما سبق وجود مناجم الحديد كما تتواجد أنواع أخرى من المعادن كالفوسفات والنحاس وغير ذلك.

¹ - البنك الدولي، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، متاح على

<http://data.albankaldawli.org/country/Algeria>

² - الديوان الوطني للإحصائيات، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2013، متاح على

WWW.ONS.DZ/img/pdf/donnw.tat.emploi.aral_2013.pdf

رابعاً: البيئة الاقتصادية:

يمكن معرفة البيئة الاقتصادية في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية كمعدل النمو والتضخم والتوازن

الخارجي، وذلك كما يلي:

1- معدل النمو الاقتصادي: لقد أثرت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1986 على معدلات

النمو الاقتصادي التي سجلت نسب نمو متدنية إذ بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1987-1994 نسبة 0.5% وهو ما أدى بالحكومة إلى تطبيق برامج وسياسات إصلاحية بمساعدة صندوق النقد الدولي،² وابتداء من سنة 1994 بدأ تحقيق معدلات إيجابية نتيجة الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الحكومة، وفي سنة 1998 حققت الجزائر معدل نمو اقتصادي مرتفع قدر بـ 5.1% وهذا يرجع إلى النمو المحقق في قطاع المحروقات،³ حيث أنه ومع تحسن أسعار النفط عرفت معدلات النمو الاقتصادي ارتفاعاً بمستويات بسيطة نسبياً لتصل إلى أعلى مستوياتها سنة 2008،⁴ بعد ذلك شهدت معدلات النمو تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض لتصل إلى 2.7% سنة 2013.⁵

2- التضخم: توجد علاقة ترابط كبيرة بين تغيرات معدلات التضخم واستقرار البيئة الاقتصادية، فقد شهدت معظم البلدان المتحولة نحو اقتصاد السوق تقلبات كبيرة في معدلات التضخم الناتجة أساساً عن تحرير الأسعار التي كانت تحدد إدارياً، وقيام الحكومات بتخفيض سعر صرف العملة المحلية، فلقد عرفت معدلات التضخم في الجزائر وبعد تخفيض سعر الصرف سنتي 1990 و1991 ارتفاعاً قياسياً تجاوز 28% سنوياً، ووصل معدل التضخم سنة 1994 إلى 39% وهو ما انعكس سلباً على تدهور القدرة الشرائية وارتفاع أسعار الفائدة في البنوك، وكل هذه الظروف يمكن اعتبارها عوامل معيقة للاستثمار، ولكن ومع تطبيق الحكومة الجزائرية لسياسة مالية ونقدية صارمة بين 1994 و1996 تراجعت معدلات التضخم إلى 15% سنة 1996،⁶ وتقلص في السنوات الأخيرة معدل التضخم ليستقر في حدود 3.3% سنة 2013، وهذا ما يمكن اعتباره عاملاً إيجابياً في تأكيد الاستقرار الاقتصادي.

¹ - يحيوي سمير، مرجع سبق ذكره، ص ص 142-144.

² - نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص 244.

³ - نشيدة معزوز، مرجع سبق ذكره، ص 131.

⁴ - يوسفات علي، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص 6.

⁵ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار سنة 2014، مرجع سبق ذكره، ص 110.

⁶ - كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص ص 81-82.

3- التوازن الخارجي: عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز في الميزان التجاري، كمؤشر يعبر عن التوازن الخارجي، ويقاس هذا المؤشر باستخدام نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي والذي لا يعكس حصيلة المعاملات الخارجية في الميزان التجاري للصادرات والواردات فحسب بل يعكس أيضا حصيلة موقف ميزان الخدمات والذي يشتمل على التحويلات والفوائد والأرباح والتوزيعات، وتعد هذه النسبة أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي واتجاهها نحو الانخفاض يشير إلى نجاح السياسات في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي.¹

جدول رقم (18): نسب أرصدة الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للجزائر
(2009-2013).

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (نسبة مئوية)	0.3	7.5	8.9	6.1	0.3

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص 445.

يتضح من خلال الجدول أن نسبة أرصدة الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2009 و2013 سجلت تراجعاً لكن رغم ذلك لا يزال الميزان الجاري يسجل فوائض بعد فترة الإصلاح الاقتصادي.

المطلب الثاني: الإطار القانوني لتطوير مناخ الاستثمار في الجزائر.

لقد سعت الجزائر كغيرها من الدول وخاصة النامية إلى تبني سياسات الانفتاح وتحسين بيئة الاستثمار لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال قيامها بعدة إصلاحات مست جوانب مختلفة، وقد كان للجانب القانوني حصة من هذه الإصلاحات، وفيما يلي عرض لأهم التطورات التي شهدتها الإطار القانوني والمؤسسي في الجزائر.

أولاً: قوانين الاستثمار خلال فترة الستينات:

شملت فترة الستينات مجموعة من القوانين المتعلقة بالاستثمار ولعل من بين أهم هذه القوانين نذكر مايلي:

¹ - مولاي لخضر عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 281.

1- قانون الاستثمار الصادر سنة 1963: تميز الوضع الاقتصادي والاجتماعي غداة الاستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة، فكان على الدولة أن تسارع أولا للحفاظ على ما هو موجود من خلال دعوة الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر، والمحافظة على المنشآت الموجودة، فأصدرت بذلك أول قانون للاستثمار سنة 1963 لتشجيع الاستثمار،¹ وقد حول هذا القانون عدة ضمانات بالنسبة للمستثمرين الأجانب، والمؤسسات المعتمدة والمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية، والمتمثلة فيما يلي:²

1-1- الضمانات العامة: وتتمثل في حرية الاستثمار للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب، وحرية التنقل لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات، وكذا المساواة أمام القانون لا سيما المساواة الجبائية إلى جانب ضمان ضد نزع الملكية.

1-2 المؤسسات المعتمدة: تتمتع هذه المؤسسات بضمانات خاصة بتحويل الأموال (50% من الأرباح الصافية السنوية والتحويل الحر للأموال المتنازل عنها)، الحماية الجمركية والتدعيم الاقتصادي للإنتاج.

1-3 المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية: يخص هذا النظام المؤسسات التي يشمل برنامج استثمارها على قيمة 5 ملايين دينار جزائري في مدة 3 سنوات، على أن ينجز الاستثمار في قطاع أو منطقة يعطي لهما الأولوية، أو ينشئ أكثر من 100 منصب عمل دائم للجزائريين، كما يمكن للاتفاقية أن تنص على الامتيازات الواردة في الاعتماد مع تجسيد النظام الجبائي لمدة 15 سنة، وتخفيض نسبة فائدة قروض التجهيز المتوسطة وطويلة الأجل، وكذا التخفيف الكلي أو الجزئي من الضريبة على المواد والسلع المستوردة.

لم يطبق هذا القانون في الواقع العملي، وهذا بسبب شك المستثمرين في مصداقيته، وبسبب انتهاج الجزائر سياسة التأميمات (1963-1964).³

2- قانون الاستثمارات الصادر سنة 1966: بعد أن تبين فشل قانون 1963، تبنت الجزائر قانونا جديدا للاستثمارات، والذي يحدد دور رأس المال في إطار التنمية، والضمانات الخاصة به، وذلك تطبيقا لتعليمات مجلس الثورة.⁴

ولقد وضع قانون 1966 المتعلق بالاستثمارات المبادئ التالية:

¹ - كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 60.

² - دحماني سامية، مرجع سبق ذكره، ص 170.

³ - سحنون فاروق، مرجع سبق ذكره، ص 33.

⁴ - أنظر قانون رقم 66-284 الصادر في 15 سبتمبر 1966، يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 80، الموافق لـ 17 سبتمبر 1966، ص 1202.

2-1 الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر: لقد حدد هذا القانون أن الاستثمار في القطاعات الحيوية،

يرجع إلى الدولة والهيئات التابعة لها، بمعنى أن هناك احتكار للدولة لهذه القطاعات الحيوية ويمكن للرأسمال الخاص الوطني أو الأجنبي أن يستثمر في القطاعات الأخرى، على أن يتم ذلك بكل حرية، وفي هذا الصدد فالمستثمر الخاص الذي يريد أن يستثمر في الصناعة أو السياحة، لا بد له أن يحصل على اعتماد مسبق من قبل السلطات الإدارية.¹

2-2 منح ضمانات وامتيازات للاستثمار: تتعلق الامتيازات بالاستثمار الأجنبي، وهذه الامتيازات تتمثل في منح

الإعتمادات وهناك ثلاث إعتمادات محددة في هذا القانون وهي:

- الإعتمادات الممنوحة من طرف الوالي خاصة بالمؤسسات الصغيرة؛

- الإعتمادات الممنوحة من طرف أمانة اللجنة الوطنية للاستثمارات، وهي خاصة بالمؤسسات المتوسطة؛

- الإعتمادات الممنوحة من قبل وزير المالية والوزير التقني المعني بالقطاع.

أما فيما يتعلق بقرار الاعتماد فإنه يحتوي على ضمانات وامتيازات منها: المساواة أمام القانون ولا سيما المساواة الجبائية، والضمان ضد التأميم.

لم يعرف هذا القانون تطبيقا على الاستثمارات الأجنبية ولكن طبق على الاستثمارات الخاصة الجزائرية فقط، كما أن هذا القانون لم يجلب المستثمرين الأجانب مثله مثل قانون 1963 وذلك يعود لسببين رئيسيين هما، أن كلاهما ينص على

إمكانية التأميم، وكذا الفصل في النزاعات فيهم كان يخضع للمحاكم الجزائرية والقانون الجزائري.²

ثالثا: قانون الاستثمارات الصادر خلال الثمانينيات.

تميزت هذه المرحلة بتعاقب عدة قوانين وهي:

1- قانون الاستثمارات الصادر سنة 1982: لقد تم إصدار القانون 82-11 الصادر في 21 أوت 1982

المرتبط بالاستثمار الوطني الخاص وتم فيه تحديد القطاعات المفتوحة للاستثمار الخاص، وركز هذا القانون على كيفية

تأسيس شركات مختلطة، مع تقديم مزايا جبائية للشريك الأجنبي، ويشترط القانون 82-11 الصادر في 21 أوت

1982 على عدم زيادة نصيب الطرف الأجنبي عن 49% من رأس مال الشركة، لقد تم بموجب هذا القانون إقصاء

رأس المال الخاص الوطني من هذه الشراكة، مع أن الضمانات لم تكن كافية لإقناع المستثمرين الأجانب، فكانت

¹ - عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات الراهنة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص ص 140-141.

² - يحيوي سمير، مرجع سبق ذكره، ص 148.

النتائج المحققة جد محدودة، إن هذا القانون الذي أراد توحيد شكل المؤسسات المشتركة ظل يعتبر من وجهة نظر المستثمرين الأجانب مقيدا، ولم ينتج عنه أي تزايد للاستثمار الأجنبي.¹

2- قانون الاستثمارات الصادر سنة 1986: في سنة 1986 عدل القانون رقم 82-13 بالقانون 86-13،

حيث هدف هذا الأخير إلى التخفيف من الالتزامات التي تقع على عاتق المستثمر الأجنبي ومنحه بعض الصلاحيات بخصوص تسير المشروع الاستثماري، ونلخص هذا في العناصر التالية:

2-1 التزامات الطرف الأجنبي في إطار الاستثمار المشترك: ألغيت الالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة والمادة السابعة من القانون 82-13 ولم تعوض بالتزامات أخرى، مما يعني إزالة لبعض العراقيل التي يواجهها المستثمر الأجنبي في الجزائر.

2-2 تسير المشروع الاستثماري: ألغيت المادة 13 من القانون 82-13 التي كانت تعطي حق توجيه ومراقبة

نشاط الاستثمار المشترك للطرف الجزائري وتعتبر هذا النشاط كفرع من فروع هذا الأخير، بالإضافة إلى تعديل المواد المعنية بتسيير المشروع الاستثماري المشترك دون أن يكون هناك جديد في صالح الطرف الأجنبي.

2-3 بخصوص تحويل أرباح الطرف الأجنبي: تم النص عليها صراحة في الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون

86-13، حيث أنه للطرف الأجنبي حق التحويل المتعلق بحصة الأرباح التي لم يجدد استثمارها، وفي نفس الوقت

ألغيت المادة رقم 37 من القانون 82-13 التي تضمن للمستثمر الأجنبي أجرا إضافيا يحصل عليه حتى ولو حقق الاستثمار نتائج سلبية.²

3- قانون الاستثمارات الصادر سنة 1988: تم إصدار القانون 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988، فحسب

هذا القانون حددت القطاعات ذات الأولوية للقطاع الخاص، حيث يعتبر هذا القانون بمثابة اعتراف من السلطات

العمومية بأهمية الدور الاقتصادي للقطاع الخاص، وبصفة عامة تميزت هذه العشرية باستمرار هيمنة القطاع العام

والتأكيد على مبدأ سيادة الدولة على المجال الاقتصادي، مما أكد أن الاستثمار الأجنبي ليس من أولويات الدولة وهو

ما انعكس سلبا على تدفقاته في هذه الفترة.³

¹ - ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص 114-115.

² - عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 162.

³ - عمر يحيوي، مرجع سبق ذكره، ص 165.

بصدور هذا القانون أصبح تأسيس الشركات يخضع إلى بروتوكول اتفاق بين صناديق المساهمة والشركة الأجنبية أما العقد فيبرم بين المؤسسة العمومية والاقتصادية والشركة الأجنبية.¹

ثالثا: قوانين الاستثمار الصادرة خلال فترة التسعينات:

شهدت هذه الفترة صدور قانون النقد والقرض 90-10 وكذا قانون الاستثمار الصادر سنة 1993 وستتناول كل منهما فيما يلي:

1- قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في سنة 1990: قانون 90-10 قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990،² هو عبارة عن قانون خاص بالنظام البنكي والنقدي الجزائري وليس قانون خاص بالاستثمار، وقد تضمن بعض الأحكام المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية، في إطار تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، وقد أوكل هذا القانون مهمة فحص الاستثمارات الأجنبية إلى هيئة بنكية ونقدية هي مجلس النقد والقرض، كما ينص هذا القانون على السماح لغير المقيمين بالاستثمار المباشر في الجزائر،³ ومن أهم المبادئ التي جاء بها هذا القانون فيما يتعلق بالاستثمار نجد:⁴

- تشجيع الاستثمار الأجنبي وكذا القطاع الخاص وعدم التفرقة بينه وبين القطاع العام، وإزالة العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي خصوصا؛

- حرية تحويل رؤوس الأموال بعد الحصول على تأشيرة بنك الجزائر؛

- تحديد الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر؛

- عملية قبول الاستثمارات تخضع إلى الرأي بالمطابقة، وذلك بتقديم الطلب إلى مجلس النقد والقرض الذي يثبت في الملف خلال شهرين، وفي حالة عدم الرد بعد انقضاء المدة يعتبر طلبه مرفوضا.

وقد خصت الاستثمارات وفقا لهذا القانون بعدة امتيازات تختلف تبعا للنظام الذي تنتمي إليه، وقد تم التمييز بين

ثلاثة أنظمة:⁵

¹ - بوخورس عبد الحميد، بلعبيدي عايدة عبير، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 15-16 نوفمبر 2011، ص 8.

² - انظر قانون رقم 90-10، الصادر في 14 أبريل 1990، والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16، الموافق ل 1990/04/18، ص 520.

³ - بولحلل كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 86.

⁴ - بابا عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 144.

⁵ - عبد الحميد زعباط، المناخ الاستثماري في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص ص 66-67.

1-1 النظام العام: وتعلق الامتيازات بإعفاءات ضريبية وجمركية وبعض الامتيازات المتعلقة بالضمان الاجتماعي.

1-2 النظام الخاص: وقد خضعت الاستثمارات المنطوية تحته بامتيازات إضافية كتكفل الدولة جزئيا أو كليا بمساهمات أرباب العمل في الضمان الاجتماعي، وإمكانية تنازلها عن أرض تابعة للأموال الوطنية لصالح المستثمر.

1-3 نظام المناطق الحرة: وتغنى الاستثمارات المدرجة تحته من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي.

2- قانون الاستثمار الصادر سنة 1993: قانون 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار في الجزائر،¹ جاء في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي، إذ لم يعد وفق هذا القانون أي تمييز بين الاستثمار الخاص والعام ولا بين المستثمر المقيم وغير المقيم،² ومن أهم النقاط التي جاء بها هذا القانون هي:³

- التخفيض من تدخل الدولة بمنح بعض الامتيازات الجبائية الجمركية والمالية؛
- ضمان حرية تحويل رؤوس الأموال القابلة للاستثمار والعوائد الناجمة عنها؛
- يركز أساسا هذا القانون على نظام التحفيز والضمانات الممنوحة للمستثمرين؛
- يضمن هذا القانون طرح الخلافات والنزاعات بين الحكومة الجزائرية والمستثمر الأجنبي للتحكيم أمام السلطات القضائية المختصة بالإضافة إلى ما سبق، فبموجب المادة 7 من هذا القانون فإنه تم إنشاء وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات (APSI) على شكل شباك وحيد يضم كل الهيئات والمؤسسات والإدارات المعنية بالاستثمار بالجزائر، وقد أنشئ هذا الشباك لضمان أحسن التسهيلات في عمليات الاستثمار، وليكون المخاطب الأمثل لدى المستثمرين أمام السلطات العمومية المعنية.⁴

رابعا: قوانين الاستثمار للفترة الممتدة من 2000 لغاية اليوم:

لقد بذلت الجزائر مجهودات خلال هذه الفترة لتطوير الاستثمار وتهيئة البيئة الاستثمارية الجيدة ومن بين هذه المجهودات سن مجموعة من القوانين، أهمها:

¹ - أنظر القانون 93-12 الصادر في 05 أكتوبر 1993، يتضمن قانون ترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، الموافق لـ 10 أكتوبر 1993، ص 3.

² - منصوري زين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2005، ص 129-130.

³ - عبد القادر مطاي، الإصلاحات المصرفية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2006، ص 76.

⁴ - سعيد يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص 181.

1- قانون تطوير الاستثمار 03-01 الصادر سنة 2001: إن الغرض من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20

أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار،¹ هو استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية أو إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما شمل المفهوم الجديد للخصخصة الكلية والجزئية والاستثمارات المدرجة في منح الامتيازات أو الرخصة.²

ولقد تضمن هذا القانون ما يلي:³

- زيادة الحوافز الممنوحة للمستثمرين، خاصة الحوافز الضريبية والجمركية؛
- ضمان تحويل رأس مال المستثمر والأرباح الناتجة عن التنازل أو التصفية.
- يتم إنشاء بموجب الأمر 03-01 كل من:

* المجلس الوطني للاستثمار وفق المرسوم التنفيذي 282-01 المؤرخ في 21 سبتمبر 2001؛

* الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وفق المرسوم التنفيذي رقم 282-01 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001؛

* إنشاء صندوق لدعم الاستثمار؛

* بموجب المرسوم التنفيذي رقم 282-01 تحل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار محل وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها طبقا للتشريع المعمول به؛

* النظام الاستثنائي المتعلق بالامتيازات الخاصة بالاستثمار في المناطق التي تتطلب تنميتها حيث تستفيد من مزايا في مرحلتين هما: مرحلة الانجاز للاستثمار ومرحلة الانطلاق للاستغلال.

وقد أصبح هذا القانون هو المعتمد فيما يخص الاستثمارات الوطنية والأجنبية ولكنه خضع إلى تعديلات أهمها:

التعديل الأول كان سنة 2006 حيث أنه وبموجب الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006،¹ أدخل

بعض التعديلات تمثلت في تقليص مرة أخرى مدة الرد على طلب الاستفادة من مزايا الاستثمار المنصوص عليها في نفس الأمر من شهر كامل إلى:

- ثلاثة أيام بالنسبة للمزايا الخاصة بانجاز الاستثمار؛

¹ - أنظر القانون رقم 03-01 الصادر في 20 أوت 2001، يتضمن قانون تطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الموافق لـ 22 أوت 2001، ص 4.

² - منصور زين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 87.

³ - سحنون فاروق، مرجع سبق ذكره، ص 41.

- خمسة عشر يوما بالنسبة للمزايا الخاصة بالاستغلال.²

ثم أدخلت تعديلات جديدة على القانون جاءت بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009 معظمها شروط تنظيمية للاستثمارات الأجنبية الواردة وحماية الاقتصاد منها.³

- تمنح مزايا النظام العام لمرحلة الانجاز للاقتناء ذات المصدر الجزائري؛

- تمنح مزايا النظام العام لمرحلة الاستغلال للاستثمارات التي تخلق 100 منصب شغل عند الانطلاق؛

- تؤهل الاستثمارات التي يتجاوز مبلغها 500 مليون دينار للاستفادة من النظام العام بقرار من المجلس الوطني للاستثمار؛

- تمويل الاستثمارات الأجنبية يجب أن يقتصر على اللجوء إلى التمويل المحلي؛

- يجب على الاستثمارات الأجنبية أن تقدم ميزان فائض بالعملة الصعبة لفائدة الجزائر خلال فترة قيام المشروع.

المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الدولية.

توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تحاول رصد بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في الدول، وسيتم التطرق لبعض المؤشرات التي تناولت الجزائر من خلال هذا المطلب، وذلك كما يلي:

أولاً: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي:

يعتبر تقرير التنافسية التي يصدره المنتدى الاقتصادي مؤشراً فاعلاً لقياس القدرة التنافسية للدول وأداة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، كما أنه يعتبر أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية لبلدانهم على المستويين الكلي والجزئي بغية النهوض بتنافسية اقتصادياتهم، خاصة في ظل التحديات والأزمات التي تعصف بالاقتصاد العالمي.⁴

وفيما يخص مناخ الاستثمار في الجزائر فلقد بين تقرير التنافسية العالمي لسنة 2012 و2013 أن تنافسية الاقتصاد الجزائري قد عرف تراجعاً طفيفاً، وذلك كما هو مبين في الجدول التالي:

¹ - الأمر رقم 08-06 الصادر في 15 جويلية 2006، يتضمن قانون تطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الموافق لـ 19 جويلية 2006، ص 3.

² - عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 167.

³ - يحيى مصلة، مرجع سبق ذكره، ص 118.

⁴ - ربحان الشريف، هوام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 14، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، ص 136.

جدول رقم (19): يوضح ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي للفترة (2011-2012) و(2012-2013).

المحاور الرئيسية	مرتبة الجزائر حسب تقرير 2012-2011		مرتبة الجزائر حسب تقرير 2013-2012		فرق الأداء
	المرتبة من أصل 142	المرتبة من أصل 70	المرتبة من أصل 144	المرتبة من أصل 7	
تصنيف التنافسية الإجمالي	87	4.0	110	3.7	↓23
المتطلبات الأساسية	75	4.4	89	4.2	↓14
- مؤشر المؤسسات	127	3.1	141	2.7	↓14
- مؤشر البنية التحتية	93	3.4	100	3.2	↓7
- مؤشر الاقتصاد الكلي	19	5.7	23	5.7	↓4
- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي	82	5.5	93	5.4	↓11
معززات الكفاءة	122	3.4	136	3.1	↓14
- مؤشر التعليم العالي والتدريب	101	3.5	108	3.4	↓7
- مؤشر كفاءة سوق السلع	134	3.4	143	3.0	↓9
- مؤشر كفاءة سوق العمل	137	3.4	144	2.8	↓7
- مؤشر تطور الأسواق المالية	137	2.6	142	2.4	↓5
- مؤشر الجاهزية التكنولوجية	120	2.8	133	2.6	↓13
- مؤشر حجم السوق	47	4.3	49	4.3	↓2
عوامل تطور الإبداع والابتكار	132	2.7	144	2.3	↓8
- مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال	155	2.9	144	2.5	↓9
- مؤشر الابتكار	132	2.4	141	2.1	↓9

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات:

World economic ,2011-2012 Klaus Schwab, the global competitiveness reports
p:94 , 2011, Geneva, Switzerland,forum

بالرجوع إلى معطيات الجدول رقم (19) يمكننا ملاحظة مختلف مستويات التراجع التي عرفتتها تنافسية الاقتصاد الجزائري وذلك على النحو التالي:

1- ترتيب الجزائر حسب مجموعة المتطلبات الأساسية: من خلال ما هو مبين في الجدول نلاحظ أن الجزائر سجلت تراجعاً يقدر بـ 14 مرتبة عما كانت عليه خلال 2011-2012، إذ يرجع سبب ذلك إلى التراجع الذي عرفته تنافسية الاقتصاد الجزائري في معظم المحاور المكونة لهذه المجموعة، إذ سجل أداء الجزائر حسب مؤشر المؤسسات تراجع قدر بـ 14 مركز في حين تراجع حسب مؤشر البنية التحتية بـ 7 مراتب، أما حسب مؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر الصحة والتعليم الأساسي فقد قدر التراجع بـ 4 و 11 مرتبة لكل مؤشر على التوالي.

2- ترتيب الجزائر حسب مجموعة معززات الكفاءة: عرف تصنيف الجزائر حسب هذه المجموعة تراجعاً أيضاً قدر بـ 14 مركزاً، إذ بعدما كانت الجزائر تحتل المرتبة 122 خلال 2011 و 2012 أصبحت تحتل المركز 136 خلال 2012-2013، ويرجع ذلك إلى تراجع المؤشرات المدرجة ضمن هذه المجموعة ويمكن سرد ذلك على الشكل التالي:

- تراجع حسب مؤشر التعليم العالي والتدريب بـ 7 مراكز؛
- تراجع حسب مؤشر كفاءة سوق العمل قدر التراجع بـ 7 مراكز؛
- حسب مؤشر تطور الأسواق المالية عرف ترتيب الجزائر تراجع قدر بـ 5 مراكز؛
- حسب مؤشر كفاءة سوق السلع قدر التراجع بـ 9 مراكز؛
- حسب مؤشر الجاهزية التكنولوجية قدر التراجع بـ 13 مركزاً؛
- حسب مؤشر حجم السوق سجلت الجزائر تراجع طفيف قدر بمركزين.

3- ترتيب الجزائر حسب مجموعة عوامل تطور الإبداع والابتكار: لا زالت الجزائر تعاني بشكل عام من غياب الظروف والعوامل المساعدة على بروز وإتمام مشاريع البحث والتطوير، وما ينجم عنه من ابتكارات في إطار مناخ بحث وإبداع عام يساعد الشركات على تصور منتجاتهم واستراتيجياتهم الطويلة الأمد، الأمر الذي انعكس على اكتفاء الجزائر باستقطاب استثمارات أجنبية غير كثيفة التكنولوجية نسبياً، وهو ما يفسر المراتب الأخيرة التي تحتلها الجزائر وفق هذا المؤشر.¹

إذا وحسب هذا المؤشر تحتل الجزائر المرتبة 144 خلال 2012-2013 وهي المرتبة الأخيرة، إضافة إلى ذلك فإن المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر هي الأخرى عرفت تراجعاً حيث أنه وحسب مؤشر الابتكار فقد احتلت الجزائر المركز

¹ - عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص 247.

141 خلال 2012-2013 بعدما كانت تحتل المركز 132 فقدر التراجع بـ 9 مراكز أما حسب مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال فقدر التراجع في تنافسية الاقتصاد الجزائري بـ 9 مراكز.

ثانيا: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة (2009-2013).

أشرنا سابقا إلى أن مؤشر سهولة أداء الأعمال هو مؤشر يصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ 2004، وهو يقيس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية، ويتكون هذا المؤشر من عشرة مؤشرات فرعية تتمثل في مؤشر بدء المشروع، التعامل مع التراخيص، توظيف العمال، تسجيل الملكية، الحصول على القروض، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود وإغلاق المشروع.

جدول رقم (20): ترتيب الجزائر وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة

(2009-2013).

المؤشر	السنة	2009	2010	2011	2012	2013
مؤشر سهولة أداء الأعمال		132	136	143	148	152
مؤشر بدء المشروع		141	148	150	153	-
مؤشر استخراج التراخيص		112	110	117	118	138
مؤشر تسجيل الممتلكات		162	160	165	167	-
مؤشر الحصول على الائتمان		131	135	139	150	129
مؤشر التجارة عبر الحدود		118	122	123	127	-
مؤشر إنفاذ العقود		126	123	123	122	126
مؤشر توظيف العاملين		118	122	122	-	-
مؤشر دفع الضرائب		166	168	162	164	170
مؤشر حماية المستثمر		70	73	74	79	82
مؤشر إغلاق المشروع		49	51	52	59	-

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات:

World bank, doing business 2009,2010,2011,2012,2013.

من خلال ما هو موضح في الجدول نلاحظ جليا الوضعية السيئة التي يتوفر عليها مناخ الاستثمار في الجزائر، الأمر الذي قد يؤدي إلى عزوف بالمستثمرين الأجانب عن الاستثمار في ظل هذه الظروف الصعبة الذي يشهدها المناخ الاستثماري الجزائري.

وحسب تقرير مؤشر سهولة أنشطة الأعمال لسنة 2013 فإن الجزائر صنفت ضمن مرتبة متأخرة جدا، حيث احتلت المرتبة 152 عالميا من أصل 183 بلد، مسجلة بذلك تراجعاً مقارنة بسنة 2012،¹ ويرجع ذلك إلى الإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلا عن كثرة الإجراءات والتدابير والمطالبة بالعديد من الوثائق للقيام بأي عملية استثمارية، بالإضافة إلى عدم ليونة القوانين، المشاكل العديدة في مجال تسوية الضرائب والرسوم وهذا ما نلاحظه من خلال تدني ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال للسنوات محل الدراسة، عموما ما يمكن قوله أن الجزائر ورغم الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية لا تزال بيئة الأعمال في الجزائر وجهة صعبة للمستثمرين الأجانب.

ثالثا: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة (2009-2013):

يصدر معهد هريتاج بالتعاون مع صحيفة وال ستريت جورنال منذ عام 1995 مؤشر الحرية الاقتصادية لغرض قياس درجة التضيق التي تمارسها الحكومة في مواجهة الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع.

تعني الحرية الاقتصادية في مفهومها العريض حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وتوفير مجالات لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد وتعزيز روح المبادرة والإبداع، كما يعني غياب التدخل الحكومي في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات، باستثناء حماية المصلحة العامة.

ويساهم مؤشر الحرية الاقتصادية في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في القطر لكونه يأخذ بالاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة وغيرها.²

ويعتمد هذا المؤشر في بناءه على 10 عوامل تتلخص فيما يلي:³

- السيادة التجارية (معدل الرسوم الجمركية ومدى توفر حواجز غير جمركية أخرى)؛

- وضعية موازنة الدولة (الهيكال الضريبي للأفراد والشركات؛

¹ - محمد بن بوزيان، خرافي خديجة، أثر السياسة الانتفاقية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، يناير 2015، ص 7.

² - مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص 301.

³ - عبد القادر ناصور، مرجع سبق ذكره، ص ص 249-250.

- حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد الكلي؛

- السياسة النقدية (مؤشر التضخم)؛

- تدفق الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر؛

- وضع القطاع المصرفي والتمويل؛

- مستوى الأجور والأسعار؛

- حقوق الملكية الفردية؛

- التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية؛

- أنشطة السوق الموازية.

يشتمل هذا المؤشر على 179 دولة جاء ترتيب الجزائر على النحو التالي:

جدول رقم (21): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2009-2013.

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
الترتيب عالميا (من أصل 179)	107	105	132	140	145
الترتيب عربيا (من أصل 17)	14	13	14	15	14
% الحرية التنقيط في المؤشر	56.60	56.90	52.40	51.00	49.6

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات:

The heritage foundation, index of economic freedom, in source :

<http://www.heritage.org/index>

من خلال ما هو مبين في الجدول نلاحظ أن الجزائر احتلت مراتب متأخرة في هذا المؤشر خلال الفترة محل الدراسة، حيث احتلت سنة 2013 المرتبة 145 من أصل 179 دولة، وبالتالي تصنف الجزائر ضمن فئة البلدان ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة، ويعني ذلك أن مناخ الاستثمار في الجزائر يتميز بدرجة ضعيفة من حيث حماية حقوق

الملكية الخاصة، وضمان حرية القرار الاقتصادي للأعوان، تعزيز روح المبادرة والإبداع، مع غياب التدخل الإجمالي للحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات خارج إطار المصلحة العامة.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تسعى الجزائر جاهدة كغيرها من الدول النامية إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك للاستفادة أكثر من مزايا هذا النوع من الاستثمارات، كنقل التكنولوجيا الحديثة، والتوسع في تدفقات التجارة، واستحداث المزيد من فرص العمل، بالإضافة إلى التعجيل في عملية التنمية الاقتصادية، وكذا تسريع عملية الاندماج في الأسواق العالمية، وعلى هذا الأساس سوف نحاول من خلال هذا المبحث الإشارة إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال عرض لحجم التدفقات الصادرة والوارد.

المطلب الأول: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

بعد التطرق في المبحث الأول إلى المجهودات المبذولة من طرف الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، سنحاول التطرق إلى ما حققته فعلا هذه الإصلاحات أو بعبارة أخرى ما الذي استطاعت جلبه هذه المجهودات على أرض الواقع، وكيف أثرت على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أولا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر للفترة (2004-2013):

للتعرض لحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر يجب أن نتناول في دراستنا الجدول التالي:

جدول رقم (22): حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2004-2013).

مليون دولار

الاقتصاد	السنة	الجزائر	العالم العربي	العالم
2004	882	25243.9	734148.4	
2005	1081.1	47562.9	989617.7	
2006	1795.4	71642.2	1480586.6	
2007	1661.8	81974.3	2002694.6	
2008	2593.0	97558.7	1816398.0	
2009	2746.4	81358.2	1216474.7	
2010	2301.0	63987.0	1422255	
2011	2581.0	46320.3	1700082.0	
2012	1499.0	52247.0	1330273.0	
2013	1691.0	47303.0	1451965.0	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار خلال الفترة 1970 إلى

2013، متاح على: www.iaigc.net/?id=7&sid=21

من خلال الإحصائيات المختارة في الجدول رقم (22) يمكن القول أن الاتجاه العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2004-2013) كان متباينا بين الانخفاض والارتفاع، حيث أنه وفي سنة

2004 كان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر يقدر بـ 882 مليون دولار أي ما يمثل نسبة 3.49%

من حجم الاستثمارات الواردة إلى العالم العربي، وما يقدر بنسبة 0.012% من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة

الواردة على مستوى العالم، وبدءا من 2005 بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر تعرف تطورا

معتبرا حيث بلغت سنة 2005 حوالي 1081.1 مليار دولار ثم قفزت إلى 1795.4 مليار دولار سنة 2006

وذلك بنسبة تطور قدرت بـ 66% لتعرف بعد ذلك تراجع طفيف سنة 2007 لتعاود الارتفاع بعد ذلك لتصل إلى

أعلى مستوى لها سنة 2009، لتكون بذلك أحسن سنة سجلت فيها الجزائر أكبر حجم لتدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر إلى غاية 2013، وذلك على اعتبار التراجع المحسوس في حجم التدفقات بعد 2009، حيث بلغت التدفقات

مستوى 2301.0، 2581.0، 1499.0، 1691.0 مليار دولار أي ما يقدر بنسبة 0.16%، 0.15%،

أثر مناخ الاستثمار على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

0.11%، 0.11%، من حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على مستوى العالم وذلك في كل من السنوات 2010، 2011، 2012، 2013، على التوالي.

يرجع التحسن الذي شهدته الجزائر في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لها إلى سلسلة الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لتحسين بيئة الأعمال، حيث تضمنت هذه الإجراءات سلسلة من التشريعات النافذة للاستثمار والمتضمنة حزمة من الحوافز والضمانات المشجعة للمستثمرين الأجانب للقدوم إلى الجزائر، كما يرجع تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى غاية 2009 إلى ما حققته الجزائر من توازنات اقتصادية واستقرار سياسي وأمني وكذا نمو حجم السوق والبنية الأساسية التحتية، فضلا عن توفر موارد طبيعية متنوعة.

لكن ورغم التحسن في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر إلا أن حجم وقيمة هذا النوع من الاستثمار يبقى ضعيفا ومحدودا مقارنة بالجهود المبذولة من أجل ترقية واستقطاب مؤسساته.

جدول رقم (23): المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال 2003-2009 ونصيب الاستثمارات الأجنبية منها.

عدد المشاريع	القيمة بالمليون دولار	عدد الأجراء	
71185	6706875	998945	الاستثمارات المصرح بها من طرف الوكالة
694	1688985	89480	مجموع المشاريع الأجنبية المصرح بها
0.97	25.18	8.96	نسبة المشاريع الأجنبية المصرح بها
400	924393	58450	المشاريع المنجزة عن طريق الاستثمارات الأجنبية
294	764593	31030	المشاريع المنجزة عن طريق الشراكة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقرير الاستثمارات المصرح بها. 2003 - 2009.

فلو أخذنا الفترة 2008-2009 كمثال، وهذه التي سجل فيها حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر أعلى مستوى له، نجد أنه وحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI تم التصريح لديها عن إنجاز ما يزيد عن

71185 مشروع استثماري بقيمة إجمالية تقدر بـ 6706785 مليون دينار لم يبلغ منها الاستثمارات الأجنبية سوى 400 مشروع استثماري بقيمة إجمالية تقدر بـ 924393 مليون دينار، أي أن الاستثمارات الأجنبية لم تمثل من الاستثمارات المعلن عنها في الجزائر خلال الفترة 2008 و 2009 سوى 0.56% من حيث العدد و 19.78% من حيث القيمة، أما عدد الأجراء الذين استفادوا من هذه المشاريع الأجنبية فقد بلغ 58450 أجير من أصل 998945 أجير أي بنسبة 5.85%، أما بالنسبة للمشاريع المشتركة بين المؤسسات المحلية والأجنبية فقد بلغ 294 مشروع بقيمة 764593 مليون دينار، أي ما نسبته 0.41% من حيث العدد و 11.40% من حيث القيمة من الاستثمارات المعلن عنها في الجزائر، أما عدد الأجراء الذين استفادوا من هذه المشاريع فقد بلغوا 31030 أجير.¹

ثانيا: تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر من الجزائر.

يمكن الإشارة الى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر من الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2004 و 2013 من خلال الجدول التالي:

¹ - حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 162.

جدول رقم (24): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر خلال الفترة (2004-2013).

مليون دولار

الاقتصاد	السنة	الجزائر	العالم العربي	العالم
2004	253.5	7994.9	921141.1	
2005	20.2-	11679.2	903763.8	
2006	34.6	22807.0	1427473.6	
2007	295.1	37519.9	2272048.8	
2008	317.9	43887.0	2005332.3	
2009	215.0	18229.0	1149776.1	
2010	220.2	18198.2	1467580.0	
2011	534.0	20967.0	17116580.0	
2012	41.0-	18279.6	13466710	
2013	268.0-	284230	1410696.0	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نفس مرجع الجدول رقم: (23).

عند تحليل المعطيات الواردة في الجدول رقم (24) والذي يبين حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر خلال الفترة (2004-2013)، نلاحظ نوعا من الارتفاع والانخفاض في حجم هذه التدفقات بين كل سنة وأخرى طوال الفترة محل الدراسة.

في سنة 2004 كان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى الجزائر يقدر بـ 253.5 مليون دولار أي ما يمثل 3.17% من حجم التدفقات الصادرة من العالم العربي وما يمثل 0.027% من حجم التدفقات العالمية الصادرة، في حين شهدت الجزائر تدفقات سلبية سنة 2005 قدرت بـ 20.2 مليون دولار، وفي سنتي 2006 و 2007 عرفت التدفقات الصادرة ارتفاعا ملحوظا قدر بـ 34.6 و 295.1 مليون دولار على التوالي، لتواصل ارتفاعها سنة 2008 لتصل إلى 317.9 مليون دولار أي ما يمثل نسبة 0.72% من التدفقات الصادرة من الوطن العربي وهو ما نسبته 0.015% من التدفقات العالمية، لتتخفص بعد ذلك في سنة 2009 إلى 215 مليون دولار بسبب قلة الطلب على الصادرات الجزائرية بسبب الآثار التي أفرزتها الأزمة العالمية، لتعاود هذه التدفقات الارتفاع من جديد لتصل إلى 220.2 مليون دولار سنة 2010 وذلك بسبب بداية تعافي اقتصاديات الدول المتقدمة من تأثيرات الأزمة المالية، أما

عن سنة 2011 فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر ارتفاعا محسوسا فاق ضعف ما كان عليه سنة 2010 حيث بلغ حجم هذه التدفقات 534 مليون دولار بزيادة تقدر بـ 142.5% مقارنة بسنة 2010، لتسجل هذه التدفقات نتائج سلبية لكل من سنة 2012 و 2013 قدرت بـ 41.0- و 268- مليون دولار على التوالي.

إن المتمعن في تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر من الجزائر يجد أنها محدودة جدا وذلك يعود إلى تأخر انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاديات الأخرى، فضلا عن صعوبة النفاذ إلى الأسواق الأجنبية بسبب حدة المنافسة.

المطلب الثاني: دراسة مقارنة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الجزائر، مصر، المغرب.

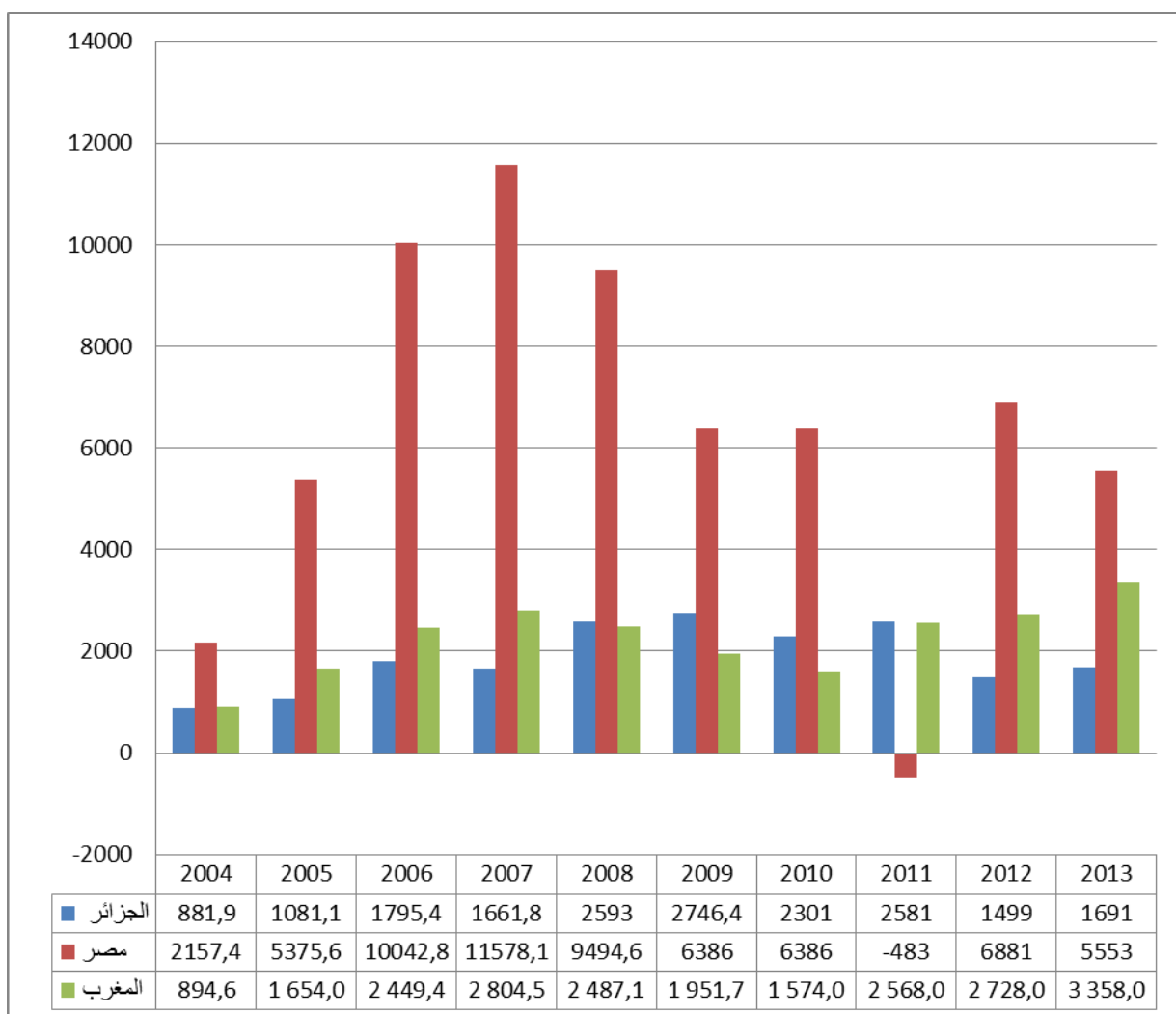
لا خلاف حول احتياج دول شمال إفريقيا كغيرها من دول العالم إلى استثمارات كبيرة توضع في خدمة التنمية الشاملة، ولا خلاف أيضا حول ضرورة السعي للحصول على موارد خارجية للاستثمار بشكل يسمح بتوظيفها في مشروعات تنموية، إلا أن عملية جذب هذه الاستثمارات ليست بالأمر الهين بل تخضع للمنافسة الدولية، لهذا تسعى كل دولة من دول شمال إفريقيا جاهدة لتهيئة مناخها لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعلى هذا الأساس سنحاول إجراء مقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وبعض الدول المختارة من خلال عرض حجم التدفقات الواردة وأهم القطاعات المستهدفة.

أولا: مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر، مصر، المغرب.

يمكن مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر، مصر، المغرب خلال الفترة الممتدة بين 2004 و 2013 من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (07) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر، مصر، المغرب

خلال 2004-2013



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصاءات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار خلال الفترة الممتدة بين 2004 و2013.

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر، مصر، المغرب، خلال الفترة 2004-2013 كان متباينا من دولة إلى أخرى، وذلك راجع إلى اختلاف الظروف الاقتصادية وعوامل الجذب الداخلية لهذه البلدان.

ومع ذلك فإن تفوق مصر يبدو واضحا، إذ أنها تصدر قائمة دول شمال إفريقيا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر 11578.1 مليون دولار وهو ما يمثل تقريبا سبعة أضعاف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر تلك السنة، إلا أنه في السنوات الأخيرة ونتيجة للمشاكل السياسية والأمنية التي تعاني منها

مصر فقد أدى ذلك إلى انخفاض مستوى الاستثمار لديها وهروب بعض الشركات الأجنبية منها، إذ أنه وفي سنة 2011 وهي السنة التي شهدت فيها مصر حراكا شعبيا، سجلت تدفقات سلبية بقيمة 483 مليون دولار، وفي المقابل ارتفعت الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر لتصل إلى 2581 مليون دولار، لتحرز بذلك المرتبة الأولى في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول شمال إفريقيا، ويرجع هذا التحسن إلى تحسن مناخ الاستثمار فيها، لكن وبالرغم من هذا التحسن تبقى حصة الجزائر من هذه الاستثمارات ضعيفة مقارنة بمصر .

وتجدر الإشارة إلى سبب تسجيل مصر لأعلى التدفقات الواردة إلى شمال إفريقيا وكذا احتلالها المرتبة الأولى إلى تحسن مناخ الاستثمار بها وكذا اعتمادها على مجموعة من الحوافز، ومنها على سبيل المثال:¹

- عائد مرتفع على الاستثمار؛

- الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي؛

- سهولة تحويل الأرباح ورأس المال للخارج في أي وقت؛

- توافر سوق مالية متطورة ونشطة؛

- البعد عن الروتين، وسهولة التعامل مع الجهات الرسمية المسؤولة عن الاستثمار؛

- وجود مجموعة كبيرة ومتنوعة من الحوافز والإعفاءات الضريبية وغير الضريبية الممنوحة للاستثمار؛

- مظلة قوانين لحماية وتشجيع الاستثمار.

أما بالنسبة للمغرب فقد تميز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد له بتباين في حجم تدفقه، بين وتيرة متزايدة وأخرى متناقصة، فقبل الأزمة كان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد مستمر لينخفض بعد ذلك في ثلاث سنوات متتالية وهي سنة 2008، 2009، 2010 وهي السنة التي نزل فيها حجم التدفقات أدنى مستوى له، ليعود الارتفاع من جديد ابتداء من 2011 ليصل في سنة 2013 إلى 3358.0 مليون دولار لتتفوق على الجزائر في قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بفارق يقدر بـ 1667 مليون دولار.

ولعل من أهم المحددات التي عملت على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب وفق الدراسة التي قام بها

¹ - عبد النبي عبد المطلب، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على تنمية الصادرات المصرية، المستشار الاقتصادي، متاح على: abdelnabiabdelmuttalb.blogspot.com/2011/05/blog-post-24.html بتاريخ 2014-08-01

البنك الدولي ووزارة الصناعة والتجارة المغربية، تتمثل في أربع عوامل من بين عشرة عوامل تم اقتراحها وكانت النتيجة كما يلي:¹

- انخفاض تكلفة اليد العاملة؛
- قرب المغرب من السوق الأوروبية؛
- النظام الضريبي المحفز مثل الإعفاء الكلي من الضريبة على الشركات لمدة 5 سنوات؛
- نوعية البنى التحتية.

ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، مصر، المغرب.

يعتبر التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر جوهر العملية التحليلية لمعرفة مدى مساهمة كل قطاع لكل من الجزائر ومصر والمغرب ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

1- الجزائر: إن القطاعات المستثمر فيها من قبل هذه الدول الأجنبية في الجزائر تتوزع على مجمل القطاعات الاقتصادية وهذا حسب ما تعلنه الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

لكن ما يجدر الإشارة إليه بداية هو عدم توفر إحصائيات دقيقة حول التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، فالمصادر الثلاثة المتاحة والخاصة بالإحصائيات ليست متطورة بالشكل الكافي، حيث لا يشير بنك الجزائر إلا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الحجم دون القطاع، أما الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، فلا توضح سوى الاستثمارات المصرح بها حسب قطاع النشاط، دون التطرق إلى المنجزة فعلا، فيما تكتفي مديرية الجمارك بإحصاء التدفقات المادية، وتحمل المشاريع التي تتم عمليات الدمج والتملك.²

وسنحاول من خلال الجدول التالي توضيح أهم القطاعات المستهدفة من طرف المستثمر الأجنبي في الجزائر.

¹ - شهرزاد زغيب، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في البلدان المغاربية، مجلة التواصل، العدد 24، جوان 2009، ص 82.

² - conférence des nations unies sur le commerce et le développement, examen de la politique de l'investissement Algérie , new York et Genève, 2004, p 13.

جدول رقم (25): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة

(2012-2002).

(مليون دينار / النسبة المئوية)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار	%
الصناعة	220	%56	599200	%74
الخدمات	97	%23	167118	%21
البناء، الأشغال العمومية والهيدروليك	63	%15	120082	%1
النقل	16	%4	3991	%0
الفلاحة	6	%1	887	%1
الصحة	5	%1	6192	%0
السياحة	3	%1	13587	%2
المجموع	410	%100	803057	%100

Agence nationale de développement des l'investissement, bilan Source :
des réalisation des investissements. Période 2002-2012.

من خلال الجدول يتضح لنا الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر قد توزعت على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2012-2002، حيث احتل قطاعي الصناعة والخدمات مكان الصدارة من حيث المشاريع المنجزة وكذا القيمة، حيث بلغت نسبتهما من المجموع %56 و %23 لكل قطاع على التوالي، واستحوذ قطاع الصناعة لوحده على %74 من قيمة هذه الاستثمارات، في حين بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية في قطاع الخدمات %21 ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع مردودية هذين القطاعين للشركات الأجنبية، ولا سيما في مجال المحروقات. ولم يحظى قطاع البناء والأشغال العمومية والنقل والفلاحة والصحة والسياحة خلال هذه الفترة إلا بنصيب متواضع رغم أهميتها، فقطاع الفلاحة لم يسجل سوى %1 من المجموع الإجمالي، ولم يستقطب قطاع البناء والأشغال العمومية والهيدروليك سوى نسبة %15 من عدد المشروعات الإجمالية وهي نسبة ضئيلة بالنظر إلى توجه السلطات العمومية إلى إشراك المستثمر الأجنبي في حل أزمة السكن في الجزائر وكذا المساهمة في ترقية الهياكل القاعدية.

2- مصر: تسعى مصر من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استهداف نوعين من الاستثمار وهما:¹

- الاستثمار الباحث عن الأسواق، وذلك لخدمة السوق المحلية للدولة؛
- الاستثمار الباحث عن المصادر الطبيعية، والذي يسعى للحصول على الموارد الطبيعية الرخيصة التي لا تتوفر في الدولة الأم للشركة.

والجدول التالي يوضح توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر حسب الغرض خلال الفترة 2005-2009 وذلك كما يلي:

الجدول رقم (26): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (2005-2009).

مليون دولار أمريكي

العرض/السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
تأسيس شركات جديدة وزيادة رؤوس الأموال	2415.4	4880.4	2505.3	3825.3	1232.1
طرح الأصول والشركات لغير المقيمين	911.7	3009.6	1533.9	1210.5	35
الاستثمارات العقارية	32.7	8.5	66.2	406.2	97.8
استثمارات في البترول والغاز	2015.8	2144.3	4858.5	3949.3	4446.1

المصدر: كريمة فرحي، مرجع سبق ذكره، ص 330.

سجلت القطاعات غير البترولية مبلغ 3359.8 مليون دولار أمريكي عام 2005 وهو ما يمثل 62.5% من صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما الاستثمارات في مجال البترول والغاز فكان لها نصيب يقدر بـ 37.5% من صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وارتفعت هذه النسبة إلى حوالي 69.6% سنة 2009، أما الاستثمارات العقارية فإنها لا تكاد تظهر خاصة في عام 2006، أين سجلت 8.5 مليون دولار، وهي قيمة ضئيلة.

3- المغرب: كشفت إحصائيات ميزان المدفوعات الذي تناول التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى المغرب خلال الستة أشهر الأولى من عام 2010، عن هيمنة قطاع الخدمات على 71.2% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب إلى غاية جوان 2010، والجدول التالي يوضح توزيع الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى المغرب على القطاعات الاقتصادية.

¹ - ريم عبد الحليم، خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، الدراسات متاحة على: rouyaturkiyyah.com / في مصر

جدول رقم (27): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب خلال السداسي الأول من سنة 2010

(مليون أورو/نسبة مئوية)

القطاع	المبلغ	النسبة
العقار	300.2	31.1
السياحة	237.6	24.6
الصناعة	181.5	18.8
الإيجار	67.3	7.0
النقل	40.7	4.2
التأمينات	21.4	2.2
التجارة	19.4	2.0

المصدر: بيوض محمد العيد مرجع سبق ذكره، ص 187.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

بالرجوع إلى الإحصائيات السابقة المتعلقة بحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، يتبين لنا بأن الدولة الجزائرية نجحت ولو بشكل جزئي في استقطاب هذا النوع من الاستثمار وذلك من خلال الامتيازات والضمانات الممنوحة، لكن ورغم ذلك هناك عدة نقائص وسلبات تعيق المستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر ومن أهم هذه العراقيل نجد:

أولاً: المعوقات الاقتصادية والمالية:

سنشير إلى أهم المعوقات الاقتصادية والمالية وذلك على النحو التالي:

- 1- المعوقات الاقتصادية:** إن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال يشكو من عدة نقائص، ما جعل المستثمرين الأجانب يواجهون عدة عوائق اقتصادية جعلتهم يستثمرون أموالهم في بلدان أخرى يسودها الاستقرار الاقتصادي، وتتمثل أهم العراقيل فيما يلي:

- محدودية السوق المحلي الذي ينتج أساسا عن انخفاض مستوى الدخل الفردي، ومن ثم معاناة المستثمر الأجنبي من مشاكل وصعوبات تسويق منتجاته، أو حتى القيام بمشاريع جديدة، ويرتبط هذا الأمر بالصعوبات التي تكتنف تحرير المبادلات التجارية ومن أهمها المنافسة الشديدة للسلع الأجنبية المثلثة في الدول الأخرى؛
- محدودية أسواق رأس المال، وتكمن أهمية الأسواق في كونها تؤدي وظيفة التوسط المالي في الأجلين المتوسط والطويل للمشروعات الاستثمارية؛
- عدم توفر حرية اقتصادية كافية؛
- ارتفاع تكاليف الإنتاج، وكذا الضرائب وتعددتها (عبئ ضريبي مرتفع في بداية انطلاق المشروع)؛
- تباطؤ مشاريع الخوصصة بسبب الغموض الذي مازال يرتبط بالإطار التشريعي المتعلق بها، فهذا السبب يعمل على إثارة الشكوك والتردد في شراء المؤسسات وامتلاكها¹؛
- حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي، كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة بالدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب²؛
- عدم الوضوح والضبابية في القرار الاقتصادي، مما أدى بالاقتصاد في الدخول فيما يعرف بحالة الترقب، نتيجة تخوف المستثمرين الأجانب، حيث أن غياب بنية مؤسسية ملائمة ناجمة أساسا عن غموض في موقف الحكومة من الاستثمار الأجنبي، ووجود سوق عمالة غير مؤهلة، كلها عوامل مثلت أهم المعوقات التي تعترض استقطاب الاستثمار³.

2- المعوقات المالية: لا يزال النظام المصرفي الجزائري دون المستوى المطلوب نظرا لعدة أسباب، هذا ما زاد من معاناة المتعاملين مع هذه البنوك من نوعية الخدمات البنكية المقدمة.

لقد بقي النظام المصرفي الجزائري بمثابة مؤشر سلبي للمستثمرين الأجانب، فبالرغم من تدعيم البيئة المصرفية بمصارف خاصة محلية وأجنبية، إلا أنها لم تساهم في التكفل بتمويل الاستثمارات، وخلق جو المنافسة الذي كان منتظرا لترقية الأداء والفعالية، ويعود ذلك للأسباب التالية:

¹ - عبد القادر مطاي، مرجع سبق ذكره، ص 116-117.

² - بلعوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2006، ص 79.

³ - مسيكة بوفامة، فوزية غربي، الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري (1988-2001) وتأثير ذلك على مناخ الاستثمار، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير، العدد 15، جامعة الجزائر، 2006، ص 42.

- بطئ العمليات المصرفية الجارية، فمدة تحصيل شيك من نفس البنك وفي نفس المدينة تصل إلى أسبوعين، أما مدة التحصيل من بنك مختلف وفي مدينة أخرى تصل إلى خمسة أسابيع بينما إجراءات فتح مستندي تأخذ أسبوعين؛
- تشكيك المستثمرين في بطئ معالجة ملفات القروض وصعوبة الحصول عليها، وارتفاع معدلات الفائدة؛¹
- التحدي الكبير للمخاطرة، لذلك فالبنوك تضع شروط كثيرة تعيق المستثمرين كالضمانات الكبيرة التي تطلبها لمواجهة المخاطر المحتملة؛
- نقص الضمانات من طرف البنك المركزي في مجال تحويل الأرباح.²
- إن استمرار هيمنة المصارف العامة على الوساطة المالية في الجزائر أبقى إلى حد كبير على محدودية الخدمات المصرفية المقدمة، نتيجة انخفاض كفاءة الموارد البشرية، وضعف استغلال التقنيات الحديثة، كما أبقى على مركزية القرار التي أعاقت تلبية طلبات المتعاملين الاقتصاديين، ولا يزال التمويل المصرفي في الجزائري يخضع إلى معايير الارتباط بمراكز النفوذ، مستثيا بذلك أسس الجدوى الاقتصادية والملاءمة المالية للمتعاملين الاقتصاديين.³

ثانيا: المعوقات القانونية والإدارية:

من أهم العوائق القانونية والإدارية التي تحول دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما يلي:

- 1- الفساد:** يصعب إيجاد تعريف موحد للفساد، وهذه الصعوبة ترجع لأسباب عديدة من بينها تعقد هذه الظاهرة وتشعب معاملها وأسبابها، لذلك أعطيت عدة تعريفات للفساد، ومن ضمن هذه التعاريف التي أعطيت له مايلي:
- تعرف منظمة الشفافية العالمية الفساد بأنه: "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة"، أما البنك الدولي فيعرف الفساد بأنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص".⁴

تتعدد مظاهر الفساد وتتنوع مما تجله يأخذ أشكالا عديدة ومتنوعة مثل:⁵

- قضايا الابتزاز مثل الرشاوي التي يدفعها المستثمرون حتى يتم الموافقة على طلبات الاستثمار؛
- فساد البيروقراطية والنتائج عن كثرة الإجراءات والتعقيدات والرقابة على الجهات المختلفة؛

¹ - نشيدة معزوز، مرجع سبق ذكره، ص 190.

² - عرقوب نبيلة، إدارة المخاطر والاستثمار الأجنبي، مجلة علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، العدد 21، جامعة الجزائر، 2010، ص 161.

³ - حمزة بن حافظ، مرجع سبق ذكره، ص 177.

⁴ - مفيد دنون يونس، تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 101، المجلد 32، جامعة الموصل، العراق، 2010، ص 246.

⁵ - عز الدين بن تركي، منصف شرفي، الفساد الإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06-07 ماي 2012، ص 6.

- فساد موظفي القطاع العام والحكومة بكافة أشكاله كأن يتأخر الموظف المسؤول عن منح التراخيص وانجاز المهام لفترات طويلة تتعطل فيها مصالح المواطنين فيضطر المواطن إلى دفع رشوة لكي تتم مصلحته وإجراءاته؛
- الهدر في استعمال الموارد الحكومية.

تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة إلى الفساد منذ سنة 1995، لتعكس درجة التحسس في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ومدى تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و 10 الذي يعني درجة شفافية عالية.¹

هذا وقد احتلت الجزائر المرتبة 94 من أصل 177 دولة سنة 2013، حيث أنه وبالرغم من التحسن المسجل في محاربة الفساد في السنوات الأخيرة يبقى انتشار الرشوة والفساد من أهم عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.²

2- عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية: إن من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة وصلاحيات هذا الجهاز فعلا في استقبال المستثمرين الأجانب، وهذا في بداية الأمر عند القيام بزيارة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول النامية، والملاحظ في الكثير من الدول النامية ومن بينها الجزائر أن جهازها الجمركي أدى بالكثير من رجال الأعمال إلى الرجوع من حيث أتو في أول طائرة تكون بالمطار نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين.³ وتلعب الجمارك دورا فعلا في العملية ويرجع ذلك لأهم الأسباب التالية:⁴

- وجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات تكون حافز للمستثمرين على القيام بمشاريع يكون هدفها الإنتاج بغرض الطلب المحلي والتصدير الخارجي؛

- إن تطبيق الإجراءات الخاصة بمكافحة الغش والتزيف في العلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية يساعد على ممارسة الاستثمارات في مناخ موثوق به ومقبول؛

¹ - مفتاح صالح، بن سميثة دلال، مرجع سبق ذكره، ص 124-125.

² - transparency international, corruption perceptions index 2013, in source : www.transparency.org/cpi2013/results. consulté le: 2014-08-01

³ - كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 104.

⁴ - بلعوج بولعيد، مرجع سبق ذكره، ص 85.

- إن موضوع الإسراع والأخذ بعين الاعتبار قيمة الوقت في المعاملات الاقتصادية تكون حافزا للأجانب بأن يستثمروا في الدول النامية، لأن التهاون والتسويق يضع الكثير من الوقت، وهذا يؤدي إلى جعل الكثير من المستثمرين يغيرون مواقع استثماراتهم.

3- العراقيل القانونية: ويمكن أن نوضح هذه العراقيل في النقاط التالية:¹

- عدم وضوح النصوص في قوانين وتشريعات الاستثمارات وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها مما يؤدي إلى اختلاف في تفسيرها وهذا ما يفتح المجال لوجود مفارقات واختلاف تطبيقها؛

- عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى لا سيما وأن عددا من القطاعات لا يزال يعاني من شبه جمود في مجال الإصلاح وحتى وإن كان هناك إصلاح فانعدام الآليات وأدوات تطبيق الإصلاحات يبقى الإصلاح مجرد حبر على ورق.

ثالثا: معوقات أخرى:

إضافة إلى المعوقات الاقتصادية والمالية وكذا المعوقات القانونية والإدارية هناك معوقات أخرى نذكر منها:

1- **عدم كفاءة إجراءات الترويج للفرص الاستثمارية:** إن وضعية الترويج للمشروعات الاستثمارية في الجزائر تفتقر إلى الكفاءة والفعالية اللازمة، ويبرز ذلك من خلال:²

- عدم كفاءة غرفة التجارة والصناعة، والغرف الجهوية للترويج لما هو متاح من فرص استثمارية، فضلا عن عجزهم من مرافقة المستثمرين؛

- عدم كفاءة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في الترويج للاستثمارات؛

- عجز الهيئات الدبلوماسية الجزائرية لبناء انطباع ايجابي وجذاب للقطر والمشروعات الاستثمارية.

2- **صعوبات الحصول على العقار الصناعي:** يعد مشكل العقار الصناعي من أهم العراقيل التي تعترض المستثمر الأجنبي للاستثمار في الجزائر، وذلك كما يلي:³

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق سنة؛

¹ - عبد القادر مطاي، مرجع سبق ذكره، ص 118-119.

² - قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية، مرجع سبق ذكره، ص 210.

³ - كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 102.

- تخصيص الأراضي بتكاليف باهضة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة، أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها؛

- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط.

3- عدم توفير المعلومة ومشكلة الحصول عليها: تعد المعلومة الاقتصادية على درجة عالية من الأهمية بالنسبة

للمستثمرين، وتتجلى أهم مشكلات توفير المعلومة في الجزائر فيما يلي:¹

- عدم تناغم الهيئات المكلفة بالإعلام والإحصاء مع ما يصدر من قوانين وتشريعات؛

- عدم كفاءة شبكات الاتصال؛

- صعوبة الدخول إلى قواعد البيانات للهيئات والوزارات؛

- ندرة المنشورات والدلائل المتعلقة بالوضع الاقتصادي الجزائري، والفرص الاستثمارية المتاحة.

المبحث الثالث: أثر المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المبحث الإجابة عن التساؤل المطروح حول مدى تأثير التحسن في مناخ الاستثمار على

جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولأن مناخ الاستثمار يتكون من ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية وقانونية

فسوف نتحدث عن مدى تأثير المخاطر القطرية (باعتبارها أحد مكونات مناخ الاستثمار) على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: أساسيات الاقتصاد القياسي

ازدادت أهمية القياس الاقتصادي في الدراسات والأبحاث الاقتصادية التطبيقية ازدياداً ملحوظاً؛ فهو عبارة عن

مجموعة أدوات بحثية وظفت في دراسات الأعمال والمالية والتسويق والإدارة فضلاً عن الدراسات الاقتصادية.

في هذا المطلب سنتناول الاقتصاد القياسي الذي من خلاله نتناول الانحدار باعتباره أساساً له وكذا لاعتمادنا

عليه في الدراسة وتحليل أثر المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ - عمار زودة، مرجع سبق ذكره، ص 250.

1- مفهوم الاقتصاد القياسي: الاقتصاد القياسي هو أحد الفروع الحديثة لعلم الاقتصاد، ويبحث هذا العلم طرق وأساليب قياس العلاقات التي يهتم بها التحليل الاقتصادي، والعلاقات الاقتصادية هي علاقات تبين أثر متغير اقتصادي أو أكثر على متغير اقتصادي آخر.¹

يعرف البعض الاقتصاد القياسي بأنه القياس في الاقتصاد، أو القياس الاقتصادي، وبصورة أكثر تفصيلا يعرف الاقتصاد القياسي بأنه فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية، بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر، أو رسم بعض السياسات، أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية.²

ويمكن تعريف الاقتصاد القياسي بأنه فرع من فروع علم الاقتصاد يستخدم التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الواقعية المبنية على أساس التماسك بين النظرية والملاحظة متخذاً لذلك أساليب استقراء ملائمة.³

ويعرف أيضا بأنه توليفة معينة تجمع بين كل من النظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي والإحصاء، إلا أنه لا يزال يمثل فرعاً مستقلاً بذاته عن كل هذه الأفرع الثلاثة، فهو في واقعه فرعاً مكملًا لهم بغرض التوصل إلى قيم عددية لمعاملات العلاقات الاقتصادية المختلفة.⁴

2- أهداف الاقتصاد القياسي: يمكن تلخيصها في أربع أهداف وكما يلي:

1-2 تحليل واختبار النظرية الاقتصادية: يعتبر تحليل واختبار النظرية الاقتصادية الهدف الرئيسي من أهداف الاقتصاد القياسي ولا يمكن عد النظرية صحيحة ومقبولة ما لم تحتاز اختباراً كمياً.

2-2 تفسير بعض الظواهر الاقتصادية: إن الهدف من دراسة الظواهر الاقتصادية هو معرفة مسبباتها من أجل معالجتها، وبما أن من مهام القياس الاقتصادي قياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية من أجل حصر مسببات هذه الظواهر عن طريق إدخال وإخراج المتغيرات المفسرة، وهذا بالاعتماد على بعض الاختبارات الإحصائية.¹

3-2 رسم أو تقييم السياسات الاقتصادية: يساعد الاقتصاد القياسي على تحديد القيم الرقمية لمعاملات العلاقات الاقتصادية حيث تعتبر هذه القيم المقدرة لهذه المعاملات أهمية بالغة لمتخذي القرار من أجل رسم السياسات الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، وهذا من خلال مقارنة النتائج المتوقعة مع المحققة.

¹ سعد الدين محمد الشبال، مقدمة في الاقتصاد القياسي، معهد البحوث والدراسات الإحصائية، 1990، ص 02

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005، ص 04.

³ وليد محمد السيفو، أحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي، الشركة العربية، المتحددة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010، ص 06

⁴ نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2010، ص 02

ومن أجل اتخاذ القرار يتطلب ذلك الحصول على:²

- تقييم عددي لمعاملات النموذج الاقتصادي الذي هو أساس اتخاذ القرار؛
- تقييم إحصائي واقتصادي لصحة العلاقات لدالة الانحدار أو أية دالة أخرى واختبار معنوياتها الإحصائية والاقتصادية؛
- اختبار قدرة النموذج على التنبؤ الاقتصادي الذي هو أساس اتخاذ القرار؛
- اختبار الوزن الاقتصادي للمتغير العشوائي الذي إذا زاد عن حد ما قد يجعل من الوحدة الاقتصادية والاقتصاد الوطني نظاما غير قابل للتوجيه والتخطيط وذو سلوك منقلب غير قابل للسيطرة.

2-4 التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل: إذا ما اعتبرنا المستقبل القريب هو امتداد للماضي القريب، فمن الممكن استخدام الطرق القياسية في تحديد القيم المتوقعة لبعض المتغيرات الاقتصادية في فترة مستقبلية تساعد متخذي القرار في رسم السياسات والتنبؤ بما سيكون عليه المتغيرات في المستقبل، وتساعد أيضا على أخذ الإجراءات الكفيلة لإنجاح الخطط الاقتصادية في المستقبل.³

3- فروع الاقتصاد القياسي: يمكن تقسيم الاقتصاد القياسي إلى فرعين أساسيين هما الفرع النظري والفرع التطبيقي ويمكن الإشارة إليهما كما يلي:⁴

3-1 الفرع النظري: يشمل تطوير الطرق المناسبة لقياس العلاقات الاقتصادية مثل طريقة المربعات الصغرى وغيرها، كما يناقش الافتراضات التي تقوم عليها هذه الطرق وخصائصها الإحصائية، والمشاكل القياسية التي تنجم عن اختلال افتراضاتها، بالإضافة إلى وسائل علاج هذه المشاكل.

3-2 الفرع التطبيقي: يختص بتطبيق الطرق القياسية النظرية في مجالات واقعية عديدة ترتبط بالاقتصاد والأعمال لكن هذا لا يعني أن هناك فصلا تاما بين هذين الفرعين فالاقتصاد القياسي التطبيقي يستخدم طرق القياس التي يتضمنها الاقتصاد القياسي النظري، وفي كثير من الحالات يترتب عن عملية القياس الاقتصادي التطبيقي الوصول إلى طرق قياس جديدة تتغلب على الصعوبات والمشاكل التي تواجه طرق القياس التي تولدت في ظل فرع الاقتصاد القياسي النظري.

¹ فاروق سخنون، مرجع سبق ذكره، ص 06

² وليد اسماعيل السيفو، فيصل مفتاح وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 27.

³ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 14-15.

⁴ سعد الدين محمد الشيال مرجع سبق ذكره، ص 11

4- منهج البحث في الاقتصاد القياسي: يمر أي بحث قياسي اقتصادي بأربع مراحل يمكن إنجازها فيما يلي:¹

4-1 تعيين النموذج: يقصد به صياغة العلاقة الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتى يتمكن قياس معاملاتها باستخدام الطرق القياسية.

4-2 تقدير معاملات النموذج: بعد تعيين النموذج تأتي مرحلة تقدير المعاملات وتتم عملية التقدير باستعمال الطرق الإحصائية منها طريقة المربعات الصغرى... إلخ

4-3 تقييم المعاملات المقدرة للنموذج: بعد ان تنتهي من تقدير معاملات النموذج تأتي مرحلة تقييم المقدرات أي هل هذه المقدرات لها معنى في النموذج أم لا؟ ، هل هي مقبولة من الناحية الاقتصادية؟

4-4 اختبار المعاملات المقدرة ثم التنبؤ: إن أهم أهداف الاقتصاد القياسي هي التنبؤ بقيم المتغيرات في المستقبل التي تكون صالحة من الناحية الإحصائية، لذلك يتم اختيار مدى مقدرة النموذج على التنبؤ قبل استخدامه في هذا الغرض.²

ثانيا: الانحدار الخطي المتعدد:

لغرض دراسة وتحليل أثر المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر استعنا بنموذج الانحدار الخطي المتعدد.

1- طبيعة الانحدار الخطي المتعدد: يستند الانحدار الخطي المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع y_t وعدد من المتغيرات المستقلة $x_1, x_2, \dots, x_k$

ويمكن كتابة نموذج الانحدار كالاتي:⁴

$$Y_t = B_0 + B_1 X_{1t} + B_2 X_{2t} + \dots + B_K X_{Kt} + U_t \dots \quad (1)$$

$$(i=1 \dots n)$$

لشرح أكثر لهذه المعادلة يمكن أن نكتبها على شكل جملة معادلات لكافة قيم (i) وتكون على الشكل التالي:⁵

بن أحمد أحمد، النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة 1980-2007، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 60.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 15.

³ سحنون فاروق، مرجع سبق ذكره، ص 154

Josiane confais. Monique le Guen. Premier pas en regression lineaire avec SAS. revue Modulad N35.2006.p260.

⁵ بن أحمد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 64

$$Y_1 = B_0 + B_1X_{11} + B_2X_{12} + \dots + B_KX_{1K} + U_1$$

$$Y_2 = B_0 + B_1X_{21} + B_2X_{22} + \dots + B_KX_{2K} + U_2$$

$$Y_i = B_0 + B_1X_{i1} + B_2X_{i2} + \dots + B_KX_{iK} + U_i$$

$$\dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots$$

$$Y_n = B_0 + B_1X_{n1} + B_2X_{n2} + \dots + B_KX_{nK} + U_n$$

ويمكن كتابة النموذج على الشكل التالي:

$$= \begin{bmatrix} 1 & X_{11} & X_{12} & \dots & X_{1K} \\ 1 & X_{21} & X_{22} & \dots & X_{2K} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \dots & \vdots \\ 1 & X_{n1} & X_{n2} & \dots & X_{nK} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} B_0 \\ B_1 \\ \vdots \\ B_K \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} U_0 \\ U_1 \\ \vdots \\ U_n \end{bmatrix} \dots (2) \begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ Y_n \end{bmatrix}$$

وباختصار

$$Y = XB + U$$

Y: متجه عمودي أبعاده (n+1) يحتوي مشاهدات المتغير التابع .

X: مصفوفة أبعادها (n × k+1) تحتوي مشاهدات المتغيرات المستقلة يحتوي عمودها الأول على قيم الواحد الصحيح ليمثل الحد الثابت .

B: متجه عمودي أبعاده (K + 1 × 1) يحتوي على المعالم المطلوب تقديرها .

U: متجه عمودي أبعاده (n × 1) يحتوي على الأخطاء العشوائية .

وبما أن المعادلة (1) هي العلاقة الحقيقية المجهولة والمراد تقديرها باستخدام الإحصاءات المتوفرة عن المتغير التابع Y , والمتغيرات المستقلة $X_1, X_2, \dots, X_K$, فإنه يستوجب تحقق الفروض الأساسية الخاصة بـ U_i التالية :

$$U_i \sim N(0, \sigma^2 I_n)$$

والذي يعني أن U_i يتوزع توزيعاً طبيعياً (N) متعدد المتغيرات لمتجه وسطه صفري (0) ومصفوفة تباين وتباين مشترك عددية هي $(\sigma^2 I_n)$.

المطلب الثاني: دراسة قياسية لأثر المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال هذا المطلب سوف نلقي الضوء على كل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذا المخاطر القطرية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1994 و 2012 وذلك من أجل الوصول الى العلاقة بينهما وذلك بالاعتماد على نموذج قياسي.

أولاً: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر للفترة الممتدة بين 1994-2012

لقد تبنت الجزائر منذ أواخر الثمانينات سياسة الانفتاح الاقتصادي الرامية إلى معالجة الاختلالات التي تعترى الاقتصاد الوطني، فقد عمدت لتحسين مناخها الاستثماري وتطهير بيئة أعمالها من خلال توفير الاطار القانوني والتنظيمي من أجل الظفر بأكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بالاضافة إلى العمل على تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي ومحاولة جعلها أكثر استقرار وفي مستويات مقبولة.

الجدول رقم (28): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر
للفترة الممتدة بين 1994-2012

مليون دولار

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر
1994	167.1
1995	167.1
1996	270.0
1997	260.0
1998	606.6
1999	291.6
2000	280.1
2001	1107.9
2002	1065.0
2003	633.7
2004	882
2005	1081.1
2006	1795.4
2007	1661.8
2008	2593.0
2009	2746.4
2010	2301.0
2011	2581.0
2012	1499.0

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية خلال الفترة 1970-2013

ثانيا: تصنيف الجزائر حسب المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة الممتدة بين 1994-2012

حسب ما أشرنا إليه سابقا فإن المؤشر المركب للمخاطر القطرية يقسم الدول إلى خمسة أقسام من حيث درجة

المخاطرة وذلك كما يلي:

من صفر إلى 49,5 درجة مخاطرة مرتفعة جدًا.

من 50 إلى 59,5 درجة مخاطرة مرتفعة.

من 60 إلى 69,5 درجة مخاطرة معتدلة.

من 70 إلى 79,5 درجة مخاطرة منخفضة.

من 80 إلى 100 درجة مخاطرة منخفضة جدًا.

وعلى هذا الأساس وحسب هذا المؤشر فقد جاء تصنيف الجزائر خلال الفترة 1994-2012 كما يلي:

الجدول رقم (29): تصنيف الجزائر حسب المؤشر المركب للمخاطر القطرية

للفترة الممتدة بين 1994-2012

المتوسط السنوي	قيمة المؤشر	تصنيف المخاطر
1994	53.5	مخاطر مرتفعة
1995	54.5	مخاطر مرتفعة
1996	956.	مخاطر مرتفعة
1997	57.5	مخاطر مرتفعة
1998	59.7	مخاطر معتدلة
1999	60.5	مخاطر معتدلة
2000	62.3	مخاطر معتدلة
2001	61.5	مخاطر معتدلة
2002	63.8	مخاطر معتدلة
2003	65.8	مخاطر معتدلة
2004	75.5	مخاطر منخفضة
2005	77.3	مخاطر منخفضة
2006	77.8	مخاطر منخفضة
2007	77.8	مخاطر منخفضة
2008	76.8	مخاطر منخفضة
2009	70.8	مخاطر منخفضة
2010	72.00	مخاطر منخفضة
2011	72.00	مخاطر منخفضة
2012	72.00	مخاطر منخفضة

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تميزت بدرجة مخاطرة تراوحت ما بين مرتفعة خلال الفترة 1994-1997 وهي الفترة التي شهدت فيها الجزائر اضطرابات سياسية وغياب الأمن ومخاطر معتدلة وأخرى منخفضة خلال الفترة 1998-2012 هذا وان دل فانما يدل على تحسن وضعية الجزائر من حيث مناخ الاستثمار وذلك بسبب عودة الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي الذي صاحب هذه الفترة.

ثالثا: تقدير أثر المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1- الصيغة الرياضية وطريقة القياس: يمكن معرفة أثر المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر أو العلاقة بين المتغير المعتمد والمتغيرات التفسيرية (المستقلة) من خلال تقدير العلاقة وبالشكل الآتي:

$$Y=F(X_1, X_2, X_3, X_4, X_5)$$

والمعادلة التقديرية حسب نموذج الانحدار الخطي المتعدد تكون وفق الآتي:

$$Y=a+bx_1+cx_2+dx_3+ex_4+fx_5+ u_1, \dots$$

حيث تمثل:

X_1, X_2, X_3, X_4 متغيرات بكماء، هذه المتغيرات تعكس درجة الخطورة، حيث:

$X_1=1$ ، إذا كانت المخاطر القطرية مرتفعة جدا.

$X_1=0$ ، إذا كانت المخاطر القطرية في أي مستوى ماعدا المرتفعة جدا.

$X_2=1$ ، إذا كانت المخاطر القطرية مرتفعة.

$X_2=0$ ، إذا كانت المخاطر القطرية في أي مستوى ماعدا المرتفعة.

$X_3=1$ ، إذا كانت المخاطر القطرية معتدلة.

$X_3=0$ ، إذا كانت المخاطر القطرية في أي مستوى ماعدا المعتدلة.

$X_4=1$ ، إذا كانت المخاطر القطرية منخفضة.

$X_4=0$ ، إذا كانت المخاطر القطرية في أي مستوى ماعدا المنخفضة.

$X_5=1$ ، إذا كانت المخاطر القطرية منخفضة جدا.

$X_5=0$ ، إذا كانت المخاطر القطرية في أي مستوى ماعدا المنخفضة جدا.

أثر مناخ الاستثمار على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

b.c.d.e.f هي معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة و هي في نفس الوقت تمثل الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر إذا كانت المخاطر القطرية في أي مستوى من المستويات ومستوى هذا الاستثمار في حالة كانت المخاطر القطرية منخفضة (الفئة المرجعية)

a ثابت وهو يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر إذا كانت المخاطر القطرية منخفضة.

u_i متغير عشوائي يعبر عن أثر المتغيرات الأخرى التي لم تدخل في النموذج والأخطاء الخاصة بالقياس وجمع المعلومات.

ولتقدير النموذج السابق يمكن استخدام البرنامج الإحصائي Excel Stat حيث أنه وبعد إدخال البيانات تم

الحصول على النتائج التالية:

1- التحليل الإحصائي:

الجدول الأول والثاني:

Variable	Observations	Obs. avec données manquantes	Obs. sans données manquantes	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type
الاستثمار الأجنبي المباشر	19	0	19	167,100	2746,400	1157,358	895,738

Variable	Modalités	Comptages	Effectifs	%
تصنيف المخاطر	مخاطر مرتفعة	4	4	21,053
	مخاطر معتدلة	6	6	31,579
	مخاطر منخفضة	9	9	47,368

يوضح كل من الجدول الأول والثاني المعطيات الكمية والكيفية المعتمدة في الدراسة خلال الفترة 1994-2012

حيث يبين الجدول الأول عدد مشاهدات الاستثمار الأجنبي المحدد بـ 19 مشاهدة حيث عرفت الفترة أعلى قيمة لها والتي قدرتها بحوالي 2746.4 مليون دولار وكانت أقل قيمة حوالي 167.1 مليون دولار.

أما الجدول الثاني فقد تضمن تصنيفات المخاطر من مرتفعة فمعتدلة إلى منخفضة، حيث سجلت المخاطر المرتفعة نسبة 21,053 % والمخاطر المعتدلة 31,579 % أما المخاطر المنخفضة 47,368 %.

الجدول الثالث:

Observations	19,000
Somme des poids	19,000
DDL	16,000
R^2	0,694
R^2 ajusté	0,656
MCE	275886,176
RMCE	525,249
MAPE	41,727
DW	1,106
Cp	3,000
AIC	240,762
SBC	243,595
PC	0,420
Observations	19,000

يوضح الجدول قيم معامل التحديد R^2 وهو يساوي 0.694 ومعامل التحديد المصحح ومدى بلغ 0.656 مما يعني أن المتغيرات المستقلة (المخاطر) استطاعت أن تفسر 66.5% من التغيرات الحاصلة في الاستثمار الأجنبي المباشر (Y) والباقي والذي يمثل 34.4% ترجع إلى عوامل أخرى.

الجدول الرابع:

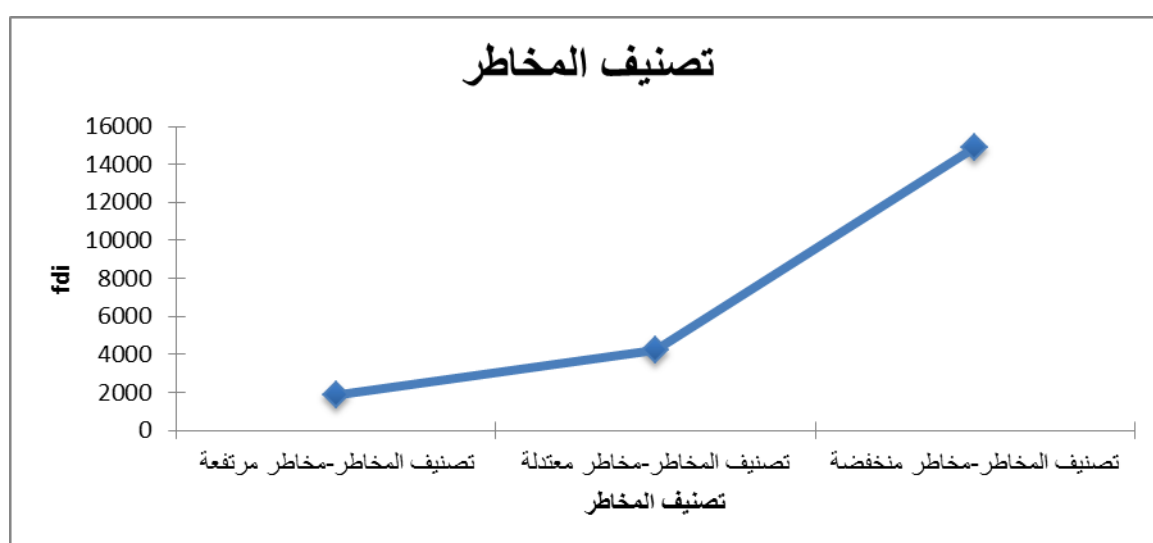
Source	DDL	Somme des carrés	Moyenne des carrés	F	Pr > F
Modèle	2	10028057,166	5014028,583	18,174	< 0.0001
Erreur	16	4414178,821	275886,176		
Total corrigé	18	14442235,986			

يمثل الجدول جدول تحليل التباين والذي يمكن من خلاله معرفة القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية F وكما نشاهد من خلال الجدول نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشير يكون معدوماً، وهو معنوي من الناحية الإحصائية.

الجدول الخامس:

Source	Valeur	Erreur standard	t	Pr > t	Borne inférieure (95%)	Borne supérieure (95%)
Constante	1904,522	175,083	10,878	< 0.0001	1533,363	2275,681
تصنيف المخاطر-مخاطر مرتفعة	-1688,472	315,635	-5,349	< 0.0001	-2357,589	-1019,356
تصنيف المخاطر-مخاطر معتدلة	-1240,372	276,830	-4,481	0,000	-1827,226	-653,518
تصنيف المخاطر-مخاطر منخفضة	0,000	0,000				

إن الاحتمالات المقابلة لإحصائية ستودنت معدومة، مما يدل على الدلالة الإحصائية القوية لكل المعاملات، وعليه فإنه يوجد فرق جوهري بين مستويات تدفق الاستثمار الأجنبي المقابلة لدرجات المخاطر القطرية المختلفة.



التحليل الاقتصادي:

حسب منطق الاختبارات الإحصائية الخاصة بجودة النموذج من جهة، وتوافق بعض فرضيات المربعات الصغرى المتعلقة بالأخطاء مع التحليل الميداني لقيمتها المشاهدة من جهة أخرى.

نستنتج أن خط الانحدار المتعدد يفسر بشكل جيد المعطيات الإحصائية، وبالتالي يمكن الاعتماد على هذا النموذج في قياس مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر عند مختلف درجات المخاطر.

النموذج المقدر هو:

$$FDI=1904.5-1688.47x_1-1240.37x_2$$

إن العلاقة تبين بوضوح أن مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بمستوى درجة المخاطر القطرية، فإذا كانت المخاطر منخفضة يكون الاستثمار حوالي 2746,400 مليون دولار أما إذا كانت المخاطر مرتفعة يكون الاستثمار منخفضا جدا (167,100 مليون دولار).

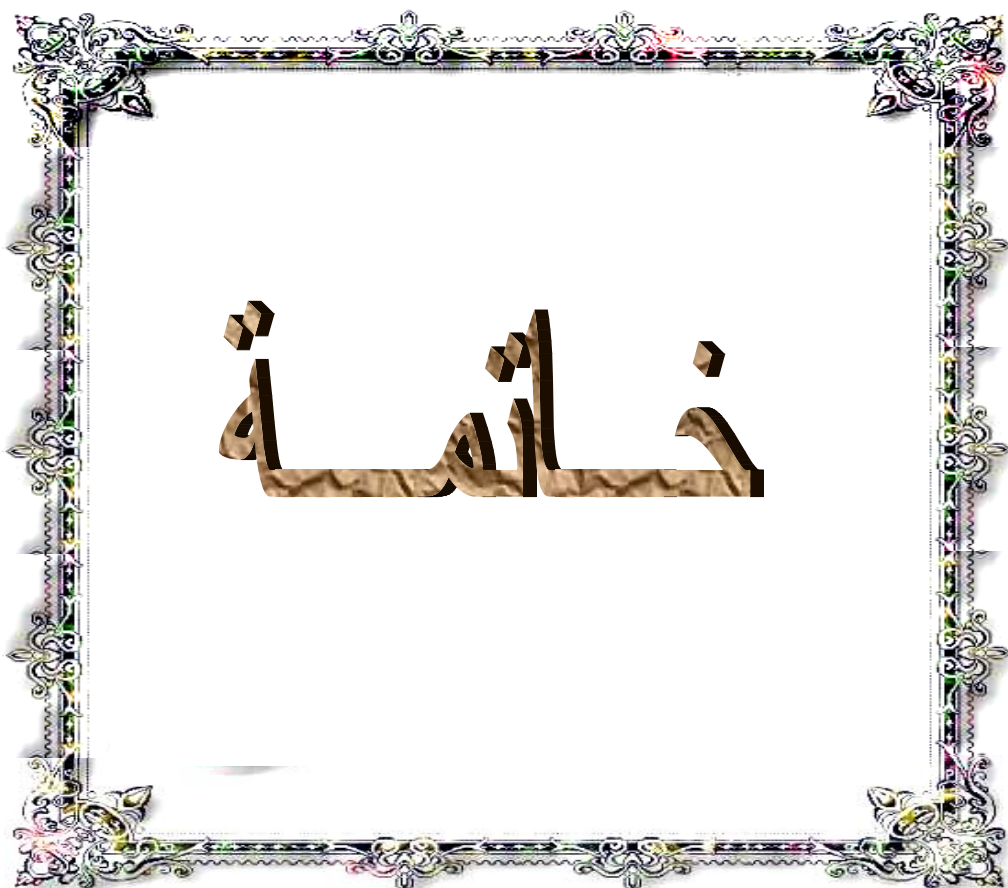
حيث أنه خلال الفترة التي شهدت فيها الجزائر اضطرابات سياسية وأمنية (الفترة التي عرفت بالعشرية السوداء) انعكس ذلك على مناخ الاستثمار ما جعل المستثمرين الأجانب يتخوفون من المجازفة بأموالهم في بلد يفتقر للأمن والأمان، وهذا ما انعكس سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وما جعل أيضا تصنيف الجزائر يتراجع من خلال المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

لكنه وبعد عودة الأمن إلى البلاد بدأت المخاوف من الاستثمار في الجزائر تتراجع شيئا فشيئا، وبدأت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالارتفاع سنة بعد أخرى، وهذا ما خلصت إليه نتائج الدراسة القياسية التي بينت كيف يمكن أن تؤثر المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر.

خلاصة الفصل:

لقد عاجلت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة، كانت تتلاءم مع كل مرحلة، وتبني مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية، وبعث الهياكل والأجهزة اللازمة لتطوير الاستثمار، هذه التغيرات الجوهرية سمحت للجزائر من الاستفادة أكثر من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها.

لكن ورغم كل ما سعت إليه الجزائر من أجل بناء مناخ استثمار أكثر ملاءمة لجذب المستثمرين الأجانب، إلا أنه لم تبلغ الأهداف المرجوة، حيث سجلت نتائج محدودة فيما يخص عدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة المحققة، وبالتالي يبقى مناخ الاستثمار في الجزائر يعرف تطورا ولكنه تطور محتشم بحيث لا يزال غير ملائم وذلك كما توصلنا إليه من خلال بعض المؤشرات الدولية كمؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر التنافسية العالمي وكذا مؤشر سهولة أداء الأعمال، ويرجع ذلك إلى جملة من العوائق المالية والقانونية والإدارية و..... الخ التي تحبط نية المستثمر للاستثمار في الجزائر، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة بذل جهد أكبر لتوفير مناخ جاذب وملائم.



خلاصة

من خلال العرض السابق ومن خلال الشواهد التي تم عرضها في الدراسة، نلاحظ سعي العديد من دول العالم للاستفادة من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنه ما أشارت إليه الإحصائيات فقد تزايد حجم هذه الاستثمارات، حيث سجل العالم سنة 2013 تدفقات تقدر ب 14.519.650 مليار دولار بعدما كانت قبل عشر سنوات تقدر ب 7.341.484 مليار دولار، هذا وإن دل إنما يدل على مدى ازدياد أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم ككل.

أما فيما يخص الدول العربية فهي الأخرى شهدت تطورا في التدفقات الواردة لها حيث ارتفع حجمها سنة 2013 إلى 47303.0 مليون دولار بعدما كان يقدر ب 25243.9 مليون دولار سنة 2004، والجزائر هي الأخرى شهدت زيادة في حجم التدفقات الواردة سنة 2013 بما يقارب أكثر من 1691.0 مليون دولار بعدما كان يقدر ب 882 مليون دولار سنة 2004، ويرجع هذا التحسن في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر إلى قيام الدولة بجملة من الإصلاحات وكذا تحديد التشريعات النازمة للاستثمار من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات الضريبية بالإضافة إلى الإعفاءات والضمانات، الأمر الذي ساهم نسبيا في تحسين مناخها الاستثماري، إلا أن هذه التدفقات لا تزال قيمتها متواضعة نتيجة للعوائق التي تحول دون وصولها إلى درجة تتناسب مع الإمكانيات والفرص المتاحة.

النتائج:

وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها:

- زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة زيادة مزاياه ولعل من أبرزها توفير مناصب شغل، التأثير على الاقتصاد الوطني (من خلال توفير الموارد اللازمة للإنتاج، نقل التكنولوجيا، وكذا مؤهلات التسيير والتنظيم) ، يعتبر كبديل للمديونية.... الخ،
- بالمقارنة بين سنتي 2012 و 2013 لاحظنا أن إجمالي التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى 21 دولة عربية انخفض ، ويرجع ذلك الانخفاض إلى الأوضاع السياسية التي شهدتها بعض الدول العربية خلال هذه الفترة، والتي انعكست سلبا على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- مناخ الاستثمار من الأسباب المؤثرة على ثقة المستثمر و بالتالي توجيه استثماراته إلى بلد دون آخر،

- من خلال تقييم مناخ الاستثمار للدول العربية من خلال بعض المؤشرات الدولية المهمة وصلنا إلى النتائج التالية:

* حسب التصنيف الائتماني السيادي ل 17 دولة عربية ومقارنة بين 2012 و 2013 هناك دولتان حصلتا على تصنيف ائتماني مرتفع وهي كل من قطر والكويت، وحافظت كل من الإمارات والسعودية ، الجزائر، السودان، على نفس التصنيف، في حين سجلت باقي الدول تراجعاً في تصنيفها السيادي، وذلك مرده للأحداث السياسية والحراك الشعبي الذي شهدته هذه الدول؛

* حسب مؤشرات تقييم المخاطر القطرية لاحظنا نفس النتائج تقريباً مع التصنيف الائتماني السيادي حيث أن:

- حسب المؤشر المركب للمخاطر القطرية وبالمقارنة بين 2010 و 2012 هناك 4 دول عربية من بين 18 دولة عربية شملها التصنيف، استطاعت أن تحصل على درجة مخاطرة منخفضة جداً، في حين تحصلت 5 دول على درجة مخاطرة منخفضة، و 4 دول صنفت ضمن الدول ذات المخاطر المعتدلة، وحصلت 3 دول على درجة مخاطرة مرتفعة، في حين هناك دولتان حصلتا على درجة مخاطرة مرتفعة جداً؛
- حسب مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية لسنة 2012 لاحظنا أن هناك 5 دول حصلت على درجة مخاطرة منخفضة جداً، ودولة واحدة حصلت على درجة مخاطرة منخفضة، في حين أن هناك 6 دول صنفت ذات درجة مخاطرة معتدلة، و 5 دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة، و 3 دول حصلت على درجة مخاطرة مرتفعة جداً؛
- وحسب مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية لعام 2012 توصلنا إلى أن هناك 5 دول حصلت على درجة مخاطرة منخفضة جداً، و 6 دول حصلت على درجة مخاطرة منخفضة، و 4 دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة، و 5 دول حصلت على درجة مخاطرة مرتفعة جداً؛
- حسب مؤشر دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية ومن خلال تقييم 17 دولة عربية لعام 2012 لاحظنا أن هناك 7 دول عربية استطاعت أن تحصل على درجة مخاطرة منخفضة جداً، في حين تحصلت دولتان على درجة مخاطرة منخفضة، و 4 دول صنفت ضمن الدول ذات المخاطر المعتدلة، وحصلت 3 دول على درجة مخاطرة مرتفعة، في حين هناك 3 دول حصلت على درجة مخاطرة مرتفعة جداً؛

* من خلال تقييم بعض الدول العربية وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال اتضح لنا أن هناك دول تصدرت قائمة الترتيب لعام 2012 وهي أغلبها دول مجلس التعاون الخليجي؛

- بالنسبة للجزائر ورغم المزايا القانونية والاقتصادية والسياسية و الطبيعية والمالية..... إلخ التي تتوفر عليها، إلا انه و بمجرد تسليط الضوء على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة فنلاحظ أنه ومن خلال الإحصائيات أن الاتجاه

العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2004-2013) كان متباينا بين الانخفاض والارتفاع ، مما يؤكد أن تلك المزايا لم تلعب دور أكبر في جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- من خلال تقييمنا لمناخ الاستثمار في الجزائر حسب بعض المؤشرات الدولية توصلنا إلى النتائج التالية:

* حسب مؤشر التنافسية العالمي تحتل الجزائر المرتبة 144 خلال الفترة 2012-2013 وهي المرتبة الأخيرة، إضافة إلى ذلك فإن المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر هي الأخرى عرفت تراجعاً حيث أنه وحسب مؤشر الابتكار فقد احتلت الجزائر المركز 141 خلال 2012-2013 بعدما كانت تحتل المركز 132 فقدّر التراجع بـ 9 مراكز أما حسب مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال فقدّر التراجع في تنافسية الاقتصاد الجزائري بـ 9 مراكز.

* وحسب تقرير مؤشر سهولة أنشطة الأعمال لسنة 2013 فإن الجزائر صنفت ضمن مرتبة متأخرة جداً، حيث احتلت المرتبة 152 عالمياً من أصل 183 بلداً، مسجلة بذلك تراجعاً مقارنة بسنة 2012 وذلك يرجع إلى:

- الإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة؛
- كثرة الإجراءات والتدابير والمطالبة بالعديد من الوثائق للقيام بأي عملية استثمارية، بالإضافة إلى عدم ليونة القوانين؛
- المشاكل العديدة في مجال تسوية الضرائب والرسوم وهذا ما نلاحظه من خلال تدني ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال.

* حسب مؤشر الحرية الاقتصادية فقد احتلت الجزائر مراتب متأخرة في هذا المؤشر، حيث احتلت سنة 2013 المرتبة 145 من أصل 179 دولة، وبالتالي تصنف الجزائر ضمن فئة البلدان ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة.

- من خلال الدراسة القياسية كانت النتائج كما يلي:

* حسب المؤشر المركب للمخاطر القطرية فإن الجزائر استطاعت أن تسجل تحسناً في هذا المؤشر حيث أنه وخلال الفترة الممتدة بين 1998 و 2013 فقد تراوحت درجة المخاطر بين معتدلة ومنخفضة ويرجع ذلك إلى الاستقرار السياسي وعودة الأمن خلال هذه الفترة.

* حسب النموذج القياسي الذي تم اعتماده فإن العلاقة تبين بوضوح أن مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بمستوى درجة المخاطر القطرية، حيث توجد علاقة عكسية بينهما فكلما زادت المخاطر قل الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس كلما انخفضت المخاطر زاد الاستثمار الأجنبي المباشر.

توصيات

على ضوء دراستنا لهذا الموضوع وبعد استعراضنا للنتائج المتوصل إليها يمكننا في هذا المجال تقديم اقتراحات وتوصيات لتعزيز مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال في الجزائر وذلك من خلال:

- ✓ إعطاء أكثر للمستثمر في إمكانية التملك والتنقل؛
- ✓ تحرير المستثمرين من الإجراءات البيروقراطية ، ومحاربتها من خلال تطوير الإدارة و تدعيم سلطة القانون التي تحميهم من الإجراءات التعسفية و تمكنهم من استرداد حقوقهم بسهولة و سرعة.
- ✓ توفير قاعدة بيانات فعلية شاملة متاحة في مواقع الإنترنت وبعده لغات، تشمل التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر ودليل للاستثمار في الدول المعنية مرفق بخريطة تبين فيها بالتفصيل مواقع توزع الثروات الباطنية وكذا شبكة الطرق البرية وسكك الحديد ومدى قرب أو بعد مصادر المياه والكهرباء والغاز من مواقع الاستثمار، مع ضرورة التحديث الدوري لقاعدة المعطيات الاقتصادية،
- ✓ تأكيد شفافية المعلومات و إتاحتها للمستثمرين بالشكل الذي يمكنهم من معرفة الواقع و التنبؤ بالمستقبل؛
- ✓ الاستفادة من تجربة التي كان لها تجارب ناجحة في تحسين مناخ الاستثمار؛
- ✓ توسيع مجالات الاستثمار وخلق فرص جديدة في قطاعات أخرى كانت محتكرة من جانب الدولة مثل الكهرباء والماء؛
- ✓ العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار مع تبسيط الإجراءات والرسوم وسرعة إصدار و تفعيل قوانين المنافسة، ومنع الاحتكار وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع مع العمل على إدخال تعديلات مستمرة على التشريعات والقوانين السائدة، بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري.

فائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

اولا: قائمة الكتب

- أبو قحف عبد السلام ، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
- أبو قحف عبد السلام ، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتب الإشعاع، بيروت، 2001
- بلطاس عبد القادر ، تداعيات الأزمة المالية العالمية (أزمة **sub, prime**)، legend، الجزائر، 2009.
- بلعوز بن علي، محمدي الطيب محمد، دليلك في الاقتصاد من خلال 300 سؤال وجواب، دار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر، 2008.
- الجوزي جميلة ، أسس الاقتصاد الدولي، النظريات والممارسات، دار أسامة ، الجزائر، 2013.
- الخزايشي سليمان بن صالح ، العولمة، دار بلنسية، الرياض، 1420هـ.
- سليمان عمر عبد الهادي ، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- السيفو وليد اسماعيل ، فيصل مفتاح وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- السيفو وليد محمد ، أحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي، الشركة العربية، المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010.
- الشيال سعد الدين محمد ، مقدمة في الاقتصاد القياسي، معهد البحوث والدراسات الإحصائية، 1990.
- صدقة عمر هاشم محمد ، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- طارق نوير، سياسة استهداف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف الإنمائية للدول النامية (حالة مصر)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006.
- عبد الكريم أحمد عاطف، مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات، مركز الدراسات والبحوث اليمني ، اليمن، بدون تاريخ
- عبد المطلب عبد الحميد، مبادئ وسياسات الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- عرفة سيد سالم ، إدارة المخاطر الاستثمارية، دار الراية، عمان، 2009.
- عطية عبد القادر محمد عبد القادر ، الحديث في الاقتصاد القياسي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006.

- علي لطفي ،الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009.

- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق، عمان، 2004

- قبالان فريد احمد ، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية الواقع والتحديات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008.

- القريشي محمد صالح ،المالية الدولية ،الوراق ،عمان ،2007.

- نبيل جعفر عبد الرضا، عدنان فرحان الجوارين، تاريخ الأزمات الاقتصادية في العالم، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 2014.

- نزيه عبد المقصود مبروك ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2006.

- نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2010.

ثانيا: الرسائل والمذكرات

- بابا عبد القادر ، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات الراهنة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004.

- بجاية سهام، الاستثمارات العربية البيئية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2005.

- بعداش بوبكر ، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010.

- بعداش عبد الكريم ، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008

- بن أحمد أحمد، النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة 1980-2007، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص60.

- بن حافظ حمزة ،دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر ،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير مدرسة الدكتوراه ،تسيير مناجمت ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،2010-2011.

- بن حسين ناجي ، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

- بن داودية وهيبة، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2004) مع التركيز على حالة الجزائر مصر والمغرب وتونس ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، 2004-2005.

- بن عيسى شافية، آثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011.
- بوراي ساعد، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008.
- بوزيان عبد الباسط، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسينة بن بوعلي شلف، 2006-2007.
- بوشمال عبد الرؤوف، التسويق الدولي وتأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012.
- البياتي فارس رشيد، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدغمارك، عمان، 2008.
- بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية (دراسة مقارنة، تونس، الجزائر، المغرب)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.
- حجاج عبد الرؤوف، الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية: مصادرها ودور الإبداع التكنولوجي في تنميتها، مذكرة ماجستير، كلية التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2006-2007.
- دهماني سامية، تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية العشرية 1988-1998)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
- دويس محمد الطيب، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات بين الدول (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2004-2005.
- رابح سعاد، المركز القانوني لرئيس الحكومة، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2007-2008.
- الزعتري رامي، التصنيف الائتماني وآفاق تطبيقه في الاقتصاد السوري، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، 2011.
- زودة عمار، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2007-2008.
- زوين إيمان، دور الجيل الثاني من إصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011.

- سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009.
- سعيدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.
- شناق حنان، تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008-2009.
- فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
- فرحي كريمة، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر، والجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012-2013.
- فقير محمد، علاقة رئيس الجمهورية بالوزير الأول في النظامين الجزائري والمصري، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، بدون تاريخ.
- فيصل حبيب حافظ، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
- قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية (الإشارة لحالة الجزائر)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
- لؤي فتحي، محمد نصر، دور هيئة تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
- مصلة يحيى، دور تحسين مناخ الأعمال في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة مقارنة بين الجزائر وبولونيا)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012.
- مطاي عبد القادر، الإصلاحات المصرفية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2006.
- معزوز نشيدة، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، كلية التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005.
- موزاوي عائشة، حقوق الملكية الفكرية في ظل منظمة العالمية للتجارة ودورها في تطوير مناخ الاستثمار (عرض تجارب دولية)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، 2011-2012.

- منصوري زين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- مولاوي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بلقايد، تلمسان، 2009-2010
- ناصور عبد القادر، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014.
- نزاري رفيق، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008.
- يحياوي عمر، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر لفترة 2002 - 2010)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
- يحياوي سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.

ثالثا: المجالات

- احمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل الطحان، الشركات متعددة الجنسيات وآثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، الجامعة المستنصرية، العراق، 2010.
- أوسير منور، دراسة نظرية في المناطق الحرة، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2003
- أو سرير منور، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ماي 2005.
- بن بوزيان محمد، خرافي خديجة، أثر السياسة الاتفاقية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، يناير 2015.
- بلعوز بن علي، الإستراتيجية في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009-2010.
- بلعوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2006.
- بلعوج بلعيد، الآثار المترتبة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة، العدد 3، 2002.

- بوخاري عبد الحميد ، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد10، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، ورقلة، 2012.
- بوفامة مسيكة ، فوزية غربي، الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري (1988-2001) وتأثير ذلك على مناخ الاستثمار، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير، العدد 15، جامعة الجزائر، 2006.
- بوفليح نبيل ، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012.
- بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها (دراسة حالة الجزائر)، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2010.
- التوني ناجي ، مؤشرات الجدارة الائتمانية، مجلة جسر التنمية، العدد44، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005.
- الجوزي جميلة ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والدول العربية نموذجا، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، العدد 1-17، الجزائر ، 2008.
- خدا كرم فوزية ، التكتلات الاقتصادية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، جامعة بغداد، 2011.
- ذنون يونس مفيد ، تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 101، المجلد 32، جامعة الموصل، العراق، 2010.
- زعباط عبد الحميد ، المناخ الاستثماري في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- زغيب شهرزاد ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في البلدان المغاربية، مجلة التواصل، العدد 24، جوان 2009.
- زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال (نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد1، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2004.
- الشريف ريجان ، هوام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 14، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق. بدون تاريخ.
- شريط كمال، تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (دراسة حالة الجزائر وتونس و المغرب خلال 2005-2010)، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 06، جامعة فارس يحيى المدي، الجزائر، 2012.

- الشوربجي مجدي ، اختبار استدامة عجز ميزان الحساب الجاري للاقتصاد المصري، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 55- 56، مصر، صيف خريف، 2011.
- صائب حسن مهدي، الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 3، العراق، 2009.
- صيام أحمد زكريا ، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03 ،جامعة حسبية بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ديسمبر 2005.
- طالبي محمد، اثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2009.
- عرقوب نبيلة، إدارة المخاطر والاستثمار الأجنبي، مجلة علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، العدد 21، جامعة الجزائر، 2010.
- عيدودي فاطمة الزهراء، الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الاندماج الإقليمي مع الإشارة لدول المغرب العربي (تونس، المغرب، الجزائر)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 1، العدد 22، الجزائر، 2010.
- غربي محمد، تحديات العولمة وأثارها على العالم العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2009.
- فارس فضيل، هل يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مظهرا للعولمة الاقتصادية وإلى أي مدى تبرز أهميته للاقتصاديات النامية، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير والتجارة، الجزائر، العدد 10، 2004.
- مداني أحمد، دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 10، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، جوان 2013.
- مسعداوي يوسف ، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر .مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 3، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، جوان 2008.
- مفتاح صالح، بن سمينة دلال، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 43- 44 مركز دراسات الوحدة العربية، تصنيف فريق 2008.
- مقابلة إيهاب ، البيئة الاستثمارية و معوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مجلة دراسات تنمية، العدد 48 ، الكويت أكتوبر 2014.
- منصوري زين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، جامعة حسبية بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2005.
- مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الدول النامية، مجلة الباحث ، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2009-2010.
- رابعا: الملتقيات والمؤتمرات:

- البشير عبد الكريم، انعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر، الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، بدون تاريخ.
- بلعزوز بن علي، مداني أحمد، التصنيف الائتماني بين مسبب للأزمة المالية العالمية والبحث عن مخرج لها، المؤتمر الدولي الرابع حول الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإدارية، الكويت، 15-16 ديسمبر 2010.
- بن تركي عز الدين ، منصف شرقي، الفساد الإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06-07 ماي 2012.
- بوخورس عبد الحميد، بلعبيدي عايدة عبير، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 15-16 نوفمبر 2011.
- بوهزة محمد، مرزوقي رفيق، الأزمة المالية العالمية وآثرها على الاقتصاديات العربية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.
- تيماي عبد المجيد ، مصطفى بن النوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري (حالة الجزائر)، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، الشلف، 17-18 أبريل 2006.
- جانقي يعقوب علي ، علم الدين عبد الله بانقا، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي، المؤتمر الثاني للاستثمار والتمويل: الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، مصر، 2006.
- جرادات عبد الناصر ، محمد ضيف الله الطاهات، قدرتي سليمان مصطفى شكري، قراءات في العولمة وآثرها على دول وشعوب العالم، الملتقى الدولي العلمي حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 2012.
- حربي محمد موسى عريقات ، مناخ الاستثمار في الوطن العربي الواقع والعقبات والآفاق المستقبلية، المؤتمر العلمي الخامس حول نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية ، كلية العلوم الإدارية والمالية، عمان، 4-5 جويلية 2007.
- داودي محمد ، محددات الاستثمار الأجنبي في الجزائر (دراسة قياسية)، المؤتمر الدولي العاشر حول التوجيهات الحديثة في تمويل التنمية، بيروت، 11-13 افريل 2011.

- رزق الله مصباح ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر ومناطق التجارة الحرة في تنمية الاقتصاد الوطني، المؤتمر الوطني الثاني حول مزاولة الأنشطة الاقتصادية، طرابلس، 07 اوت 2006.
- صفوت عبد السلام عوض الله، دراسة للآثار المحتملة لاتفاق التريمز على تطور حركة الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، غرفة تجارة وصناعة دبي، الإمارات العربية المتحدة، 9-11 ماي 2004.
- عماري عمار، فالي نبيلة، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 20-21 أكتوبر 2009.
- قدي عبد المجيد ، الاقتصاد الجزائري والشراسة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد، الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 22/23 أفريل 2003.
- قريد عمر، الفساد وآثاره على مناخ الاستثمار الأجنبي (حالة الجزائر)، الملتقى الوطني حول حكومة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06 و07 ماي 2012.
- قويدري محمد ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17 أفريل 2006.
- كورتل فريد ، عبد الكريم بن عراب، أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعه بالدول العربية وبعض البلدان النامية، المؤتمر العلمي الخامس حول نحو مناخ استثماري واعمال مصرفية الكترونية، جامعة فيلادلفيا، عمان، 4-5 يوليو 2007.
- لطرش ذهيبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية وحكومة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.
- نصر عبد الكريم، مصطفى أبو صلاح، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II: دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، المؤتمر العلمي السنوي الخامس (بدون عنوان المؤتمر)، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 5-7-2007.
- يوسفات علي، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011
- خامسا: الوثائق الرسمية والدراسات:

- الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة ميدانية لمعوقات الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي، الدمام، المملكة العربية السعودية، ديسمبر 2007.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، الإمارات العربية المتحدة، 2014.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (unctad)، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014، الأمم المتحدة، نيويورك، 2014
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار للدول العربية لعام 2001، الكويت، 2001.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار للدول العربية لعام 2002، الكويت 2002
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار للدول العربية لعام 2003، الكويت 2003
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار للدول العربية لعام 2004، الكويت 2004
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار للدول العربية لعام 2005، الكويت 2005
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار للدول العربية لعام 2006، الكويت 2006.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار للدول العربية لعام 2007، الكويت 2007.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار للدول العربية لعام 2008، الكويت 2008
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار للدول العربية لعام 2009، الكويت، 2009.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار للدول العربية لعام 2010، الكويت، 2010.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار للدول العربية لعام 2011، الكويت، 2011.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار للدول العربية لعام 2012، الكويت، 2012.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2014، الكويت، 2014.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2015، الكويت، 2015.
- مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بدون دار نشر، القاهرة، 2004.
- مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، الإصلاح الإداري وتحسين مناخ الاستثمار، سلسلة أوراق في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في مواجهة البيروقراطية، القاهرة، بدون تاريخ.

سادسا: القوانين

- قانون رقم 66-284 الصادر في 15 سبتمبر 1966، يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 80، الموافق ل 17 سبتمبر 1966.
- قانون رقم 90-10، الصادر في 14 أبريل 1990، والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16، الموافق ل 1990/04/18.

- القانون 93-12 الصادر في 05 أكتوبر 1993، يتضمن قانون ترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، الموافق لـ 10 أكتوبر 1993.
- القانون رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001، يتضمن قانون تطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الموافق لـ 22 أوت 2001.
- الأمر رقم 06-08 الصادر في 15 جويلية 2006، يتضمن قانون تطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الموافق لـ 19 جويلية 2006.

سابعا: المواقع الالكترونية

- www.KIBS.KW/Uplod/Greadit Ratings-375.pdf
- <http://mosgec.com/mos/magazine/article.php?Storyed=1434>
- Archive/index.php/t-1483.htmlTadawol.forex.com/
- y-alla nbda2.blogspot.com/2011/10/blog-post;18html.
- www.albayane.ae/economy/capital-markets/2014-01-23 -1.2046612
- pdf www.arab-api.org/images/training/programs./1/2005/35-c19-1.
- www.iaige.net/userfiles/file/DB/ar/starting_2012.pdf
- www.iaige.net/userfiles/file/DB/ar/property-2012.pdf
- <http://www.iaigc.net/UserFiles/file/DB/ar/credit-2012.pdf>
- <http://www.iaigc.net/UserFiles/file/DB/ar/paying tax- 2012.pdf>
- www.iaige.net/userfiles/file/DB/ar/empworkers_2010.bdf
- www.iaige.net/userfiles/files/DB/ar/electricity-_2012.bdf.
- www.interieur.gov.dz/dynamics/frmitem.aspx?html=3&s=25lng=AR.
- <http://data.albankaldawli.org/country/algeria>
- WWW.ONS.DZ/img/pdf/donnw.tat.emploi.aral , 2013.pdf
- abdelnabiabdelmuttalb.blogspot.com/2011/05/blog-post-24.html

المراجع باللغة الأجنبية

A-Ouvrages

- Michel porter, **l'avantage Concurrentiel**, traduite par Phillipe de lavergne, FLEURY Hubert, 1999
- Ashok Vir Bhatia, **Sovereign Credit Ratings Methodology en Evaluation**, IMF, WP/02/170, Washington ,2002

B-rapports

- Agence nationale de développement des l'investissement, **bilan des réalisation des investissements**. Période 2002-2012.
- conférence des nations unies sur le commerce et le développement, examen de la politique de l'investissement Algérie , new York et Genève, 2004

- Ecole national Supérieure des Mines, **mondialisation**, Rapport du module Environnement , saint Etienne, 2003
- Klaus Schwab, the global competitiveness reports 2011-2012 ,World economic forum, Geneva, Switzerland, 2011
- OMC, **commerce et investissements étranger direct**, rapport de l'OMC, 09 octobre 1996
- the world Bank, **the international finance corporation**, the doing business ,2012
- UNCTAD ,**fdi and stocks**, unctad training manual on statistics for fdi and operation TNC, volume 1, unctad nation , 2009
- World Economic Forum, "The financial Development Report 2008",World Economic forum.USAInc, Geneva, 2008

C- Revues

- Ait Mokhtar Omar, **Le mondialisation : Caractistique et Impacts** , Revu académique des études sociales et humaines, Le numéro 9, l'université Hassiba benbouali de chlef,9/2013
- Axel Dreher, Andreas Fuchs, **peut on mesure la mondialisation** , Revu de politique économique, 10/2010
- GUERID Omar, **l'investissement direct étranger en Algérie, impacts opportunités et entraves**, recherche économique et managériales, Beskra, juin, 2008.
- Josiane confais ,Monique le Guen, **Premier pas en régression linéaire avec SAS**,revue Modulad , N35.2006

D- Sites Internet

- [www.kpmg.com/dz/fr/issues andinsights/poblications /documents/KPMG-guide-to-investing-in-algeria-2011.pdf](http://www.kpmg.com/dz/fr/issues_andinsights/poblications/documents/KPMG-guide-to-investing-in-algeria-2011.pdf)
- www.transparency.org/cpi2013/results.
- www.coface.com/economic-stadies-and-country-risk
- www.doing Business.org./media/FPDRM
- <http://www.heritage.org/index>